

محمد طلعت حرب

وأثره في تطور الإقتصاد المصرى - رؤيه تقويمية

تأليف الدكتور : سيد شمس الدين



هذا الكتاب رسالة دكتوراة تحت إشراف

بروفيسور / د . محمد حرب

استاذ التاريخ العثماني ومستشار رئيس جامعة صباح الدين زعيم



محمد طلعت حرب

١٩١٣-١٩٣٦ م
١٨٧٦-١٩٤١ م

طلعت حرب
وأثره في تطور الاقتصاد المصري
(رؤية تقويمية)

تأليف:
د. سيد شمس الدين

طلعت حرب

وأثره في تطوير الاقتصاد المصري (رؤية تفويجية)

Talat harb

ISBN:978-625-99441-3-5

هدهد للطباعة والنشر

الكاتب: د. سيد شمس الدين



dr.seyit@away-group.com



@dr.seyit.shemsettin



Seyit Shemsettin

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

All Rights Reserved

يحظر نسخ و/أو طبع و/أو ترجمة و/أو إعادة صف وإخراج هذا الكتاب أو أي جزء منه
و/أو تسجيله على الأشرطة و/أو وسائل تحميل الصوت أو الصورة و/أو الأقراص المدججة أو الممغنطة
و/أو إدخاله على الكمبيوتر أو قواعد البيانات و/أو استغلاله بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة
خطية من الناشر.

No part of this publication may be reproduced or distributed in any form
or by any means, or. Stored in a database or retrieval system, without the prior
written permission of the publisher

الطبعة الأولى

1445هـ - 2023 م.

Copyright ©2023

Fatih, Aksemseltin mahallesi, Haliciar Cd, No 18, Istanbul

سُرَّةُ الْقَلْبِ

أبي العطوف عليه رحمت الله...

أمي الحبيبة...

زوجتي وأولادي...

إلى

أهدي هذا الكتاب

وأشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل
بفضله، فله الحمد أولاً وآخرًا.

وأشكر الأستاذ الدكتور/ محمد حرب حفظه الله ورعاه جزاه الله
عنا خير الجزاء لما أتاحه لنا من وقته وعلمه، فقد تعلمت من لحظه
قبل لفظه ومن أدبه وتواضعه قبل علمه وأسأل الله أن يجعل ذلك
العمل في ميزان حسناته.

والشكر لجميع أساتذتي وزملائي، وكل من له فضلٌ علي وساعدني
في إنجاز هذا الكتاب.

Seyit ŞEMSETTİN

İstanbul-2023

مؤلف هذا الكتاب

عرفته بأن درّست له عندما كان لا يزال طالبًا دراسات عليا في الاقتصاد الإسلامي في جامعة إستانبول صباح الدين زعيم. كان مُجدا في دراسته وبخثه وفي أثناء مناقشته للحصول على درجة الماجستير قلت عنه في لجنة المناقشة: "نعمل جاهدين في الجامعة لتخريج طلاب علم يمارسون مبادئ خدمة المجتمع، واليوم لدينا طالب ماجستير أسس منظمة مجتمع مدني هدفها نشر الخلق والعلم بين الطلاب وتبني الموهوبين، كلمتي كانت مقنعة ولأقت استحسانا كبيرا من الجميع". ثم كنت مشرفاً عليه في مرحلة الدكتوراه وكان يلفت انتباه الجميع بأدبه ودأبه. وكان هذا أيضًا معياري عند اختيار طلابي الكبار. وبخصوص موضوع رسالته "طلعت حرب وأثره في تطور الاقتصاد المصري - رؤية تقويمية" بالفعل يوجد كثير من المراجع التي تناولت تجربة طلعت حرب الاقتصادية، ولكن الجديد في هذه الأطروحة هو تقييم دور طلعت حرب باشا في إطار تاريخي من منظور الاقتصاد الإسلامي في تجربة رائدة بدأت في العقد الثاني من القرن العشرين.

وها هو الآن وقد حصل على الدكتوراة يعرض نفسه خادماً لمشروعه في تربية الأجيال وأرجو من الله أن يحقق هدفه الذي خطه لنفسه منذ أن كان يافعاً والذي أشتهر عنه وفق شعاره ﴿أترك أثراً﴾ فطوبى للعلم من وجود طالب علم ومرّبٍ عالم يهب خدماته لخدمة العلم والأخلاق.

بروفيسور د. محمد حرب

أستاذ التاريخ العثماني ومستشار رئيس جامعة صباح الدين زعيم



فبراير 2023

فهرس المحتويات

i	الشكر والتقدير
ii	تقريظ:
iii	فهرس المحتويات
1	1 - الفصل التمهيدي
3	مقدمة:
5	أهمية الموضوع:
6	أهداف الموضوع:
7	أسباب اختيار الموضوع:
8	منهجي في الكتاب:
11	2- الفصل الأول
11	نشأة محمد طلعت حرب باشا وحياته الاجتماعية وتكوينه الثقافي والسياسي
13	2.1 النشأة الاجتماعية وحياته الشخصية والعلمية:
13	2.1.1 مولد محمد طلعت حرب باشا:
16	2.1.2 حياة محمد طلعت حرب باشا الشخصية ومواقفه السياسية:
18	2.1.3 حياة محمد طلعت حرب باشا العلمية:
21	2.2 حياة محمد طلعت حرب باشا الوظيفية وتكوينه الثقافي:
21	2.2.1 حياة محمد طلعت حرب باشا الوظيفية:
25	2.2.2 محمد طلعت حرب باشا وثقافته الإسلامية:
30	2.2.3 محمد طلعت حرب باشا وتكوينه السياسي:

3- الفصل الثاني

- الاقتصاد المصري بين التبعية والاستقلال من منظور الاقتصاد الإسلامي 41
- 3.1 أهمية الاقتصاد المصري عربياً وعالمياً: 43
- 3.1.1 لمحة عن أهمية الاقتصاد المصري وارتباطه بالخارج: 43
- 3.1.2 أهم المؤثرات على الاقتصاد الكلي لمصر: 48
- 3.2 مفهوم التبعية، وأسبابها في الاقتصاد المصري: 51
- 3.2.1 مفهوم التبعية: 51
- 3.2.2 أسباب التبعية الاقتصادية لمصر: 54
- 3.3 أدوار محمد طلعت حرب باشا في استقلال الاقتصاد المصري والحد من التبعية: ... 56
- 3.3.1 موقف محمد طلعت حرب باشا من التبعية الاقتصادية: 56
- 3.3.2 موقف محمد طلعت حرب باشا مع الأجانب والبنوك الأجنبية: 60
- 3.4 إنشاء بنك مصر ودوره في الحد من التبعية الاقتصادية في الاقتصاد المصري. 62
- 3.4.1 رؤية محمد طلعت حرب لعلاج مصر الاقتصادي وإنشاء بنك: 62
- 3.4.2 إنشاء بنك مصر وسبب ذلك: 64
- 3.4.3 بنك مصر، الفكرة والتأسيس: 65
- 3.4.4 المساهمة في بنك مصر واستهزاء الأجانب بالفكرة: 70
- 3.4.5 تأسيس بنك مصر ودعوة حرب للمساهمة فيه: 72
- 3.4.6 شروط وهيكله بنك مصر: 76
- 3.4.7 أهم أهداف بنك مصر: 78
- 3.5 تطور ونمو أعمال بنك مصر داخليا: 79
- 3.5.1 بناء الكوادر الشابة لتحمل أعمال البنك: 79
- 3.5.2 التوسع والفروع والعلاقات والأعمال المتزايدة: 80
- 3.5.3 تطور بنك مصر في الفترة ما بين 1923م - 1935م: 84
- 3.6 تطور وتوسع بنك مصر خارجيا: 87
- 3.6.1 علاقات محمد طلعت حرب باشا وأسباب التوسع الخارجي للبنك: 87
- 3.6.2 التوسع إلى البلدان العربية الشام والحجاز والسودان وغيرها: 89

- 3.7 دور محمد طلعت باشا في الصناعة المصرية: 95
- 3.7.1 علاقة بنك مصر بالصناعة: 95
- 3.7.2 دور محمد طلعت حرب باشا بصناعة حليج الأقطان ومطبعة مصر: 97
- 3.7.3 افتتاح سينما توغراف وإنشاء شركة سينمائية وإصدار فيلم تعريفى ببنك مصر: 103
- 3.7.4 تأسيس شركة الكتان وشركة مساهمة في فرنسا: 104
- 3.7.5 تأسيس شركة بيع المصنوعات المصرية: 105
- 3.7.6 تأسيس شركة الطيران: 106
- 3.7.7 إنشاء خمس شركات: شركة التأمين والملاحة وصناعة الجلود وشركة السياحة والمناجم: .. 110

4 - الفصل الثالث

- الأوضاع السياسية والاقتصادية في عصر محمد طلعت حرب باشا 117
- 4.1 الأوضاع السياسية في عصر محمد طلعت حرب باشا: 120
- 4.1.1 إعلان الحماية البريطانية على مصر 1914م: 120
- 4.1.2 خروج مصر من المظلة العثمانية: 121
- 4.1.3 الثورة الشعبية 1919م الأسباب والنتائج: 127
- 4.1.3.1 أسباب الثورة الشعبية 1919م: 127
- 4.1.3.2 نتائج الثورة الشعبية: 131
- 4.2 دور محمد طلعت حرب باشا وبنك مصر في الحياة السياسية 1920م - 1941م 132
- 4.2.1 الواقع السياسي منذ نشأة البنك: 132
- 4.2.2 طبيعة تعامل البنك مع الأحداث السياسية ونفوذه في الدولة: 135
- 4.2.3 محمد طلعت حرب باشا بين البنك والسياسة: 136
- 4.2.4 دعم السياسة في المدن والقرى لبنك مصر: 138
- 4.2.5 الانزلاق في السياسة من خلال شركة الملاحة والطيران: 140
- 4.2.6 تأثر بنك مصر بسبب الأوضاع السياسية المفتعلة في الحرب العالمية واستقالة حرب: ... 141
- 4.3 الأوضاع الاقتصادية في عصر محمد طلعت حرب باشا: 145
- 4.3.1 إغراق الخديوي لمصر بالديون: 145
- 4.3.2 إنشاء أول بنك وإدارة العملة المحلية المصرية: 146
- 4.3.3 بداية إنشاء البنوك في مصر: 148

149	4.3.4 نوع الجهاز المصرفي في مصر وعدد الشركات والمبالغ المالية:
151	4.3.5 إنشاء فروع بنوك أوروبية:
152	4.3.6 أعمال البنوك في مصر:
155	4.3.7 الأجانب وعلاقتهم بالاقتصاد المالي وحال السكان المصريين:
158	4.3.8 إنشاء البنك الأهلي وأهم مهامه:
162	4.3.9 خلاصة المظاهر المالية في مصر بعد الحرب العالمية الأولى:
163	4.4 تطور الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى 1914م – 1920م:
164	4.4.1 احتكار البنك الأهلي لإصدار الأوراق النقدية المصرية:
168	4.4.2 استبدال الذهب بالبنكنوت:
169	4.4.3 لجنة التجارة والصناعة وتقرير القدرة التصنيعية في مصر:
172	4.4.4 اتجاه المصريين نحو التجارة والصناعة:
173	4.5 التجربة العملية لمحمد طلعت حرب باشا من الناحية الاقتصادية:
174	4.5.1 قومة المصريين الوطنيين للنهوض بالبلاد:
178	4.5.2 تأثير النمو السكاني على مصر والحل الاقتصادي الذي وضعه حرب:

5- الفصل الرابع

181	معايير التقييم وفق مفاهيم الاقتصاد الإسلامي
183	5.1 التقييم والمعايير من منظور الاقتصاد الإسلامي:
183	5.1.1 مفهوم التقييم:
183	5.1.2 مفهوم المعيار:
184	5.1.3 مفهوم الاقتصاد الإسلامي وقواعده:
186	5.1.3.1 مفهوم الاقتصاد الإسلامي:
187	5.1.3.2 قواعد الاقتصاد الإسلامي:
188	5.1.4 أسس ومصادر الاقتصاد الإسلامي:
192	5.1.5 الاقتصاد في الشريعة الإسلامية وفق مفهوم الشمول:
194	5.1.5.1 مصادر التشريع الإسلامي وشموليته:
198	5.1.6 توازن الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بعمارة الأرض:
200	5.1.6.1 مصادر الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بعمارة الأرض:

5.2	معيار الحرية الاقتصادية:	202
5.2.1	مقاصد الشريعة ومقصد المال في الاقتصاد الإسلامي والأصل في المعاملات المالية ومبدأ الحرية:	206
5.2.2	مبدأ الحرية الاقتصادية في الإسلام:	210
5.3	معيار الاستقلالية والبعد عن الهيمنة والتبعية:	210
5.3.1	موقف الشريعة الإسلامية من التبعية في القرآن والسنة:	210
5.3.1.1	معالم الحد من التبعية في البلدان الإسلامية:	212
5.4	معيار الملكية الخاصة:	213
5.2	معيار تنمية الموارد:	215
5.5.1	حكم الاكتناز في الإسلام:	216
5.5.2	تداول الثروة الاقتصادية والاستثمار والاستهلاك في الإسلام:	219
5.5.3	ضوابط التنمية البشرية والتعامل مع غير المسلمين:	221
5.5.4	جواز التعامل مع غير المسلمين وتوظيفهم في الأعمال:	223
5.5.5	حكم استخدام الهدايا في تيسير الأعمال التجارية:	226
5.5.6	الصناعات في القرآن الكريم:	230
5.6	المعاملات المصرفية:	235
5.6.1	أعمال البنك المشروعة وغير المشروعة:	236
5.6.2	اعتبارات تحريم الربا من الناحية الاقتصادية:	243
5.6.3	مخاطر الربا من الجانب الاجتماعي:	248
5.7	موقف الشريعة الإسلامية من شركة التأمين:	251
5.8	البنوك الإسلامية:	259
5.8.1	تعريف البنوك الإسلامية:	259
5.8.2	مبررات وجود البنوك الإسلامية:	260
5.8.3	مواصفات البنوك الإسلامية:	262
5.8.4	نشأة البنوك الإسلامية في العصر الحديث ⁰ :	264
5.8.5	أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية:	266

5.9	تقييم تجربة طلعت حرب وفق معايير الاقتصاد الإسلامي:	269
5.9.1	تقييم موقف طلعت حرب من الحرية الاقتصادية:	271
5.9.2	تقييم موقف طلعت حرب باشا من التبعية الاقتصادية:	272
5.9.3	تقييم دوره في التنمية الاقتصادية:	274
5.9.4	تقييم دوره في توسيع الملكية الخاصة:	276
5.9.5	تقييم دور طلعت حرب باشا في التوظيف وتنمية الموارد البشرية:	277
5.9.6	الهدايا التي كان يقدمها طلعت حرب للمسؤولين في الشريعة:	279
5.9.7	تقييم دور طلعت حرب باشا في إنشاء بنك مصر:	281
5.9.8	بنك مصر وأعماله وموقف الشريعة منه:	285
5.9.8.1	موقف الشريعة من شركات بنك مصر:	285
5.9.8.2	موقف الشريعة من شركة التأمين:	286
5.9.8.3	موقف الشريعة من شركة مصر للتبغ والسجائر:	288

6- الخاتمة 291

7- قائمة المصادر والمراجع: 297

7.1 قائمة المراجع العربية: 297

7.2 قائمة المصادر بالإنجليزية: 312



1 - الفصل التمهيدي

مقدمة:

كان وما زال لمصر دورٌ اقتصادي مؤثر عربياً وعالمياً حيث كانت مصر بمساحتها وموقعها الجغرافي وتاريخها وعدد سكانها ومواردها الاقتصادية ذات تأثير في الاقتصاديات العربية والدولية مما جعلها مطمع للدول الاستعمارية ولعبت السياسة الدولية الاستعمارية دوراً بارزاً في تشكيل تاريخ مصر الحديث، فكان لها الدور البارز المؤثر في تغير اتجاه مصر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فبعد الاحتلال البريطاني لمصر 1882م تحولت مصر من دولة خديوية تحت حكم أسرة محمد علي (دولة شبه مستقلة تحت السيادة العثمانية اسماً بحكم القانون حتى 5 نوفمبر 1914م، عندما أعلنت مصر كمحمية بريطانية كرد فعل على قرار الدولة العثمانية الاشتراك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور)، تخطو خطوات نحو الاستقلال التام، وتحاول الانفصال عن تبعيتها لدولة الخلافة العثمانية، والاستقلال عن بريطانيا.

وتندرج هذه الدراسة ضمن موضوعات علم الاقتصاد السياسي في ضوء الشريعة الإسلامية، فهي دراسة اقتصادية سياسية، ذات أبعاد اجتماعية في تسلسل تاريخي، حيث قُمت برصد الواقع المصري من خلال منظور اقتصادي وسياسي واجتماعي خلال مرحلة مهمه من تاريخ مصر

الحديث وتقييمها من بداية الاحتلال البريطاني 1882م وحتى وفاة محمد طلعت حرب باشا في 13 أغسطس عام 1941م في إطار الشريعة الإسلامية وفي ضوء الاقتصاد الإسلامي.

تأتي هذه الدراسة لتقدم رؤية تقويمية لمحمد طلعت حرب باشا، وأثره في بناء اقتصاد وطني في ضوء الاقتصاد الإسلامي، فقد شرّع الإسلام أحكاماً ونظماً لجميع الجوانب الإنسانية، ومن ذلك النظام الاقتصادي الإسلامي بما يحقق مصلحة الفرد والجماعة، فالنظام الاقتصادي في الإسلام هو أصول ونُظم من خلالها تنتظم المعاملات الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية.

إن الإسلام جاء ليشمل كل جوانب الحياة الدنيا والآخرة، فقد اعتنى بالأحكام السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما اهتم بالعلاقات الاقتصادية بين الناس، فنظّمها، وربطها بالأصول الاقتصادية التي نصت عليها المصادر الشرعية، والدليل على شمولية وكمال الإسلام قال سبحانه وتعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: 89]، وقوله سبحانه: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: 12]، فتتناول هذه النصوص الشرعية كل مناحي حياة الفرد والمجتمع العملية والإيمانية الروحية العقدية، وفي الواقع هناك ثمة اتفاق على تقدير الدور الذي قام به محمد

طلعت حرب باشا في هذه الحقبة الزمنية في بناء نهضة مصر الاقتصادية الحديثة⁽¹⁾.

ويتمثل موضوع البحث في التساؤلات التالية:

ما تأثير محمد طلعت حرب باشا على تطور الاقتصاد المصري واستقلاله؟

وتفرعت عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف نشأ محمد طلعت حرب باشا وما هي خلفيته الثقافية والسياسية؟

2- ما رأي الاقتصاد الإسلامي في التبعية الاقتصادية المصرية واستقلالها؟

3- ما هو الواقع السياسي والاقتصادي في عصر محمد طلعت حرب باشا؟

4- كيف نقيّم الدور الاقتصادي لمحمد طلعت حرب باشا من منظور

الاقتصاد الإسلامي؟

أهمية الموضوع:

1- تنبع أهمية الموضوع في توضيح أن أيّ إجراءات يتم اتخاذها في أي اقتصاد

تابع للخروج إلى حالة الاستقلال والنمو لن يكون لها فائدة مستدامة ما

دامت هذه الإجراءات لا تتوافق مع منظومة الاقتصاد الإسلامي.

(1) علاء الدين وحيد، محمد طلعت حرب.... ما تعني معركته ضد السفور؟، مجلة

الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2009م، ص 68.

- 2- البنوك والنظام المصرفي عموماً له أهمية كبرى في تحريك وتفعيل عجلة الاقتصاد خصوصاً لو استخدمنا النظام الإسلامي بكل أدواته.
- 3- دراسة الجوانب الإيجابية والسلبية في تجربة محمد طلعت حرب باشا الاقتصادية وتقييمها من منظور الاقتصاد الإسلامي.

أهداف الموضوع:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى بيان ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية المتعاقبة خلال فترة البحث، حيث كانت للسياسة الاستعمارية آثارها في توجيه الاقتصاد المصري، ومما لا شك أن المشاكل الإقتصادية تؤثر بشكل سلبي في درجة قبول الشعوب لنظم الحكم في بلادها، ومن جانب آخر يُعَدّ الاستقرار السياسي عاملاً رئيساً من العوامل المساعدة على الانتعاش الإقتصادي والعكس، فعندما تعصف المشكلات السياسية ببلد ما ينعكس ذلك بجلء واضح على تردي الأداء والتنمية الإقتصادية لهذا البلد⁽¹⁾.

(1) سلامة عنتر، تطور الأوضاع السياسية في السودان 1969م - 1989م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2015م، ص 169.

فيهدف هذا البحث إلى:

- 1- التعرف على الدور الاقتصادي الذي لعبه محمد طلعت حرب باشا في تنمية الاقتصاد المصري.
- 2- معرفة الدور الذي قام به محمد طلعت حرب باشا في تأسيس بنك مصر.
- 3- الوقوف على المشاريع الداخلية والخارجية التي أقامها طلعت حرب.
- 4- معرفة الأدوار التي قامت به مشاريع محمد طلعت حرب باشا في تطور الاقتصاد المصري.
- 5- إيضاح أثر تطور الاقتصاد المصري على عدة قطاعات مثل: قطاع التصنيع، وقطاع التجارة الداخلية والخارجية، وقطاع السياحة.
- 6- نقد رؤية محمد طلعت حرب باشا في تطوير الاقتصاد المصري واستقلاله في ضوء قواعد الاقتصاد الإسلامي.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب اختياري الموضوع: "محمد طلعت حرب باشا وأثره في تطور الاقتصاد المصري" هو أنَّ تلك الشخصية كان لها دور كبير في تنمية وتطوير الاقتصاد المصري حيث تبني فكرة تكوين اقتصاد مصري مستقل، حيث أنه كان يرى أنَّ مقولة: أن الاستثمار الأجنبي هو السبيل الأوحـد للتنمية الاقتصادية أنها مقولة كاذبة، وبذلك تتسم تجربة محمد طلعت حرب باشا

بالنجاح في ربط القطاع المصرفي بالقطاع الصناعي الأمر الذي تسبب في الحد من القيود المالية للشركات، وتعزيز الاستثمار المحلي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، بما سمح باستقلالية القرار المصري. تلك الشخصية تستحق الإشادة والتقدير وكذلك يجب تسليط الضوء على الجوانب السلبية في هذه التجربة الاقتصادية من الناحية الشرعية حتى نستلهم منها ما يجب أن نستشرفه في المستقبل من تكوين اقتصاد وطني في ضوء الاقتصاد الإسلامي.

منهجي في الكتاب:

وترتكز على منهجين:

المنهج الوصفي:

ويتم من خلال عرض وتتبع لأهم مراحل تطور الاقتصاد المصري في ظل الاختلافات السياسية والاقتصادية.

المنهج التحليلي:

ويتم ذلك بدراسة أهم المواقف السياسية والاقتصادية المتبعة خلال تلك المراحل المختلفة، وبيان أثر التطورات السياسية وانعكاساتها على مسار الاقتصاد، والمجتمع المصري، وتوجهاته الداخلية والخارجية. من المتوقع أن تضيف هذه الدراسة عدداً من القضايا وهي:

- دراسة نشأة محمد طلعت حرب باشا بصورة متسلسلة علمية.
- دراسة تاريخية لما مرَّ بمصر قبل وأثناء وجود محمد طلعت حرب باشا،

ليقارن القارئ بين الوضع التي كانت عليه مصر قبل وبعد طلعت حرب باشا.

- دراسة الإضافات النوعية لمحمد طلعت حرب باشا في كل المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والفنية الثقافية، وغيرها، حتى يأخذ القارئ صورةً مكتملةً عن طلعت حرب باشا، فكثير من الناس يعتقد أنه كان اقتصاديا فقط، أو أن أعماله هي بنك مصر فحسب.
- تقييم أعمال محمد طلعت حرب باشا الاقتصادية من الناحية الشرعية، وهي نظرةٌ تقويمية لأعماله، وهذه أهم إضافة في الدراسة وكان التركيزُ عليها بالمقارنة والدراسة.

2- الفصل الأول

نشأة محمد طلعت حرب باشا
وحياته الاجتماعية وتكوينه
الثقافي والسياسي

2.1 النشأة الاجتماعية وحياته الشخصية والعلمية:

2.1.1 مولد محمد طلعت حرب باشا:

ولد محمد طلعت حرب باشا في 25 نوفمبر 1867م بمنطقة قصر الشوق في حي الجمالية⁽¹⁾. ولد في منطقة مسجد الحسين من أبوين أصلهما من بلدة منيا القمح بالشرقية، وكان والده موظفاً في السكك الحديدية الحكومية، وينسب أبوه إلى عائلة حرب بناحية ميت أبو علي من قرى منيا القمح (وتتبع حالياً الزقازيق) بمحافظة الشرقية⁽²⁾، كما كانت والدته تنتسب إلى عائلة صقر في قرية كفر محمد أحمد التابعة لمنيا القمح أيضاً⁽³⁾.

(1) Goldschmidt, Jr.: Biographical Dictionary of Modern Egypt, Lynne Rienner Publishers, 2000., p.72

(2) Eric Davis: Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941, Publisher: Princeton University Press, 1983.p.80

(3) محمد الشافعي، محمد طلعت حرب باشا قصيدة في حب الوطن، كتاب يصدره صندوق التنمية الثقافية بمناسبة مرور 140 عام على ميلاد رائد الاقتصاد المصري طلعت حرب، ص 2.

وكانت عائلة حرب- على ما يبدو- ميسورة الحال ترجع في الأساس إلى أصول عربية⁽¹⁾، إذ أن قبيلة حرب أصل موطنها الحجاز، وقد هاجر قسم من هذه القبيلة إلى العراق، ويؤيد ذلك محمد طلعت حرب باشا نفسه فقد قال للصحفيين خلال زيارته للعراق عام 1939م أن عائلته ترجع إلى أصول عربية، وأن قبيلته كانت تعيش في منطقة البصرة من المحتمل أن الظروف الاقتصادية الصعبة في الحجاز تسببت في هجرات جزء كبير من البدو والقبائل في شبه الجزيرة العربية إلى مصر.

عاش محمد طلعت حرب باشا فترة من حياته في قصر جده لأمه أحمد بك صقر رئيس سكك حديد وتلغرافات الحكومة المصرية وميناء الإسكندرية آنذاك، أما الأب فقد كان موظفا بمصلحة السكك الحديدية، وهذا الأمر يجب أن ينظر إليه باهتمام؛ لكونه يعني أن حرب تفتحت عيناه في هذه المرحلة المبكرة من حياته على عمل جده ووالده، ولاسيما، أن سكك الحديد في سبعينات القرن التاسع عشر كانت من المشروعات الحديثة في مصر من حيث الآلة المتحركة ومن حيث الإدارة الحديثة⁽²⁾.

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، 2002م، ص 17.

(2) علاء الدين وحيد، محمد طلعت حرب والعصرية المصرية، القاهرة 1990م، ص 6.

يُذكر أن جد محمد طلعت حرب باشا كان يمتلك عشرة فدان من الأرض في عام 1845م⁽¹⁾، وكان حسن حرب (أبو محمد طلعت حرب) هو صاحب الأقل مساحة من الأرض بين جميع أفراد عائلة حرب ففي 1875م كان حسن يمتلك أكثر بقليل من فدان واحد⁽¹⁾، ولم يكن والد محمد طلعت حرب على مستوى من الغنى، بل كان يمتلك أصغر قدر من الأرض بالمقارنة مع باقي أشقائه الذكور، بل كان الوحيد فيهم الذي قرر مغادرة وترك قرية ميت أبو علي، والسفر إلى القاهرة ليسكن فيها في قصر الشوق في منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وكان كل ما يمتلكه الوالد حوالي نصف فدان فقط في عام 1898م بعد أن كانت حوالي أكثر من فدان، فقد اضطرته الظروف الصعبة إلى بيع جزء من هذه الأرض تسديداً لديون كان قد اقترضها، والسبب الأكبر لسفر والد محمد طلعت حرب باشا إلى القاهرة هو أن الباقي له من الأرض لم يعد مَورده كافياً ليعيش منه هو وأسرته⁽²⁾.

وعاش في القاهرة حيث كان أبوه المرحوم حسن محمد حرب موظفاً بمصلحة سكة الحديد، وبعد أن حفظ القرآن الكريم، تابع تعليمه حتى تخرج

(1) Eric Davis, op. cit., p. 82

(2) رشاد كامل، سوزانا للنشر 1993م، ص 16.

من مدرسة الحقوق الخديوية⁽¹⁾. ويرجح أن حسن حرب هاجر إلى القاهرة في وقت ما خلال خمسينيات القرن التاسع عشر وترك القرية من أجل توظيف الحكومة⁽¹⁾.

2.1.2 حياة محمد طلعت حرب باشا الشخصية ومواقفه السياسية:

فعلى الرغم من أن محمد طلعت حرب باشا لم يعبر بأي طريقة مباشرة عن انتقاده للنخبة التركية الشركسية الحاكمة، فقد كان هذا الانتقاد متضمنا في كتاباته، فتعظيمه لانتصارات العرب الأوائل جاء مسائراً لتوجه عام لدى العديد من الكتّاب الوطنيين المصريين بإلقاء اللوم على الأتراك والإمبراطورية العثمانية لتخلّف الشرق المسلم وأحد الانتقادات الضمنية لطبقة الأتراك - الشراكسة الحاكمة تضمنها كتاب محمد طلعت حرب باشا "قناة السويس" والمنشور عام 1910م، والذي تضمن دعاوى حادة ضد تحديد عقد امتياز قناة السويس لمدة خمسين عاماً أخرى لشركة قناة السويس المملوكة للأجانب، فلم يتوقف طلعت حرب فقط عند انتقاد الخديوي عباس حلمي الثاني لقبوله فكرة تمديد عقد الامتياز، وأن امتدّ ليشمل الخديوين السابقين لتسهيل استيلاء الدول الأجنبية على حقوق مصر الوطنية، ونظراً لعدم قيام النخبة التركية-

(1) محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك: نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر وعضو مجلس إدارته المنتدب، مطبعة مصر شركة مساهمه مصرية، 1957م، ص 5.

الشركسية السياسية بتوفير الحماية لقاطني القرى المصرية من الضرائب المجحفة ومن ممارسات المرايين الأجانب ولا للدولة من الإمبريالية الأجنبية⁽¹⁾.

والواقع أن الطبقة الحاكمة التركية الشركسية الصغيرة في مصر اعتمدت دائماً على احتكارها على القوة للحفاظ على نفسها على قمة الهرم الاجتماعي في مصر⁽²⁾.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن العلاقات بين محمد طلعت حرب باشا والملك وأعضاء العائلة المالكة في مصر كانت دوماً باردة، بل وأحياناً عدائية، وقد يكون هناك القليل من الشك في أن معاداة محمد طلعت حرب باشا للعائلة المالكة والعناصر التركية- الشركسية التي كانت تدعمها يمكن إدراك أصولها بالعودة لعلاقات الإنتاج والإدارة السياسية التي حكمت قرية ميت أبو على، وهذا الموقف يمكن فهمه بصورة أفضل إذا ما نظرنا للصعوبات الاقتصادية التي صادفت والد محمد طلعت حرب باشا والتي يبدو أنها كانت مسؤولة عن هجرته والأسرة للقاهرة⁽³⁾.

(1) Eric Davis, op. cit., p. 86

(2) Andrew McGregor: A Military History of Modern Egypt: From the Ottoman Conquest to the Ramadan War, London, 2006, p. 163

(3) Eric Davis, op. cit., p. 84

2.1.3 حياة محمد طلعت حرب باشا العلمية:

نشأ محمد طلعت حرب باشا في بيئة محبة للقرآن وتلقَّى التعليم وحفظ القرآن في المدرسة الابتدائية الحكومية في القاهرة، وحين وصل محمد طلعت حرب باشا للدراسة الثانوية انتقل إلى مدرسة التوفيقية الثانوية بالقاهرة والتحق بمدرسة الحقوق الخديوية في أغسطس 1885م وحصل على شهادة مدرسة الحقوق في 1889م⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أنه في العام الذي ولد فيه محمد طلعت حرب باشا 1867م نشأت مدرسة الحقوق، ففي ذلك العام أصدر الخديوي إسماعيل فرماناً خديوية بإنشاء مدرسة للحقوق والإدارة يتولى تنظيمها وإدارتها مسيو فيكتور فيدال، وتم افتتاحها بالفعل في أكتوبر-1868م، وسميت في أول عهدها مدرسة الإدارة والألسن، ثم انفصلت مدرسة الإدارة عن الألسن سنة 1882م، وظلت مدرسة الإدارة معروفة بهذه التسمية حتى سنة 1885م حيث صدر قرار وزاري بتسميتها مدرسة الحقوق اعتباراً من شهر يونيو 1885م.

وكان من بين زملاء محمد طلعت حرب باشا في مدرسة الحقوق الخديوية العديد من الأسماء التي ستلعب أدواراً مهمة في حياة مصر بعد سنوات قليلة.

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 17.

ويأتي في المقدمة مصطفى كامل ومحمد فريد الذين أصبحوا قادة قوميين في المستقبل⁽¹⁾، وكان مصطفى كامل الطالب في كلية الحقوق الخديوية زعيم بين أقرانه، مصطفى كامل هذا المحامي الكاريزمي أعاد إحياء الحركة القومية المصرية بين 1895م - 1908م⁽²⁾، وقد كون محمد طلعت حرب باشا علاقات وثيقة مع محمد فريد، ومصطفى كامل، والجدير بالذكر أن مدرسة الحقوق الخديوية كانت مرتعاً لنشاط أعضاء الحزب الوطني الذي تم تكوينه في 1907م⁽³⁾.

ثم حصل محمد طلعت حرب باشا بنجاح على تمهيدي القانون بامتياز في مايو 1886م ثم في امتحان الترجمة بامتياز في فبراير 1887م. حيث بدأ محمد طلعت حرب باشا مثل أي شاب متعلم في عصره. وقد حاول استيعاب ما تضمنته أهم الكتب التي أخرجها كبار العلماء والأدباء والفلاسفة والساسة في الشرق والغرب من السلف والمعاصرين وحرص على غشيان المجالس والمنتديات الخاصة والعامة للانتفاع بما يتردد فيها من أفكار وآراء وبما يدور حولها من نقاش وتمحيص، وما لبث قليلاً حتى كانت لديه مكتبة زاخرة بأنفس

(1) Eric Davis, op. cit., p.88

(2) Goldschmidt Jr.: A Brief History of Egypt, Publisher: Facts on File, 2008, p. 95

(3) Eric Davis, op. cit., p. 99

المؤلفات القديمة والحديثة، وأصبح منزله منتدى للثُخبة العلمية والأدبية والاجتماعية والسياسية، وكلها كان لها تأثير كبير عليه وغيّرت مسار حياته⁽¹⁾.

وقد أعطت كلية الحقوق طلعت حرب الفرصة لدراسة لغة أجنبية علاوة على دراسة الفقه، وكان لهذه المدرسة دور مؤثر في تشكيل شخصيته وتحديد اتجاهاته، فقد تأثرت شخصيته خلال هذه الفترة بلامح تكاد لا تفارقه طوال حياته كان أولها الاجتهاد، فقد انكب على دراسته بشغف كبير، كما أتاح له مدرسة الحقوق فرصة دراسة اللغة الفرنسية وأجادتها إلى جانب القانون⁽²⁾.

وبالنظر لخلفيته التعليمية يمكن ملاحظة بُعْد آخر من تطور محمد طلعت حرب باشا فقد وجد نفسه مُرغماً خلال سنوات دراسته أن يصبح ملماً بالثقافة الغربية فقد أجاد الفرنسية، والتي كانت منتشرة في المناطق الحضرية، وكان التأثير المتزايد للثقافة الغربية في مصر واضحاً في تأثيرها على نظامها التعليمي ومتواكباً مع الاحتلال⁽³⁾.

ثم انخرط طلعت حرب في سلك الوظائف والعمل غير أن نفسه الكبيرة الوثابة رغبت في المزيد من العلم، فظل دائب الدرس والتحصيل، عاكفاً على استيعاب كُتب الأدباء، والعلماء، والفلاسفة من السلف والمعاصرين حتى

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 28.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 87

(3) Eric Davis, op. cit., p.87 , 88

تجمعت لديه مكتبة زخرت بعُصارة أفكار فحول العلماء في الشرق والغرب، وأصبحت داره ندوة تُعقد فيها مجالس العلم، والأدب، والاجتماع، والسياسة، فكان لهذا أثر كبيرٌ في نفس محمد طلعت حرب باشا غير مجرى حياته⁽¹⁾.

2.2 حياة محمد طلعت حرب باشا الوظيفية وتكوينه الثقافي:

2.2.1 حياة محمد طلعت حرب باشا الوظيفية:

تُعد خلفية محمد طلعت حرب باشا الاقتصادية على قدرٍ عظيم من الأهمية في تكوين شخصيته وكذا خطه الوظيفي في أعقاب تخرجه ساعد في تشكيل رؤية وأفكار طلعت حرب، وتذكر بعض المصادر أن محمد طلعت حرب باشا بعد أن تخرج في مدرسة الحقوق الخديوية، ذكر رداً على مقال بمقال منشور في مجلة الرابطة كتبه أمين السعيد: "أمّا تعليمي فقد يكون بسيطاً كما ذكرتُ، ولكن على أية حال قد تعلمتُ، وكانت مدرسة الحقوق آخر مدرسة تخرجت فيها ولم التحق بمصلحة الدومين كاتباً بسيطاً ولا كبيراً، بل ولم تكن لي بها أية صلة، أو علاقة بها، ولكنني التحقت بالدائرة السنية وهي الجهة التي كانت تدير الأملاك الخديوية الخاصة في وظيفة مترجم بقلم القضايا خُلفاً - د. محمد فريد بك - عقب ارتقائه لرياسته"⁽²⁾. حيث تولى حينذاك رئاسة هذا القلم، ثم تدرج إلى أن أصبح مديراً لأقلام القضايا، وأحيلت عليه في

(1) عيسى متولي، نَحْضَتْنَا الاقتصادية، مطابع جريدة الصباح بمصر د س، ص 10.

(2) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 17.

الوقت ذاته إدارة الشركة العقارية المصرية حيث تدرب على الأعمال المالية على يد خبراء ماهرين⁽¹⁾، فبمجرد أن حصل محمد طلعت حرب باشا على شهادة الحقوق جرى تعيينه مباشرة عام 1889م كمترجم بالقسم القضائي بالدائرة السنية، بمرتبة قدره عشرة جُنِيَهات شهرياً وبعد عام واحد بالضبط كان قد صار رئيساً لقسم المحاسبات 1890م، ثم مسؤولاً لمكتب تسوية الخلافات 1891م، بعد محمد فريد بك⁽²⁾. بقي طلعت حرب في هذا المنصب حتى حزيران (يونيو) 1905م عندما تم تصفية الدائرة السنية من خلال بيع أرضها من قبل الاحتلال البريطاني، في ذلك الوقت كان حرب يتقاضى راتباً قدره ستين جُنِيَهات شهرياً، وكان قد حصل على لقب البَكْوِيَّة⁽³⁾.

احتل محمد طلعت حرب باشا موقعاً مؤثراً في الدائرة السنية بالتأكيد، وقد أفادته من خلال قدرته على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنازعات المعروضة عليه، بالإضافة إلى جعله على اتصال بعدد من المصريين والوطنيين، وقد ارتقى محمد طلعت حرب باشا موقعاً مؤثراً في الدولة مما جعله على اتصال بالعديد من الأجانب⁽⁴⁾.

(1) محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مرجع سابق، ص 5.

(2) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 28.

(3) Eric Davis, op. cit., p.91

(4) Eric Davis, op. cit., p. 92

وإذا كانت خبرة طلعت حرب الوظيفية قد مكّنته من الإمام الواسع بآليات العمل الرأسمالي، فقد تعمق هذا الإمام من خلال خبرته الشخصي. حيث أشتري طلعت حرب عزبة مساحتها 180 فدان في نزلة الثابت وهي قرية صغيرة بالمنيا في عام 1905م، وفي منتصف عام 1905م جرى تعيين طلعت حرب، مديراً لشركة العقارات المصرية (La Societe Fonciere d'Egypte)، ونظراً لتملكه لأراضٍ وشغله لمنصب إداري في شركة هامة لاستصلاح الأراضي، فقد تحصل طلعت حرب على المركز والثروة اللازمين لاعتباره عضواً ضمن الطبقة العليا، وتواصل بعدد من العائلات اليهودية والتي كان من بينها عائلات سوارس والقطاوي، وكان قد أبرم علاقة صداقة مع فيلكس سوارس مدير شركة أمينيوس في القاهرة، والذي أنشأ فيما بعد شركة كوم أمبو وعين محمد طلعت حرب باشاً مديراً لها⁽¹⁾ خلفاً للمدير اليهودي عاداه بك، كان ذلك في المرة الأولى التي يتولى فيها مصري مسلم منصب على هذا المستوى من الوظيفة في شركات يملكها ويسيطر عليها غير العائلات اليهودية في مصر⁽²⁾.

(1) Eric Davis, op. cit., p. 93

(2) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 30.

وقد كتب مصطفى كامل في جريدة الأهرام 10 يوليو 1905م، وهو يرحب بمحمد طلعت حرب باشا رغم ما كان بينهما من توجهات مختلفة في الرأي، وامتدح أعماله ونشاطه الاقتصادي والاجتماعي⁽⁵⁾. وتعتبر حياة طلعت حرب باشا حقبة انتقالية في تاريخ مصر، عرفته مصر مالياً عظيماً واقتصادياً كبيراً تم على يديه وضع حجر الأساس في بناء الاستقلال الاقتصادي لمصر، ومن أعظم الخدمات الوطنية لمحمد طلعت حرب باشا مشروع بنك مصر، فالفضل في التفكير فيه وخروجه لحيز الوجود يرجع لجهوده، فكان طبيعياً أن يختلط بالاقتصاديين ورجال الأعمال، ومن هنا تولدت فكرة إنشاء بنك مصري حقيقي يعمل بجانب البنوك الموجودة في مصر لخدمة المصريين، ويحثهم على الدخول في مجال الصناعة والتجارة والأعمال المالية، ويهدف في المقام الأول مصلحة مصر⁽¹⁾، ولا شك أن عمل محمد طلعت حرب باشا في كوم أمبو كان مهماً للغاية في مسيرته المهنية، والاقتصادية، وكوّن علاقات طويلة الأمد ومثمرة خلال تلك الفترة⁽²⁾.

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 7.

(2) M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p. 325

2.2.2 محمد طلعت حرب باشا وثقافته الإسلامية:

أما ثقافته الإسلامية فقد ظهرت منذ قيام قاسم أمين بحركته المعروفة لتحرير المرأة، وقد كان لمحمد طلعت حرب باشا رأياً مخالفاً لا يتفق معه، فألف كتابين في الرد عليه، كما ألف كتاباً عن التاريخ الإسلامي، وكتباً أخرى في العديد من المجالات فنجحت وراجت، هذا بالإضافة إلى كتابه عن (أوضاع مصر الاقتصادية ومشروع بنك للمصريين) والذي صدر في عام 1911م، أما زعامته الاقتصادية فلا يختلف عليها اثنان فقد كان من أشد المعارضين في تحديد امتياز شركة قناة السويس سنة 1912م وأصدر في هذا الموضوع كتاباً خاصاً⁽¹⁾.

وكان محمد طلعت حرب باشا يؤمن بأن جوهر التقدم للإنسان يكمن في قيمه الإسلامية، وعن طريق القيم الإسلامية ينهض المصري، وأعد لذلك الأمر عدته وبدأ في إصدار عدة أجزاء من كتاب يؤدي هذا الهدف عام 1897م باسم (تاريخ دول العرب والإسلام)⁽²⁾.

وعلى الرغم من مشاعر طلعت حرب المختلطة تجاه الغرب، فمن الواضح أن كتاباته المبكرة كانت بطبيعتها مناهضة للإمبريالية، ففي كتابه (تاريخ دول العرب والإسلام) تعرض الكتاب لوضع المجتمع العربي من الجاهلية

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 6.

(2) مصطفى حسن، محمد عفيفي: تمثال في ميدان محمد طلعت حرب، ص 4.

وحتى عصر الخلفاء الراشدين، وشن في مقدمة الكتاب هجوماً على المخططات الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية في العالم العربي. كما كتب بالفرنسية مقدمة كتاب (أوروبا والإسلام عام 1905م إم جى هناتو، والشيخ محمد عبده)، وكان الهدف الرئيسي من وراء هذا الكتاب هو تعريف القارئ الأوروبي بردود الشيخ محمد عبده في الجريدة اليومية القاهرية المؤيد على سلسلة مقالات المستشرق الفرنسي ووزير الخارجية الأسبق إم جى هناتو والتي نشرها في Le Journal غير أن محمد طلعت حرب باشا استغل مقدمة الكتاب لشن هجوم على النزعة الاستعمارية الأوروبية، حيث تساءل فيها كيف يمكن للغرب المسيحي أن يهاجم الإسلام مع وجود كل هذا القدر من الفقر والانحلال في المجتمع الغربي، ومع قيام الغرب بكل هذه المجازر في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي وغير الغربي إبان احتلالها⁽¹⁾. وهاجم محمد طلعت حرب باشا دعوة قاسم أمين تحرير المرأة⁽²⁾، فعندما صدر لقاسم أمين كتابه الشهير (تحرير المرأة) عام 1898م قامت الدنيا ولم تقعد وحصل هجوم شديد على قاسم أمين، لدرجة أن البعض كرّس نفسه لكتابة كُتبا تجاوباً معه وأفكاره، مع نشر أكثر من ثلاثين كتاباً لهذا الغرض وحده، بما في ذلك كتاب منها (الدفع المتين في الرد على قاسم بك أمين)، (والسنّة والكتاب في حكم التربية

(1) Eric Davis, op. cit., p. 101

(2) Goldschmidt, Arthur, Robert Johnston: Historical Dictionary of Egypt. P. 49

والحجاب)، استيقظ الناس ليجدوا كتاباً آخر بعنوان (تربية المرأة والحجاب) لمحمد طلعت حرب باشا وكان عمره 32 عاماً وقتها بالضبط، بلغت صفحات الكتاب - 96 صفحة-. وقامت بطبعه مطبعة البترقي بالقاهرة، وقد صدر محمد طلعت حرب باشا غلاف الكتاب ببعض أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، والصحابة⁽¹⁾.

لم تأت مقاومة تحرير المرأة المصرية فقط من الأزهر، كما كان متوقعاً، ولكن أيضاً من أفنديين غير أزهريين إلى حد ما مثل مصطفى كامل وطلعت حرب⁽²⁾، حاول طلعت حرب الرّد على محاولات المفكرين الغربيين لتقويض نسيج المجتمع الإسلامي من خلال تدمير بنية الأسرة على سبيل المثال، حرب كان يرى أن نزع الحجاب مجرد ذريعة لمحاولة جعل المرأة المسلمة تتوافق مع الغرب في المواقف وأنماط السلوك، وإن حدث هذا ستفقد الأسرة، والمجتمع كله في نهاية المطاف قوته وتربطه⁽³⁾.

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 94-95.

(2) Donald Malcolm Reid, Cairo University and the Making of Modern Egypt, op. cit., p.56

Goldschmidt, Jr.: Biographical Dictionary of Modern Egypt, op. cit., p.66

(3) Eric Davis, op. cit., p. 100

ذكر محمد طلعت حرب باشا أن كتاب معالي قاسم بك أمين قال: المرأة مساوية للرجل من جميع الوجوه والرجل يظلمها في حقوقها، وفيه حث المرأة على التربية والتعليم على قدم المساواة. كما يدّرس الرجال ويقولون ضرورة الحجاب والاختلاط، فإن حجاب المرأة وعدم اختلاطها يحدّ من حريتها التي أعطاه الله لها، ويمنعها من القيام بالعمل المنوط بها في جسد المجتمع، حتى ندائه الأخير⁽¹⁾، وذكر محمد طلعت حرب باشا في كتابه تربية المرأة والحجاب أن رفع الحجاب والاختلاط كلاهما مما ترجوه أوروبا من زمن سابق قديم لغاية في أنفسهم يعرفها كل من عرف رؤية أوروبا إلى العالم الإسلامي⁽²⁾. كما له كتاب بعنوان (فصل الخطاب في المرأة والحجاب) أصدره في عام 1901م، رداً على الكتاب الثاني لقاسم أمين (المرأة الجديدة).

كان محمد طلعت حرب باشا مهتماً بشكل خاص بخطورة تفكك الأسرة المصرية التي اعتبرها نبتة صغيرة في محاولات "تحرير" المرأة المسلمة إلى حدّ كبير، فاهتمام حرب بدور المرأة استند على نظرة المجتمع الإسلامي للعائلة على أنها أهم وحدة أساسية في البنية الاجتماعية المصرية وباعتبارها مؤسسة تعطي التماسك الداخلي⁽³⁾. والجدير بالذكر في هذا المقام أن المسلمين في ذلك الوقت كانوا في كل مكان يخشون من التعدي المتزايد من الإمبريالية

(1) محمد طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مكتبة الآداب، القاهرة 2002م، ص 1.

(2) طلعت حرب: تربية المرأة والحجاب، مصدر سابق، ص 3.

(3) Eric Davis, op. cit., p.53

الأوروبية على أراضي الإسلام، وكان يُنظر إلى الإمبراطورية العثمانية على أنها المدافع الوحيد عنهم⁽¹⁾، وقد جاءت ترجمة محمد طلعت حرب باشا تحت عنوان "كلمة الحق عن الإسلام والدولة العثمانية" فخلال هذه الفترة، ارتأى محمد طلعت حرب باشا دوره كمفكر مصري يقف موقف المدافع عن رجالات دولته في وجه أفكار المستشرقين الغربيين الهدامة، فجاء كتابه خلال هذه الفترة عن (موقع المرأة في المجتمع الإسلامي)⁽²⁾.

وبينما كان الهدف المباشر لهجوم محمد طلعت حرب باشا هو الرؤى التي عبر عنها قاسم أمين في كتابه (تحرير المرأة)، فقد كان يهاجم كذلك ولو بطريقة غير مباشرة- دراسة وضعها مستشرق فرنسي عام 1894م- كان يهدف فيها الخطُّ من قدر المجتمع المسلم من خلال التعرض لوضع المرأة في الإسلام وعلى الرغم مما عرف عن الطبيعة المحافظة لمحمد طلعت حرب باشا طيلة حياته، فإنه لم يكن يرى كتاباته حول وضع المرأة في الإسلام ردُّ فعل، بل أنه من عدة نواحي، لم يكن يرى أن كتاباته عن المرأة تقتصر على وضع المرأة فقط، وإنما كان يرى في نفسه الرد على محاولات المفكرين الغربيين تقويض تركيبة المجتمع المصري من خلال تدمير بنية العائلة فيه⁽³⁾.

(1)Goldschmidt Jr.: A Brief History of Egypt, op. cit., p. 102

(2)Goldschmidt, Jr.: Biographical Dictionary of Modern Egypt, op. cit., p.72

(3) Eric Davis, op. cit., p. 100

والجدير بالذكر أنه في عام 1892م أنشأ القوميون المصريون جمعية تسمى أيضاً مجتمع الخير المسلم شمل أعضائها المؤسسين مختلف رجال الدولة من الإصلاحيين مثل محمد عبده، طلعت حرب، ومصطفى كامل. هذا الجمعية الإسلامية عملت على توفير التعليم والمساعدة الطبية وإنشاء الفروع في جميع أنحاء مصر⁽¹⁾.

2.2.3 محمد طلعت حرب باشا وتكوينه السياسي:

في حقيقة الأمر كان محمد طلعت حرب باشا سياسياً من منبت الشعر إلى أخمص القدم، والحق أنه لا يمكن أن يوجد اقتصادي ذو قيمة وخطر، أو رجل قانون ذو أهمية وشأن، أو رجل حرب ذو أثر ومكانة، إلا إذا كانوا من الساسة، فالاقتصاد والقانون والحرب، أبناء السياسة الأوائل، تُنجبهم، وترعاهم، ثم يعيشون في كنفها، يكبرون في ظلها، وقد يحاولون التحرر منها، أو التمرد عليها⁽²⁾.

عاصر محمد طلعت حرب باشا في بدايات شبابه في الثورة العُرابية ضد الاحتلال الإنجليزي عام 1881م، مما ساعد على تأجيج النزعة الحماسية داخل محمد طلعت حرب باشا مثل كل الشباب المصري، فكانت ثورة عُرابي هي

(1) Mine Ener: Managing Egypt's Poor and the Politics of Benevolence, op. cit., p. 102

(2) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 91 .

الشرارة التي أشعلت الحماسة بداخله وكل شاب⁽¹⁾، فقد بلورت ثورة عُرابي مشاعر قومية قوية بين المثقفين والميسورين المصريين⁽²⁾.

والواقع أن العمل في ميدان الحساب والاقتصاد، والمصارف والشركات، كان ظاهر شخصية طلعت حرب، أما باطنه فهو ارتباط عميق ووثيق بمصر، بوصفها رسالة، وموطن حضارة ووعاء ثقافة، ثم باعتبارها أمانة ووديعة لديه⁽³⁾.

من المحتمل أن تكون المشكلات المالية التي صادفت عائلة محمد طلعت حرب باشا في -ميت أبو علي - قد لعبت دوراً هاماً في تشكيل وعيه السياسي، حيث ورد ذكر مشكلة الربا وقيود الديون التي تُثقل كاهل الفلاحين والمزارعين غير مرة في كتاباته، الأمر الذي يجعل من الصعب عدم الوصول لخلاصة مؤداها أن هذه المشكلات كانت عاملاً أساسياً في جذب محمد طلعت حرب باشا لمركز السياسة المصرية والنشاط الثقافي، وعلى الرغم من صعوبة الوقوف على نقطة البداية في أنشطة محمد طلعت حرب باشا السياسية، فمن الواضح أنه كان متأثراً للغاية بالثورة العُرابية عام 1882م⁽⁴⁾.

(1) Eric Davis, op. cit., p.99

(2) Robert L. Tignor: A Short History, op. cit., p. 235

(3) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 54.

(4) Eric Davis, op. cit., p.98, 99

كان حرب قد أضحي وطنياً أصيلاً مع حلول وقت التحاقه بمدرسة الحقوق وقد ارتبط محمد طلعت حرب باشا بصِلات وثيقة مع عمر لطفى، ومحمد فريد، ومصطفى كامل خلال فترة قوة للقانون، حيث كانت مدرسة الحقوق بؤرة لنشاط الحزب الوطني، فقد انضم محمد طلعت حرب باشا للحزب الوطني في وقت ما خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كما شهدت نهاية القرن التاسع عشر دخول محمد طلعت حرب باشا في الجدل الذي دار حول ماهية المجتمع الشرقي وبينما بدت كتابات محمد طلعت حرب باشا خلال هذه الفترة ثقافية في طبيعتها، فقد كان مضمونها سياسياً للغاية وكانت أولى مشاركاته المعروفة في المجالين السياسي والفكري قيامه بترجمة خطاب أربل عثمان بك إسماعيل، سكرتير السلطان العثماني، لمؤتمر المستشرقين المنعقد في باريس في 1894م من الفرنسية إلى العربية، وكان هذا الخطاب رداً على الموضوع الرئيسي للمؤتمر وهو أن الإسلام انتشر عن طريق استخدام القوة⁽¹⁾.

ورغم انشغاله بالأمور الاقتصادية والمالية، كان له نشاط ملحوظ في الحياة السياسية والاجتماعية الثقافية قبل الحرب العالمية الأولى، فكان من مؤيدي مصطفى كامل باشا زعيم الحزب الوطني، ولكنه ما لبث أن مال تجاه الليبراليين الذين أسسوا "الجريدة التي أصبحت نواة لتأسيس حزب الأمة"، ورغم عدم انتمائه إلى الحزب، احتفظ بصداقات حميمة مع رجاله، وكان من

(1) Eric Davis, op. cit., p. 99

كتاب الجريدة، فنجد له كتابات متفرقة تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية على السواء، وله مساجلات مع قاسم أمين عارض فيها دعواه لتحرير المرأة⁽¹⁾.

بالإضافة إلى كتاباته السياسية، كان محمد طلعت حرب باشا أيضاً مشاركاً بنشاط في السياسة الحزبية. بالرغم من أن مصطفى كامل أشاد بمحمد طلعت حرب باشا في مقال في اللواء عام 1900م لكتاباته عن المرأة والمجتمع الإسلامي عقب صدور كتاب (تربية المرأة والحجاب)، ولكن بحلول عام 1902م أصبحت العلاقة بينهما عدائية للغاية⁽²⁾. ويشير محمد طلعت حرب باشا إلى هذه الخصومة في رسالة بعث بها إلى أحد أصدقائه المقربين، وكان وقتها محمد طلعت حرب باشا يزور لندن فيقول: "أنه تعمّد ترك غرفته في الفندق الذي كان يقيم فيه لكي يتحاشى مقابلة مصطفى كامل"، الذي كان وقتها يتردد على نفس الفندق لزيارة أحد أصدقائه (حامد بك خلوصي). وعلى كثرة الكتابات التي تناولت حياة الزعيم مصطفى كامل فلم تتطرق لهذا الخلاف، أو محاولة معرفة طبيعته⁽³⁾.

بحلول عام 1905م، يبدو أن الخلافات التي واجهها محمد طلعت حرب باشا مع مصطفى كامل تحسنت إلى حد ما حيث كتب الأخير مقالاً في

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 17.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 103

(3) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 29.

اللواء يُهنئ طلعت حرب على كونه أول مصري يتم تعيينه في اثنتين من أهم شركات مصر كوم أمبو، و(a Societe Fonciere d'Egypte).⁽¹⁾

وفي 1908م قطع طلعت حرب أي علاقات متبقية مع الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل، وتحت تأثير طلعت حرب قطع عمر سلطان الذي كان من أقوى أعيان مصر خلال تلك الفترة كل المساعدات المالية للحزب الوطني عام 1908م، هذا العمل أظهر ليس فقط نفوذ حزب السياسي الواسع في هذا الوقت ولكن أيضاً سيطرته الفعلية على الأمور المالية لعمر سلطان، هكذا على الرغم من كونه عضواً في الحزب الوطني في وقت مبكر، فقد تغيرت الولاءات السياسية لمحمد طلعت حرب باشا بحلول عام 1907م، ظهر اسم حرب بين الأعضاء المؤسسين لحزب الأمة⁽³⁾. انضم محمد طلعت حرب باشا في البداية إلى حزب الأمة، وهو الحزب الذي كان يؤمن بمهادنة الاحتلال إقراراً بما أدخله في مصر من إصلاحات إدارية، لا سيما في مجال الري والصرف، المتمثل في إنشاء القناطر والسدود، وشق الثرع والمصارف، ووضع قواعد المياه على المزارعين، وإخراج عدد لا بأس به من مهندسي الري والمباني والسكك الحديدية⁽²⁾.

(1) Eric Davis, op. cit., p. 104

(2) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 93.

إن المشاحنات السياسية التي تورط فيها محمد طلعت حرب باشا بين عامي - 1902م و1908م- أدت إلى خيبة أمل عميقة في الحياة الحزبية في ذلك الوقت، وجمد طلعت حرب أنشطته السياسية بعد عام 1907م، وابتعد عن السياسة الحزبية وركز على القضايا الاقتصادية، وكانت تجارب حرب المبكرة مع السياسات الحزبية مهمة ولها تأثير في قراره بتجنب السماح أن يرتبط بنك مصر بأي حزب سياسي واحد⁽¹⁾.

وكان له دور مهم في معارضة مد امتياز قناة السويس في عام 1910م⁽²⁾. قامت شركة قناة السويس بدعم من مستشارين بريطانيين والحكومة المصرية بمحاولة مد الامتياز أربعين عاما إضافية من - 1968م إلى 2008م⁽²⁾. وقد امتازت كتابات محمد طلعت حرب باشا في مد امتياز قناة السويس باستعراض الجانب المالي والاقتصادي⁽³⁾.

عرضت الحكومة في عام 1909م تمديد امتياز شركة قناة السويس لمدة 40 عامًا من 1968م إلى 2008م مقابل 4 ملايين جنيه مصري تزيد قيمتها عن 20 مليون دولار أمريكي⁽⁴⁾، عارض القوميون بشدة هذه الصفقة، لأنهم

(1) Eric Davis, op. cit., p. 105

(2) Goldschmidt, Jr.: Biographical Dictionary of Modern Egypt, op. cit., p.72

(3) مصطفى حسن، محمد عفيفي، مرجع سابق، ص 4.

(4) Goldschmidt Jr.: A Brief History of Egypt, op. cit., p. 105

لا يريدون أن تظل القناة تحت سيطرة أجنبية، نصح إلدون جورست المندوب السامي البريطاني (1861م-1911م) مجلس الوزراء بإحالة الموضوع للبرلمان⁽¹⁾. وكان لحرب مقالات مكتوبة في الصحافة يدين عدم سيادة مصر على القناة والمبلغ الضئيل للربح الذي تُجنّيه مصر⁽²⁾، وانتقد حرب بشده مد امتياز شركة قناة السويس إلى 2008م بعد سنة 1968م، أي مدة أربعين عاما أخرى مقابل أربعة ملايين جنيه تدفع على أربعة أقساط بعد 15 ديسمبر سنة 1910م مع حصة من الأرباح قدرها 4% في العشرة السنوات التالية لسنة 1921م و6% في العشرة الثانية، و7% في العشرة الثالثة و8% في العشرة الرابعة، 12% في السنوات الخمس الأخيرة التي تنتهي بسنة 1998م وهي سنة انتهاء الامتياز، فإن ما كتبه محمد طلعت حرب باشا في أن المشروع الاستعماري المفضوح، وإن امتلأ بالأرقام، وعزز بميزانية شركة قناة السويس وحساب أرباحها وخسائرها، إلا أنه كتب بعقلية سياسية بحتة ودل على تتبعه للشؤون الدولية⁽³⁾.

وقد ألف محمد طلعت حرب باشا كتاباً بعنوان (قناة السويس) وكتب في مقدمة الكتاب: محمد فريد يبرق إلى الخديوي وإلى رئيس مجلس النظر

(1) Goldschmidt Jr., Modern Egypt_ The Formation of a Nation State, op. cit., p. 63

(2) Eric Davis, op. cit., p. 105

(3) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 98.

المصري ورئيس الجمعية العمومية محتجاً على المشروع، وعندما أخذت بعض الصحف المصرية تتناول المشروع بعضها يحذره وبعضها يرفضه والكل ينظر إليه من الزاوية المالية؛ بادر الزعيم الوطني محمد فريد يوجه الأنظار إلى ضرورة النظر للمشروع من زاويته السياسية⁽¹⁾.

وكانت هناك بالفعل معارضة كبيرة للتمديد داخل البرلمان المصري، وكان التقرير الذي أعده حرب وسمير صبري الذي أوجز الخسائر المالية المصرية من جراء التمديد، وأكد التقرير على أن الحكومة ستعاني نتيجة الموافقة بعد ذلك رفض الاقتراح والتزم الخديوي بالقرار⁽²⁾.

وذكر محمد طلعت حرب باشا في كتابه قناة السويس: "يئن كل مصري من وجود قناة السويس في يد شركة أجنبية، بعد أن فتحت بأموال مصر وأموال أبنائها، يتوق إلى أن يرى أولاده هذه القناة ملكاً لهم يوماً ما، ويود لو طوت يد القدر هذه السنين الباقية"⁽²⁾، وقد عرض حرب بالتفصيل في ذلك الكتاب مزايا المشروع للشركة ومضاره لمصر. وكان مما ذكره طلعت حرب كتابه عن قناة السويس ليوضح الحقائق للعامة والخاصة عن تاريخ القناة، وكيف ضاعت حصص مصر من الأسهم والأرباح وخسائرها حتى 1909م. وخلص إلى القول إن الأسهم التي باعها مصر ب 560 فرنكاً للسهم الواحد أصبح

(1) محمد طلعت حرب، قناة السويس، مصدر سابق، ص 5.

(2) محمد طلعت حرب، قناة السويس، مصدر سابق، ص 5.

سعرها بعد ثلاثين سنة فقط 5010 فرنكا للسهم، وحصلتها من أرباح القناة التي باعها ب 22 مليون فرنك أصبحت قيمتها 300 مليون فرنك⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أنه في نفس العام 1910م ولأسباب متعددة منها الموافقة على مد امتياز قناة السويس، تم اغتيال رئيس وزراء مصر بطرس غالي (جد بطرس غالي أمين عام للأمم المتحدة من 1991 إلى 1996م)⁽²⁾.

طلعت حرب، كان سياسيا نافذ البصيرة لذلك حَشِيَّة أن تستهلكه السياسة الحزبية أدرك أنه على مواهبه التنظيمية، وإطلاعه الواسع على شؤون مصر، وعلى صلته الوثيقة بكثير من كبار الرجال، فضلا عن قدرته السياسية التي تضعه في الصف الأول من كتّاب أمته، أدرك أنه مع هذه المواهب، لا يستطيع أن يحقق نجاحاً ما، إذا ما خاض المعركة الحزبية وأنه إذا نجح فيها، فلن يكون نجاحه إلا نجاحاً في الظاهر، و سيصبح واحد من هؤلاء الزعماء الذين ينقم بينه وبين نفسه على أساليبهم، وعلى إهمالهم للجوهر الرئيسي من حاجيات مصر لذلك قرر محمد طلعت حرب باشا أن يكون سياسيا من

(1) محمد طلعت حرب، قناة السويس، مصدر سابق، ص 118.

(2) Goldschmidt Jr., Modern Egypt_ The Formation of a Nation State, op. cit., p. 63

طراز جديد، وأن يَطرق ميدان السياسة لا من أبوابه التقليدية ولا أبوابه الخلفية، بل أنه يشق لنفسه طريقاً جديداً لم تدر عليه الأقدام⁽¹⁾.

ينتمي محمد طلعت حرب باشا إلى المحافظين اجتماعياً رغم أفكاره المتقدمة جداً- بمعايير العصر- فيما يتصل بالأمور الاقتصادية والمالية، مع تمتعه بدرجة عالية من الوعي السياسي الوطني تجلت في قوله الشهيرة: "لكي يتم الاستقلال السياسي فإنه من الضروري أن تتوفر للوطن إمكانات التحرر الاقتصادي التي تُرسى دعائم اقتصادية وطنية يستطيع الوطن أن يواجه بها الاحتياجات التي سوف يجتازها في مراحل نضاله مع الاستعمار تُغذي كفاحه وتدعمه وتمنحه الصلابة وقوة الصمود"⁽²⁾.

وفي 13 أبريل 1921م قال محمد طلعت حرب باشا في خطاب بمناسبة تكريم رئيس وأعضاء الوفد المصري العائدين من أوروبا قال وهو يلعن السياسة البريطانية، وأن كان في حقيقة الأمر، يلعن السياسة كلها، لأن سياسة مواطنيه لم تكن تعجبه بنفس القدر الذي كان غاضباً به على سياسة بريطانيا: "تبا للسياسة ما دخلت في شيء إلا أفسدته"، فالساسة أفسدوا التعليم وجعلوه غاية لتخريب آلات مطيعة لماكينه الحكومة على الطريق التي رسمتها السياسة، وأي شيء أسوأ من اعتراف الحكومة بأنه ليس لديها معلّمون مصريون، لأي

(1) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 36.

(2) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 18.

نوع من العلوم، والساسة ضحوا بمرافق البلاد الحيوية: فالتجارة المصرية كما تعلمون تحت رحمة الأجانب في كل شيء، والبنوك الموجودة كلها أجنبية، تستثمر تقريبا كل ودائع المصريين وأموالهم في بلادها الأجنبية وتنقذ في المصريين أوامر تلك البلاد الأجنبية في الغالب ضد مصلحة بلادنا، وليس للتاجر⁽¹⁾.

(1) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 109.

3- الفصل الثاني

الاقتصاد المصري
بين التبعية والاستقلال
من منظور الاقتصاد الإسلامي

3.1 أهمية الاقتصاد المصري عربياً وعالمياً:

3.1.1 لمحة عن أهمية الاقتصاد المصري وارتباطه بالخارج:

لم تكن مصر بمعزل عن التأثير الاقتصادي عربياً وعالمياً من عهد الدولة العثمانية إلى حكم محمد علي باشا (ولد في مدينة قولة التابعة لمحافظة مقدونيا شمال اليونان عام 1769م لأسرة ألبانية)، ثم إلى دخول الاحتلال الفرنسي والبريطاني وغيره، وكانت مصر دولة مصدرة لكثير من المنتجات والصادرات القطنية كانت هي الأولى في مصر، ولكن مع الأسف بدعم الاستعمار كانت الواردات من المنتجات أكبر بكثير من الصادرات، حيث كانت هناك الكثير من الصناعات التي تحتاج إلى تطوير سواء صناعات عسكرية أو غيرها لدعم الصادرات وزيادتها، ولكن بتأثير الاستعمار وتركيز أدواته على جعل مصر دولة زراعية وفي مجال واحد فقط، وهو القطن مما جعل مصر أكثر استهلاكاً وارتباطاً بالخارج، فضلاً عن زيادة الأجانب والوافدين ممن أرادوا الاستفادة من الاستثمار في مصر سواء كانوا دولاً أو أفراد، بل كان السوق المصري بحسب باحثين أكثر ارتباطاً ببريطانيا حيث إنها كانت السوق الأول في اعتمادها على مصر في الصادرات واعتماد مصر عليها في الواردات⁽¹⁾.

(1) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1948م، (ص: 19-22).

ولكن كان لمصر دور كبير في تصدير الغذاء مثل الأرز والقمح وغيره، فقد كانت مكتفية ذاتياً، وكانت تصدر تلك الغذائية لجميع الدول عربياً وعالمياً وإن كان ذلك التصدير محصوراً على بعض الدول المستغلة والمحتملة لاقتصاد مصر، ومن بداية عصر محمد علي باشا استطاعت مصر النهوض قليلاً مع الاعتماد الواضح على الخارج، وهذا لا شك فيه من الأمور الطبيعية حيث كل دولة لابد أن تعتمد على غيرها وتتبادل مع غيرها اقتصادياً، فمن غير المتصور وجود دولة مستقلة بذاتها، ولكن الفرق في هذا كله وجود الخيارات المتعددة والبديلة وعدم الارتكان للخارج بدين أو نحوه مما يُضعف الاستقلال ويؤدي إلى التبعية السياسية والاقتصادية (1).

واتسع نطاق تجارة مصر الخارجية في عهد محمد علي باشا لازدياد حاصلاتها وخاصة القطن، وقد ربحت الحكومة منها أرباحاً وفيرة؛ لأنها كانت تحتكر التجارة الخارجية بجمعها.

وقد ساعد إنشاء الأسطول المصري في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط على توسيع نطاق المواصلات البحرية بين مصر والبلدان الأخرى، وكان لإصلاح ميناء الإسكندرية فضل كبير في هذا الصدد، فنشطت التجارة الخارجية نشاطاً عظيماً، ومنذ أنشئ أسطول مصر في البحر الأحمر فكر محمد

(1) محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1944م، (ص: 240).

علي في إعادة طريق التجارة بين الهند وأوروبا عن طريق مصر، ولكن تعطلت زمناً طويلاً لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، فبسط سيادة مصر في البحر الأحمر وتطهيره من القراصنة الذين كانوا يتهددون السفن التجارية فيه، ومدّ طريقاً لسير قوافل التجارة بين السويس والقاهرة وتم إنشاء المحطّات وبسط الأمن في مراحلها لتأمين القوافل على متاجرها، وتم إنشاء ديواناً سمي بديوان المرور كان مقره بالأوزبكية، وكانت المتاجر القادمة من البحر الأحمر ترسل من السويس إلى النيل، ثم إلى الإسكندرية، فكان الربط بين الشرق وأوروبا عن طريق مصر.

وقد لفت هذا الطريق أنظار الشركات الهندية الإنجليزية، ووجدته أفضل وأقصر من طريق رأس الرجاء الصالح، وطريق البصرة والفرات وحلب والإسكندرون، فاتفقت مع الحكومة المصرية على نقل طرود البريد للمسافرين عن طريق السويس، وقد لقي من محمد علي باشا تعظيماً كبيراً، فكانت السفن التجارية تسير من بومباي إلى السويس ثم ينتقل منها البريد والسيّاح إلى الإسكندرية عن طريق القاهرة، ومن الإسكندرية إلى مارسيليا بجزراً ومنها إلى إنجلترا.

وتتألف صادرات مصر في ذلك العهد من القطن، والأرز، والحبوب، والصمغ، والأنسجة الكتانية، والصدودا، والتمر، والخضر الجاف، والحناء، وغير ذلك.

وكانت تُستورد من الخارج الأنسجة القطنية، والأجواخ، والطرايش، والأنسجة الصوفية، والأثواب الحريرية، والأخشاب، والحديد، والأواني،

والخردوات، والنحاس، والسكاكين، والورق، والعقاقير، وأصناف العطار،
والفحم، والقرمز، والسكر، والزجاج، والمرايا، والزيت، وغير ذلك.

ولكن بعد ما صنعه محمد علي من محاولات عديدة لبناء جيش واقتصاد
خالٍ من التبعية "حسب أقوال المؤرخين والذي لا أقتنع به" أتى ولاية وحكام
ضعاف أغرقوا مصر في الديون والقروض الكبيرة، فمن منتصف القرن الثامن
عشر بدأت القروض تتوالى على مصر من البنوك الفرنسية والألمانية وغيرها.
وكان لهذه القروض أثرٌ سلبي على الوضع الاقتصادي المصري، ثم توالى
المعالجات الاقتصادية والخطط المالية على مرّ القرون إلى عصرنا هذا لإخراج
مصر من هذه التبعية، ولكن بلا جدوى نظراً لوجود حكومات لا تمتلك
أدوات اقتصادية ولا إرادة سياسية للخروج من هذه الحالة.

في القرن التاسع عشر وبسبب استقرار الأمن كثرت هجرة الأجانب إلى
مصر وكانت الجالية اليونانية كبيرة العدد إذ كان اليونانيون حين استقلالهم
معتبرين من الرعايا العثمانيين ثم كثر ورودهم أثناء القرن التاسع عشر واستوطنوا
الموانئ والمدن الكبرى وتغلغلوا داخل البلاد واشتغلوا بالتجارة وإقراض الأموال
للفلاحين.

وكان من أثر ذلك ازدياد العلاقات التجارية في عهد محمد علي باشا
حتى دبَّ النشاط في الإسكندرية وزاد عدد سكانها من 15 ألف نسمة في
سنة 1820م إلى 60 ألف نسمة في سنة 1840م. وكانت المؤسسات التجارية
الهامة في أيدي الأجانب ومنها مصارف تجارية ولم تكن أنشطة الأجانب

تقتصد على الأعمال التجارية، بل تعداه إلى القيام بعمليات التسليف سواء للحكومة أو الأفراد بسبب تحريم الشريعة الإسلامية الربا على المسلمين.

اقتصرت عمل المصارف في أول الأمر على المعاملات مع الحكومة والتجار الأجانب، ثم اتسع نطاق نشاطها بعد إصلاح سنة 1875م، الذي كفل الضمانات اللازمة للاعتراف قانوناً بالديون وفوائدها مع تحديد الحد الأقصى للفائدة بواقع 9%، غير أن جهل المصريين إذا ذاك بأعمال المصارف واستخدام اللغة الأجنبية في المعاملات والمكاتبات وتمتع الأجانب بالامتيازات المختلفة، كل هذه العوامل جعلت المصريين موضع الاستغلال، وبذلك خرجت أراض كثيرة من أيديهم. وإلى جانب المصارف المعروفة كان المقيمون الأجانب يقرضون الفلاحين بفوائد باهظة واشتدت عملية التسليف بعد هبوط أسعار القطن على أثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، كما تشددت حكومة إسماعيل في جباية الضرائب الكثيرة، وأحياناً في غير المواعيد الملائمة مما يدفع بالملاك إلى الاقتراض ورهن أملاكهم مقابل ذلك⁽¹⁾.

(1) د. راشد البركوي، ومحمد حمزة عليش - التطور الاقتصادي في مصر في العصر

الحديث - الطبعة الثالثة 1948م ص 106

3.1.2 أهم المؤثرات على الاقتصاد الكلي لمصر:

ويمكن لمن أراد تقييم المراحل الاقتصادية والاقتصاد الكلي لمصر أن يلاحظ أنها مرت بمراحل ثلاث جيدة ومتوسطة وسيئة، وقد يكون السبب في هذه التحولات هو أمران:

الأمر الأول: التحولات الخارجية السياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث إنَّ مصر كانت ذا ارتباط كبير بالخارج سواء على وجه إيجابي أو سلبي، ولهذا الارتباط ضريرته وغرامته، حيث تفرض على مصر سياسات خارجية وأفكار اقتصادية طارئة ومنها ما يكون في جانب الاستيراد والتصدير ومنها ما يكون من ناحية الضغط على الدولة لتمير مخططات خارجية سياسية واقتصادية أجنبية.

الأمر الثاني: التغيرات في نظام الحكم السياسي للدولة، فقد يكون نظام الحكم للدولة شديد المتابعة للأحوال الاقتصادية وغيرها بروح اشتراكية متابعاً لتفاصيلها حريصاً على أن يكون له برامج وخطط واضحة يسير عليها ولكن دون جدوى اقتصادية للأسف نظراً للواقع الضاغط الغير مناسب للمستثمر المحلي والأجنبي، أو قد يكون الحكم متبع لسياسة الانفتاح والحرية الاقتصادية ولا يتدخل بالجانب الاقتصادي ويكون اهتمامه منصب على الجانب

السياسي فقط مع ما يتخلل الدولة من فساد إداري ومالي وعبث باقتصادها العام، ومدخراتها الكلية ولا يوجد رؤيه اقتصادية واضحة⁽¹⁾.

هذان العاملان متداخلان بلا شك، إذ إن قدرة الدولة المصرية على ممارسة سياستها الاقتصادية المستقلة وفرض نظام الدولة القوية تتوقف بدرجة أو بأخرى على مدى ملاءمة الظروف الدولية، ومدى سماحها أو عدم سماحها لدولة في مثل ظروف مصر بهذا الاستقلال، وعلى حجم الضغوط الدولية التي يجري فرضها على مصر بحيث تلعب دور «الدولة الرخوة» إزاء المصالح الأجنبية والمستفيدين منها في داخل مصر. ورغم أن العامل الثاني (أي الظروف المحلية داخل مصر) ذو أثر مهم بلا شك في مسار الاقتصاد المصري، فإن الباحث يميل بشدة إلى تغليب دور العامل الأول (أي الظروف الخارجية) بما في ذلك أثره في تشكيل الظروف المحلية.

لمعرفة المؤثرات على اقتصاديات الدولة المصرية فهو أمر في غاية التعقيد حيث إن منهجية دراسة التطور الاقتصادي، أو السياسي، أو الثقافي في دولة مستقلة لا تخضع لأي نوع من الضغط السياسي أو الاقتصادي من قوة خارجية، لا يجوز أن تطبق في دراسة تطور دولة لا تتمتع بهذا الاستقلال. فإذا جاز أن تكون نقطة الانطلاق في تفسير التأثير الاقتصادي للنوع الأول من البلاد

(1) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري وعلاقته بالعالم، من محمد علي إلى مبارك، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012م، القاهرة (ص: 115).

فيجب البحث فيما تحوزه هذه البلاد من موارد طبيعية أو بشرية وإذا جاز أن يركز في تفسير تطورها السياسي على تطور موازين القوة بين طبقاتها الاجتماعية، أو حتى على الخصائص الشخصية للحاكم، وفي تفسير تطورها هي على أساس تفاعل هذه العوامل جميعاً، فإن نقطة الانطلاق في تفسير التطور الاقتصادي وتأثيره في دولة تخضع بدرجة عالية لقوى خارجية وللنفوذ الأجنبي. وقد يكون للموارد الطبيعية والبشرية في الدولة الخاضعة أثر لا يمكن إنكاره فيما يطرأ على هذه الدولة من تطور اقتصادي، ولكن الأغلب أن تكون درجة استغلال هذه الموارد، بل وأحياناً مجرد اكتشافها، محكومة بطبيعة المصالح السائدة في الدولة المسيطرة. وقد يكون لتغير ميزان القوى بين الطبقات الاجتماعية في الدولة الخاضعة أثر كبير في تغير نظامها الاقتصادي والسياسي، فقد يحل نظام الاقتصاد المفتوح محل اقتصاد مغلق، دون أن يكون قد طرأ تغيرٌ يذكر على ميزان القوى الاجتماعية الداخلية، وقد يصاب النمو الاقتصادي بالشلل التام نتيجة انقلاب في نظام الحكم ليس للتغيرات الاجتماعية الداخلية يد في إحداثه، أو نتيجة لهزيمة عسكرية في حرب لم يكن لأية طبقة اجتماعية في الداخل دور في نشوبها. وقد تدخل مجموعة من الدول الخاضعة في نزاعات بعضها مع بعض، ويتحقق فيها بعض النفع لبعض الطبقات أو الفئات الحاكمة، وقد تُغذيها أهواء بعض الحكام أو مطامعهم الشخصية، ومع ذلك تعجز كل تلك الأحداث عن تفسير فشل هذه الدول في التعاون فيما بينها، أو في تحقيق اندماجها، في الوقت الذي يستند فيه هذا الاندماج إلى مصالح اجتماعية داخلية لا تقل قوتها الذاتية ودرجة نضوجها عن قوة المصالح الداخلية

المضادة لها، بتضافر هذين العاملين (الخارجي، والمحلي) مع التركيز على العامل الخارجي، يمكن تفسير ما طرأ من تغيرات على أداء الاقتصاد المصري، بين مرحلة وأخرى، خلال مائتي العام الماضية، ويتضح مما سبق أن التأثير في الاقتصاد المصري بواقع التغيرات في نظام الحكم وكذلك الأطماع الشخصية للحكام، والسياسة، والمصالح الخارجية مع بعض الدول سواء في المنطقة العربية، أو بعض الدول الكبرى كان كبيراً جداً، وكان له بالغ الأثر في ضعف الاقتصاد المصري المتزايد، وكذلك تعميق حالة التبعية للاقتصاديات الخارجية وفق مصالحها وليس مصالح الاقتصاد المصري⁽¹⁾.

3.2 مفهوم التبعية، وأسبابها في الاقتصاد المصري:

3.2.1 مفهوم التبعية:

التبعية الاقتصادية هي: خضوع وتأثير اقتصاد بلد ما للتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بسبب القدرات التي تتمتع بها هذه القوى للسيطرة على الاقتصاد التابع، بطريقة تسمح للاقتصاد السائد بالحصول على

(1) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري وعلاقته بالعالم، من محمد علي إلى مبارك (ص: 120) وما بعدها.

أكبر عائد يمكن تصوره من أصول الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد التابع، بحيث تُصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح المسيطر⁽¹⁾.

في الواقع كلمة تبعية تعني كمصطلح التحاق، أو خضوع شخص لشخص آخر، أو دولة لدولة أخرى⁽²⁾، وظهرت فكرة التبعية الاقتصادية في البداية في تحقيقات عدد قليل من المتخصصين في أمريكا اللاتينية كتوضيح لخصوصية التخلف المالي في الدول الناشئة، التي لديها علاقات اعتماد مع الدول النامية، واستراتيجية المضاربات وغيرها والاعتماد بشكل عام هو خضوع وتأثير اقتصاد الدولة للتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بسبب قدرة هذه القوى على التحكم في الاقتصاد التابع، بطريقة تسمح للاقتصاد تلقي أكبر عائد يمكن تصوره من أصول الاقتصاد المعتمد دون مراعاة مصلحة

(1) عمر بن فيحان المرزوقي: التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 2006م (ص: 11)، وزيايد بن عابد المشوخي: «الاستضعاف وأحكامه في الفقه الإسلامي»، الناشر: دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1434هـ - 2013م (ص129).

(2) سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990م، ص 113.

الاقتصاد الأخير، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر⁽¹⁾.

ويوجد تعريف آخر للتبعية الاقتصادية وهو خضوع اقتصاد دولة ما لسيطرة اقتصاد آخر، بحيث يكون اقتصاد هذه الدولة خاضعاً في سيره للمتغيرات التي تحدث في هذا الاقتصاد المسيطر، ومتأثراً بالقرارات التي تصدر عنه، حيث يتحكم الاقتصاد المسيطر في الاقتصاد التابع بصورة شبه كاملة، وبحيث لا يستطيع الاقتصاد التابع مقاومة هذا التأثير، فالارتباط هنا قوي لدرجة تؤدي إلى اندماج الاقتصاد التابع في الاقتصاد المسيطر فيصبح جزءاً منه، حيث يصبح اقتصاديات هذه الدول (التابعة). محكومة بالنمو والانتشار، أو الانكماش. الذي يحصل في بلد آخر، ومن ثم فإن التوسع الاقتصادي الذي يحصل في البلدان النامية لا يقع فيها ذاتياً، وإنما يكون نتيجة للنمو الحاصل في البلدان المتبوعة⁽²⁾.

إذا استخدمنا تعبير التبعية الاقتصادية لوصف حالة اقتصاد بلد من البلدان، فإننا نعني بذلك مختلف أشكال الالتحاق والخضوع التي تميز علاقة

(1) عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الرياض 1427هـ، 2006م، ص 11.

(2) أشرف محمد دوابه، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة 2006م، ص 322.

هذا الاقتصاد باقتصاد أقوى يهيمن عليه، ويمكن اعتبار تعبير "الاستعمار الاقتصادي"، بمثابة الحد الأقصى لعلاقة التبعية الاقتصادية.

3.2.2 أسباب التبعية الاقتصادية لمصر:

وإذا أردنا أن نفصل أسباب نشوء حالة التبعية لدى الاقتصاد المصري فهي كما يلي:

- ضعف الطاقة الداخلية للإنتاج.
- الاضطرار إلى إتمام مبادلات غير متكافئة تتمثل بتصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة.
- تذبذب أسعار المواد الأولية وانخفاض ما تحصل عليه مصر نتيجة لصادراتها من المواد الأولية⁽¹⁾. ويرى فريق من الاقتصاديين أن صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة.
- ومما يجدر التنويه به أن علاقات التبعية الاقتصادية في الدول العربية ومنها مصر لها جذور تاريخية، ترجع لفترة النفوذ الأجنبي الذي أورث التخلف والتجزئة بينها وترك الجسم العربي مقطّع الأوصال، بعد أن غرس فيه من أسبابه - الفرقة والتجزئة - ما يعمل إلى يومنا هذا، وأهمها غرس الكيان

(1) سامي ذبيان وآخرون، مرجع سابق، ص 113.

الصهيوني في قلب الأمة العربية، والاستثمارات الأجنبية خلال القرن التاسع عشر⁽¹⁾.

- التبعية المصرفية كجزء من التبعية الاقتصادية، تعني أن يكون الجهاز المصرفي في دولة ما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام مصرفي آخر ووفقاً لهذا المفهوم فإن ارتباط مصر بالمصارف الأجنبية سواء بفتح فروع لها داخل مصر أو اقتراض مصر منها كان له أكبر الأثر في التبعية الاقتصادية لمصر للدول الأجنبية⁽²⁾.

- الغزو العسكري بحلول القرن التاسع عشر كان معظم العالم الإسلامي دخل في نظام اقتصادي فرضه الغرب⁽³⁾، ولقد كان الغزو العسكري الذي مُنيت به الدول الإسلامية ومنها مصر من قبل الدول الغربية السبب الرئيسي لنشأة التبعية المصرفية والاقتصادية بالدول الإسلامية⁽⁴⁾.

(1) عمر بن فيحان المرزوقي، مرجع سابق، ص 12.

(2) أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص 322.

(3) Ibrahim Warde: Islamic Finance in the Global Economy, op. cit., p. 24

(4) أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص 323.

- القروض الربوية التي مُنيت بها مصر سواء من البنوك أو المؤسسات الدولية كان لها أثرٌ بالغ في التبعية الاقتصادية لمصر لكثير من الدول الغربية والنظام العالمي وفق مصالحهم وليس لمصلحة الاقتصاد المصري.

هناك أشكالاً عديدة من أشكال تبعية اقتصادية تعمل على تعميق مفهوم التبعية، وارتباط الدولة التابعة من الناحية الاقتصادية بالدول الغنية، ومن أمثلة هذه الأشكال:

- تبعية تجارية.
- تبعية مالية.
- تبعية غذائية.
- تبعية صناعية.

3.3 أدوار محمد طلعت حرب باشا في استقلال الاقتصاد المصري والحد من التبعية:

3.3.1 موقف محمد طلعت حرب باشا من التبعية الاقتصادية:

وقد كان الاستقلال السياسي لمصر هدفاً مهماً لمحمد طلعت حرب باشا، ولكنه كان يدرك صعوبة تحقيق هذا الهدف؛ لأن مصر كانت تفتقر إلى أي سيطرة على اقتصادها⁽¹⁾، وخلال المرحلة الأخيرة من القرن التاسع عشر

(1) Eric Davis, op. cit., p. 96

كانت مصر أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي وفي حالة التبعية، وأصبح هناك خطاباً قومياً مناهضاً للاستعمار⁽¹⁾، وكان محمد طلعت حرب باشا وهو من كبار المدافعين عن الاستقلال الاقتصادي لمصر، واهتمامه بالتاريخ العربي يوازيه عداؤه الشديد للاقتصاد الأجنبي وهيمنته على مصر⁽²⁾. وبمرور الوقت أصبح هناك حالة من الإحباط من فشل العملية السياسية في تخليص البلاد من الاحتلال البريطاني⁽³⁾.

ورأى محمد طلعت حرب أن هناك علاقة وثيقة بين الاستقلال السياسي، والاقتصادي⁽⁴⁾، وعلى صفحات جريدة "الجريدة" لسان حال حزب الأمة كتب طلعت حرب، مقالة هامة كان بمثابة رؤيته اقتصادية صريحة لحال مصر والمصريين في ذلك الوقت (أكتوبر 1907م)، حيث كانت الأزمة الاقتصادية تمسك بخناق الجميع كتب محمد طلعت حرب باشا يقول: "نطلب بالاستقلال العام ونطلب أن تكون مصر للمصريين وهذه أمنية كل مصري ولكن مالنا لا نعمل للوصول إليها؟ وهل يمكننا أن نصل إلى ذلك إلا إذا

(1)M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p284 .

(2) Eric Davis, op. cit., p85 .

(3)Khalid IkramŞ The Egyptian Economy: Performance Policies and Issues, op. cit., p. 1

(4)Aaron G. Jakes: Egypt's Occupation: Colonial Economism and the Crises of Capitalism, op. cit., p. 237

زاحم طبيينا الطبيب الأوروبي، ومهندسنا المهندس الأوروبي، والتاجر منا التاجر الأجنبي، والصانع منا الصانع الأوروبي، وماذا يكون حالنا ولا كبريتة يمكننا صنعها نوقد بها نارنا، ولا إبرة لنخيط بها ملبسنا، ولا مصنع ننسج بها غزلنا ولا مركب أو سفينة نستحضر عليها ما يلزمنا من البلاد الأجنبية فما بالنا عن كل ذلك لاهون، ولا نفكر فيما يجب علينا عمله تمهيداً لاستقلالنا إن كنا له حقيقة طالبين وفيه راغبين، ثم يتساءل محمد طلعت حرب باشا في مقاله: "أرضينا أن يكون التعليم قاصر على تخريج مستخدمين للحكومة، وأن نكون في بلادنا غرباء ولو غضب علينا الأجانب يوماً ومنعونا الملبوس والمأكل كما منعوا نقودهم عنا في هذا العام لأمسينا جيعاً عرايا"، وكان الحل كما يراه محمد طلعت حرب باشا هو: "علينا أن نكون عاملين في بلادنا على إحياء فكرة التجارة ومملكة الصناعة في أبنائنا".

وكان محمد طلعت حرب باشا شديد الفخر والاهتمام بالتاريخ العربي وشديد العداء للهيمنة الاقتصادية الأجنبية على مصر، وهي العداوة التي عبّرت عن نفسها في مجمل أعمال محمد طلعت حرب باشا سواء تلك المتعلقة بالتاريخ والثقافة العربية أو الاقتصادية منها. اتخذت هذه العداوة طابعاً شخصياً خلال تناول محمد طلعت حرب باشا لقضية الربا في مؤلفه حول بنك وطني وعلاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين والذي هاجم فيه مقرضي الأموال الأجانب لامتناعهم دماء الفلاحين المصريين من خلال

الرج بهم في دائرة الاقتراض⁽¹⁾. ولا شك أن أصول محمد طلعت حرب باشا الاجتماعية والتربوية والخبرات المهنية، والمشاركة في الحياة السياسية المصرية أثّرت بشكل مناسب ومثالي على طرحه رؤيته الاقتصادية.

عندما وقع على محمد طلعت حرب باشا الاختيار للعمل في الدائرة السنية لتصفية أملاك الخديوي إسماعيل وبينما كان الشاب محمد طلعت حرب باشا يمارس هذا العمل أحس بكل المظالم التي كانت تقع على كاهل الفلاح، فالفلاح كان مضطراً إلى الاستدانة ليسدد ما عليه من أقساط الإيجارات، والذين كانوا يُسلفونه كانوا يهوداً يعرفون جيداً كيف يحسبون الحسابات المركبة الباهظة على الفلاح، وتكون النتيجة أن رأس مال الفلاح سواء كان سهماً، أو قيراطاً، أو فدانا على الأكثر معروضاً للضياع في كل الأحوال أحس محمد طلعت حرب باشا بأن لا ضمان للفلاح في هذه الحالة إلا بوجود مصرف وطني ينقذ الفلاحين من الضياع لكن الظروف كلها حتى ذلك الوقت لم تكن مهيأة لتقبل الفكرة⁽²⁾. وتتضح معالم رؤيته محمد طلعت حرب باشا الاقتصادية في خطاب افتتاح فرع بنك مصر بالحلّة الكبرى في يوم 14 سبتمبر سنة 1924م، حيث قال حرب في ذلك الخطاب الهام:

(1) Eric Davis, op. cit., p. 85

(2) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 36.

"أنّ في القطر المصري عيباً جوهرياً في تكوين طبقاته العاملة حيث إنّها لا توزع جهودها على مختلف نواحي الإنتاج، فهذا العيب اختلال في التوازن الاقتصادي والمالي يكفي للتدليل عليه أن نقارن بين العاملين على الإنتاج الزراعي والعاملين في الإنتاج الصناعي والعاملين في التجارة عندئذ نرى أن المشتغلين في القطاع التجاري والصناعي أقل بكثير من العاملين في القطاع الزراعي وهذا يؤكد على اختلال التوازن في توزيع الجهود الإنتاجي، والقاعدة التي دلت عليها التجارب أن الاستقلال الاقتصادي يتكون من تنظيم جهود الإنتاج وتوجيهها بتناسق إلى جميع جهاته من زراعة وصناعة وتجارة بحيث لا يكون الاهتمام بناحية من هذه النواحي أكثر مما تقتضيه طبيعة الأشياء وضرورة التوازن الاقتصادي⁽¹⁾.

3.3.2 موقف محمد طلعت حرب باشا مع الأجانب والبنوك الأجنبية:

ومما لا شك فيه أن محمد طلعت حرب باشا ظل قريباً بشدة من أعضاء الطبقة العليا من اليهود في مصر، فقد تم اختيار يوسف القطاوي باشا رئيساً للجمعية اليهودية في مصر نائباً لرئيس بنك مصر في 1920م⁽²⁾، ولم يكن محمد طلعت حرب باشا ضد الخبرة الأجنبية على طول الخط وكانت

(1) خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في يوم 14 سبتمبر سنة 1924م، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مرجع سابق ص 33.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 94

الاستفادة من الخبرة الأجنبية في مجالات جديدة من منهجية محمد طلعت حرب باشا وكان يقول محمد رشدي زوج ابنة محمد طلعت حرب باشا "ولقد أساء بعض الناس فهم رسالة محمد طلعت حرب باشا ورموه بالتعصب لمصريته، وإصراره على إحياء الصناعة في مصر بأيدي مصرية ومال عربي، كما رموه بأنه يكره الأجانب لذاتهم ولا يرغب في التعاون معهم، والحقيقة أن محمد طلعت حرب باشا كثيراً ما نادى بأنه يُرحَّب بالتعاون مع الخبراء الأجانب وقد استخدمهم في مختلف النواحي التي لا يحسنها المصري، لكنه كان تعاوناً موقوتاً زال حين توافر لديه المصريون فسدّوا الفراغ الذي كانوا يشغلونه، وتحقيقاً لهذه الغاية أوفد للخارج بعثات في مختلف الصناعات"⁽¹⁾.

والاختراق السريع للبنوك الأجنبية لمصر أسفر في نهاية المطاف عن تحركات لتأسيس مؤسسات بنكية قومية على غرار الغرب⁽²⁾، وكان للحرب العالمية الأولى وما وقع في أثنائها من شل حركة المواصلات؛ واضطراب الأسواق، وصعوبة الاستيراد والتصدير، كان لهذا كله أثر كبير نبه المصريين إلى اقتصاديات البلاد، ولقّنهم دروساً عملية دفعتهم إلى السعي وراء التقصير الاقتصادي الذي حل وهو السبب الذي كان من أجله إنشاء بنك مصر وكم أثر في نفس محمد طلعت حرب باشا من ألم حين أحس ما يساور المصريين

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 83.

(2) Rodney Wilson: Banking and Finance in the Arab Middle East, op. cit., p. 19

من الوهم والخوف من مباشرة الأعمال التجارية والصناعية تحت ستار باطل من أنفة وعزة، في حين أن المصارف المالية الأجنبية والبيوت التجارية قد انتشرت في أنحاء البلاد، وقد تسربت الأموال الفائضة عن حاجة المصريين إلى خارج البلاد تستثمر لنفع الغير وما هي بالشيء القليل فقد تجاوزت مائة وخمسين مليون جنيه كما هو ثابت في تقرير المستشار المالي سنة 1919م، وقد كان لكل هذه الظواهر مجتمعة ما يبعث في نفسه رسالة يجب أن يؤديها، وهي أن مصر يجب أن تبني نفسها اقتصادياً⁽¹⁾.

3.4 إنشاء بنك مصر ودوره في الحد من التبعية الاقتصادية في الاقتصاد المصري.

3.4.1 رؤية محمد طلعت حرب لعلاج مصر الاقتصادي وإنشاء بنك:

في عام 1911م طرح محمد طلعت حرب باشا فكرته واجتهاده في إنشاء ثورة ثقافية وذلك في كتابه (علاج مصر الاقتصادي وإنشاء بنك للمصريين)، حيث تحدث حرب بشكل مفصّل عن الفوائد التي تعود على مصر سوف تحصل عليه من إنشاء مثل هذا البنك⁽²⁾. وختم كتابه بالتشديد على ضرورة إخراج فكرة إنشاء البنك إلى حيز التنفيذ وقد أحدث ظهور الكتاب دويّاً

(1) عيسى متولي، مرجع سابق، ص 10.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 75

كبيراً في الأوساط الرأسمالية الوطنية⁽¹⁾. لم يكن محمد طلعت حرب باشا بعيداً عن تلك الرؤية، فقد كان من بين من كتبوا بالصحف عام 1907م مطالبين بإقامة "بنك مصري وطني"، وكان ذلك الكتاب - بعض المراجع ذكرت أنه نُشر في عام 1913م - محاولة للتأصيل العلمي لأهمية المشروع بالنسبة للاقتصاد الوطني⁽²⁾.

وقد ذكر محمد طلعت حرب باشا في كتابه علاج مصر الاقتصادي: "لا يظن أحد أن هذا البنك المراد إنشاؤه بأموال المصريين سيكيل المال جزافاً لكل مصري يطرق بابه مجرد أنه مصري بلا نظر إلى الضمانات التي يقدمها ولا إلى شخصيته من حسن المعاملة، أو سوءها ولا أنه سيساعد كل مشروع يعرض عليه بحجة أنه مصري بدون بحث الفائدة التي تعود منه على الأمة أولاً، وعلى البنك ثانياً وبدون التأكد من فائدته وضرره بل إن مساعدة البنك، وإن كانت النقطة الأساسية في عمله فهي لا تُمنح إلا لمن هو أهل لها وجدير بها، يستوي في ذلك الأشخاص والمشروعات، ولا يظن أحد أن هذا البنك المراد إنشاؤه بأموال المصريين سيجعل نصب عينيه محاربة البنوك الأجنبية الموجودة في مصر؛ لأن هذا خلط في الرأي لا يجوز أن نقع فيه، فقد أدت هذه البنوك إلى البلاد من الخدمات الجليلة ما لا يصح لنا نسيانه، على أن

(1) محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص 165.

(2) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 17.

بقاءها في مصر طول هذا الزمن ووفرة ما اكتسبت من الفوائد والأرباح وثقة الناس بها كل ذلك يجعلها في مركز حصين معه لا يليق بنا أن نعمل على معاكستها فإن نتيجة هذه المعاكسة ربما كانت وبالاً علينا، وإنما كل غرضنا أن يعمل البنك على شاكلة تلك البنوك"⁽¹⁾.

3.4.2 إنشاء بنك مصر وسبب ذلك:

وفي أغسطس 1919م كان لهيب الثورة قد امتدَّ ليشمل كل قرى ومدن مصر، ولم يكن هناك بيت مصري واحد إلا وكان يتحدث عن الثورة، وسعد زغلول ورفاقه كان سعد زغلول ورفاقه ينادون "بالاستقلال السياسي لمصر"، وكان محمد طلعت حرب باشا ينادي بالاستقلال الاقتصادي، وفي تلك الأيام- سبتمبر 1919م- وقع حادث على درجة كبيرة من الأهمية، فقد قررت شركة الترام البلجيكية- تأسست 1899م- الاستيلاء على كافة الأرباح ورأس المال نفسه، وقامت بطرد العمال المصريين الذين قرروا الإضراب عن العمل بسبب غلاء المعيشة، ثم قامت الشركة بتقديمهم لمحاكمات صورية وحتى لا يزداد هياج العمال وثورتهم اقترحت شركة الترام على الحكومة الموافقة على زيادة سعر تذكرة ركوب الترام مليماً واحدة ليتسنى لها زيادة أجور العمال والثورة نفثت في نفوس المصريين روح الجهاد، وأذكت فيهم الوطنية، فهبوا يطالبون بحقوقهم السياسية، وضمنها برنامج اقتصادي، وإصلاح مالي، اشترك الشعب في إحيائه، وأسهم في تأسيس أول مظهر عظيم من مظاهر لاستقلال

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 32.

الاقتصادي وهو تأسيس بنك للمصريين فكانت فكرة طلعت حرب باشا في إنشاء بنك مصر نفحةً من نفحات الروح القومية العالية، والجهود الصادقة في الإحياء والإصلاح⁽¹⁾.

3.4.3 بنك مصر، الفكرة والتأسيس:

في 4 أبريل 1879م جرى اجتماع على درجة كبيرة من الخطورة والأهمية وحضره كبار التجّار، والوجهاء وقد حصل الاجتماع في منزل رئيس مجلس الشورى السابق راغب باشا، وكانت الغاية من ذلك الجمع هو الوصول إلى أمر يستطيعون من خلاله إخراج الوطن من قيود الدين في خلال ثماني وعشرين سنة، وهو أنهم يفتتحون بنكاً وطنياً يكون رأسماله أربعة عشر مليوناً من الجنيهات يُجمع من سائر أفراد الأمة⁽²⁾.

ثم عادت فكرة (مصرف مصر) إلى الحياة بعد أن دعا إليها أمين شميل - في مقال له في 26 أبريل 1879م في جريدة - التجارة -، واجتمع على أثر ذلك عدد من أعيان مصر، غير أن الخلاف الذي نشب بين الجمعية الوطنية المصرية التي أنشأها الخديوي إسماعيل، وبين الخديوي والتي وقعت في أعقاب الثورة العرابية أعاق إتمام الفكرة، ويحكي صديق عرابي الشهير «مستر

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 504.

(2) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 19.

بلنت» في مذكراته عن الثورة العرابية عن عزم عُرابي إنشاء - مصرف تسليف - للفلاحين لولا أن الاحتلال داهم الحكومة العرابية وقضى المشروع⁽¹⁾.

وقد قام بعض الوطنيين أيام أزمة سنة 1907م المالية بالدعوة لتأسيس بنك عقاري ينقذ الأهالي من الخطر الذي كان يحيق بأراضيهم من تعنت البنوك وغلق خزائنها في وجوههم⁽²⁾، وقد ولدت فكرة البنك الوطني التي ترددت أصداؤها خلال الثورة العرابية كأداة للإفلات من التبعية الاقتصادية لأوروبا، ونواة لتحقيق الاستقلال الوطني غير أنها عادت إلى الظهور من جديد خلال الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد عام 1907م، فتعالت الأصوات بالمناداة بتأسيس بنك وطني لإنقاذ البلاد من سيطرة رأس المال، دون أن يتضمن ذلك تصوراً لمشروع البنك المقترح⁽³⁾.

ثم عادت فكرة مصرف مصر إلى الظهور عندما بدأ - عمر لطفي بك - عضو الحزب الوطني ووكيل كلية الحقوق في إلقاء محاضرات في نادي المدارس العليا ابتداء من اليوم الأول في نوفمبر 1908م عن نظام التعاون والتسليف في

(1) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 68.

(2) محمد فهمي لهيطه، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجيه الكامل، مرجع سابق، ص 246.

(3) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 14.

ألمانيا وإيطاليا، لكن الفكرة عانت من الخلاف بين التيارات التقدمية والرجعية⁽¹⁾.

أشار طلعت حرب باشا لفكرة إنشاء البنك بقوله “كانت فكرة إنشاء بنك وطني تظهر أياماً على صفحات الجرائد، ثم تختفي، تكون موضع السمر في المجالس الخاصة، ثم تنزوي حتى جاء المؤتمر المصري الأول عام 1911م فرأت لجنة المؤتمر أن هذه فرصة لإعلان فكرة بنك وطني نظراً لحضور كثير من كبراء وأعيان المجتمع المصري لهذا المؤتمر تكفي من اليوم لأن تكون رأس مال لبنك مصري محترم ولسنا والحمد لله فقراء في الرجال الماليين، فإن كثيراً من رجالنا قد جمعوا بأنفسهم ثروات عظيمة من غير أن يكون عند أحدهم رأس مال إلا عمله، أو قليل من الحطام الموروث ولسنا ضُعفاء الثقة بعضنا في بعض فقد اثبتنا في السنين الأخيرة أن لدينا مجاميع تقوم بالأعمال العامة ومثل هذه المجاميع يستحيل أن يبني لها أساس إلا على الثقة. والمال والرجال، والثقة هي الأركان الثلاثة اللازمة لمشروع مالي عظيم مثل هذا المشروع فما الذي يعوقنا عن السير فيها؟ ومصر بلد فيه الكثير من الموارد، والبنوك التي فيها قليلة لا تكفي لاستثماراتها”⁽²⁾.

(1) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 131.

(2) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 31.

وقد جاء في تقرير المؤتمر أن: "فائدة البنك المصري أنه لا يتأثر بالإشاعات المكذوبة فلا يقفل بابه عن الناس فتحذوا حذوه البنوك الأخرى لأنه بنك البلد وأعلم بما يجري فيه، فائدته تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم، فائدته الرحمة بالفلاحين عند الحاجة يعطيهم بفوائد معتدلة ومناسبة وهو مع ذلك يربح ولا يخسر فائدته أن يجعل لمصر صوتاً في سوقها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها فائدته هو، ومشروع النقابات الزراعية، ومشروع مستودعات التأمين أن تحقق في الوجود الكفاءة المالية التي هي الأساس المتين للرقّي المطلوب، وعلى ذلك تقترح اللجنة على المؤتمر أن يقرر وجوب إنشاء بنك مصري برؤوس أموال مصرية". في هذه الكلمات الوجيزة البليغة رسمت اللجنة خطة البنك وحددت الغرض منه وسهلت بذلك على من وكلت لهم درس المشروع أمر مهمتهم⁽¹⁾. وخلال ذلك المؤتمر الوطني المصري قدّم محمد طلعت حرب باشا أول عرض مفصل له عن البنك الوطني، أيّد القوميون من كلا الحزبين الأبرز الوطني، والشعب فكرة مثل هذا البنك⁽²⁾، فقد ظلت الفكرة تتردد على صفحات الجرائد من حين لآخر حتى تبلورت في النهاية في تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر المصري المنعقدة في 29 أبريل 1911م، الذي ذهب إلى أن إصلاح الحالة الاقتصادية يقتضي التخلص من سيطرة البيوت

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 32.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 73

المالية الأجنبية على السوق وتحكمها في المصريين، وأن ذلك لا يتحقق إلا بتأسيس "بنك مصري" يقوم على رؤوس أموال مصرية خالصة، وكان قرار إنشاء البنك في مقدمة القرارات الاقتصادية التي صدرت عن المؤتمر، وتقرر إيفاد محمد طلعت حرب باشا إلى أوروبا لدراسة نظم البنوك بها، ووضع مشروع للبنك المصري على أساس علمي يتفق مع الظروف الاقتصادية للبلاد ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية على مصر عرقل إمكانية تحقيق المشروع⁽¹⁾.

فلما صدر كتاب طلعت حرب بعد هذا، آمن كل مصري بالفكرة التي يدعو لها وإلى تنفيذها، لكن الحرب العالمية الأولى التي أعلنت في 4 أغسطس سنة 1914م أدت إلى تأجيل فكرة المصرف لأكثر من 8 سنوات، وعادت من جديد الدعوة لإنشاء المصرف بعد قيام ثورة 1919م.

وقد طرحت فكرة إنشاء بنك مصري برأس مال وطني على الرأي العام مرة أخرى في جريدة الأهرام في مقال كتبه طالب حقوق مصري يُدعى محمد بدوي البيلي في أبريل من عام 1919م، أي بعد أقل من شهرين من قيام الثورة وكانت هذه المقالة هي شرارة بدء حملة صحفية كبيرة شارك فيها الطلبة والكتّاب والصحفيين بمقالاتهم وأعمداتهم، حتى أصبح قيام هذا البنك مطلب شعبي مهم.

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 14.

ومما لا شك فيه أنه لولا جهود محمد طلعت حرب باشا لما كان لبنك وطني مصري أن يتأسس في العام 1920م، فحياة محمد طلعت حرب باشا تعتبر حقبة انتقالية في تاريخ مصر، عرفته مصر مالياً عظيماً، واقتصادياً كبيراً تم على يديه وضع حجر الأساس في بناء الاستقلال الاقتصادي لمصر ومن أعظم الخدمات الوطنية لمحمد طلعت حرب باشا مشروع بنك مصر.

فمنذ سنة 1920م دعا محمد طلعت حرب باشا بك لتأسيس شركة أنشأت بنك مصر، أول مؤسسة مصرفية مصرية أنشأته متواضعاً برأس مال ثمانين ألفاً من الجنيهات وأنشأته والناس في ريب من مقدّره على منافسة المؤسسات المصرفية الأجنبية الكثيرة الموجودة في البلاد، والتي كانت تتمتع بحماية الدول التي تنتمي إليها، كذلك بمزايا الامتيازات الأجنبية القائمة في البلاد⁽¹⁾.

3.4.4 المساهمة في بنك مصر واستهزاء الأجانب بالفكرة:

كان محمد طلعت حرب باشا يعلم أن أصحاب رؤوس الأموال يخشون على نقودهم من هذه المحاولة، فاتجه إلى شباب - ثورة 1919م -، وحشد منهم عدداً من الداعين الجامعين لأسهم مشروع البنك، وكان أولئك الشباب يحصلون الاكتتاب للبنك من ربع سهم سعره جنيه واحد، ولقد لمست السيدة هُدى شعراوي، فائدة الحركة النسائية ما يقوم به أولئك الشباب، ومع أنها من

(1) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ص 265، 266.

الطبقة التي كان رجالها يتخوفون من هذا المشروع، إلا أن ضميرها الوطني أبى إلا أن تخرج على صمت هذه الطبقة، فدعت إليها طلعت حرب، وقدمت إليه ثمنًا خمسمائة سهم إلى جانب أسماء السيدات اللواتي قررت أن تطالبن شخصياً بالمساهمة في رأس مال البنك⁽¹⁾، وسمع بذلك المستشار المالي الإنجليزي فاستدعاه لمقابلته، وكانت خلاصة المقابلة دعوة محمد طلعت حرب باشا إلى جعل البنك مشتركاً بين الأجانب والمصريين حتى ينجح البنك وإلا سيفشل ولكن رفض محمد طلعت حرب باشا، وإصراره على المضي بفكرة بنك للمصريين برؤوس أموال مصريه كتب النجاح لهذه الفكرة رغم سخرية الأجانب واستهزائهم بالفكرة⁽²⁾.

وشهدت المراحل الأولى من عملية تأسيس بنك مصر وشركاته تغاضياً من جانب الاحتلال البريطاني عن عملية التأسيس؛ فخلال السنوات الأولى لم يرد الاحتلال إشعال غضب الشارع مرة أخرى بعد تجربة ثورة 1919م؛ رغم تحديه (للبنك الأهلي الإنجليزي) الذي كان يحتكر عملية إصدار النقود حتى بدون رصيد من الذهب، ودعم التوجّه الإنجليزي في البداية توقُّعات الاحتلال

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص، 41.

(2) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 41، 42.

بفشل التجربة بدعوى عدم امتلاك المصريين الخبرات المالية والإدارية والفنية اللازمة لتطور البنك⁽¹⁾.

3.4.5 تأسيس بنك مصر ودعوة حرب للمساهمة فيه:

وفي 5 أبريل 1920م، صدر المرسوم السلطاني من سلطان مصر أحمد فؤاد، بتأسيس شركة مساهمة تُدعى بنك مصر من مساهمين كلهم مصريين.

وفي مساء الجمعة 7 مايو 1920م احتُفل في دار الأوبرا السلطانية، بتأسيس بنك مصر⁽²⁾، وهو أول بنك وطني أُسس في تاريخ مصر الحديث.

ودعا محمد طلعت حرب باشا المصريين للمساهمة في تمويل ذلك البنك⁽³⁾، وفي عام 1920م، حقق حرب حلمه ببنك مصري حيث أقنع 124 شخصاً ثرياً، العديد منهم من أصحاب الأراضي الكبيرة الذين أعجبوا بفتنة طلعت حرب المالية، للمساهمة بمبلغ 80 ألف جنيه مصري لبدء البنك

(1) سلوى يحيى، طلعت حرب «أبو الاقتصاد المصري»، 2015/8/13م، موقع ساسة بوست، تاريخ الاطلاع 2019/3/1م، متاح على الرابط التالي:

www.sasapost.com/talaat-harb

(2)Goldschmidt, Jr.: Biographical Dictionary of Modern Egypt, op. cit., p.72

(3)Maxime Rodinson: Islam and capitalism, Publisher: Pantheon Books, 1974, p. 122

الجديد⁽¹⁾. وكان مبلغ 80 ألف جنيه مبلغ كبير في ذلك الوقت⁽²⁾. نشأت نسبة كبيرة من أموال بنك مصر من القطاع الزراعي، وكما أوضح عاصم الدسوقي، جميعهم سياسيون رئيسيون⁽³⁾.

كانت محافظة المنيا من بين المشتركين في بنك مصر، تمثل - 9.22 في المائة - من إجمالي رأس المال⁽⁴⁾. وهكذا جذب محمد طلعت حرب باشا إلى دعوته، ويروي محمد فرغلي باشا واقعة لها دلالتها فيقول: "كان من الصعب إنشاء البنك في تلك الفترة، فالبنوك الأجنبية كانت تملأ البلاد، ولم تكن هناك ثقة في إمكانية نجاح المصريين في الأعمال المالية والإدارية، ولقد علمت من محمد طلعت حرب باشا فيما بعد أنه حين ذهب إلى الأمير عمر طوسون، بطلب تشجيعه ومشورته، نصحه بأن يعدل عن هذه الرؤية وتحدث معه قائلاً: "هي مصر ناقصة مصارف؟" وكان كلام الأمير يلخص بدقة ما كان يجري في مصر بالضبط وقتها"، نعم لقد انتشرت البنوك الأجنبية في مصر وتزايدت بشكل

(1)Robert L. Tignor, op. cit., p. 245

(2)Rodney Wilson: Banking and Finance in the Arab Middle East, op. cit., p. 29

(3)Elie Kedourie : Modern Egypt Studies in Politics and Society 1980, p. 56

(4) Eric Davis, op. cit., p. 65

لافت للنظر حتى وصل عددها إلى حوالي عشرين بنكاً تأسست منذ منتصف القرن ال 19، وحتى عام 1920م تاريخ إنشاء بنك مصر.

وبفحص للمشاركين الأصليين البالغ عددهم 124 في البنك تظهر أن 92 في المائة من رأس المال جاء من المشاركين الذين كانوا من كبار ملاك الأراضي الزراعية، وانطلق دعم البرجوازية لفكرة البنك الوطني من رغبتها في تحرير نفسها من سيطرة البنوك الأجنبية، ولضمان توافر الائتمان. ومع ذلك كانت الصعوبات التي تواجه زراعة القطن بعد الحرب العالمية الأولى التي كثفت هذا الدعم، العديد من ملاك الأراضي كانوا يرون الحاجة إلى تنويع قاعدتهم الاقتصادية من خلال تحويل جزء من رأس مالهم إلى مؤسسة صناعية، لم يكن دعمهم لبنك مصر في عام 1920م مجرد تعبير عن علاقات شخصية طارئة مع حرب، بل كان جزء من الوعي المتزايد باستمرار بشأن تنوع البيئة الجماعية الخاصة بمصالحهم⁽¹⁾.

كان رئيس وزراء مصر 1920م هو د. يوسف باشا وهبة، وكان أيضاً يتولى منصب وزير المالية ويقول مرسوم تأسيس البنك أن رأس ماله ثمانين ألف جنيه مصري متنوعة على عشرين ألف سهم وسعر كل سهم أربعة جنيهات، ودخل الشراكة في عقد تأسيس البنك ثمانية هم: أحمد مدحت يكن باشا، يوسف أصلان قطاوي باشا، محمد طلعت حرب باشا بك، عبد العظيم

(1) Eric Davis, op. cit., p. 108

المصري بك، عبد الحميد السيوف، الدكتور فؤاد سلطان، عباس بسيوني الخطيب، وكان أكبر مساهم في المساهمين الذين بلغ عددهم 124 مساهما هو د. عبد العظيم المصري بك وله ألف سهم وهو من وجهاء مديرية مغاغة محافظة المنيا وعلي إسماعيل بك له ستمائة سهم، وأحمد مدحت يكن باشا فله خمسمائة سهم، وكذلك محمد طلعت حرب باشا فقد اشترى خمسمائة سهم، بينما اكتفى يوسف أصلان قطاوي باشا بمائتي وخمسين سهما وباستعراض أسماء وأوصاف ال 124 مساهمة سنجد أن من بينهم ثمانية باشوات و58 بك، وكان محمد طلعت حرب باشا يحمل لقب بك في تلك الفترة⁽¹⁾.

ميثاق تأسيس بنك مصر كان يحظر صراحة على غير المصريين من امتلاك الأسهم⁽²⁾، فقد نص الميثاق بشكل صريح على أن يكون جميع المساهمين والمديرين مصريين⁽³⁾، وكان بنك مصر "بنكًا مصريًا حقيقيًا"، وكانت الجنسية المصرية شرط العضوية في مجلس إدارته⁽⁴⁾.

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 50.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 74

(3) Robert L. Tignor, op. cit., p. 245

(4) M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p. 325

وقد أراد مؤسسو البنك منع الأجانب من التسلل إليه والسيطرة عليه عن طريق امتلاك أسهمه، فجعلوا ملكية الأسهم قاصرة على المصريين وحدهم، كما جعلوا اللغة العربية هي اللغة المستعملة في معاملاته وسجلاته بقصد نشر الوعي المصري بين أبناء البلاد ومخاطبتهم بلغتهم القومية، كما أن جميع العاملين بالبنك كانوا من المصريين باستثناء فرد، أو اثنين من الخبراء الأجانب المؤقتين. وأسس البنك فروعاً في جميع أنحاء البلاد بلغ عددها 33 فرعاً حتى عام 1939م عندما أجبر محمد طلعت حرب باشا على التخلي عن قيادة البنك⁽¹⁾.

3.4.6 شروط وهيكلية بنك مصر:

قال محمد طلعت حرب في خطاب حفلة تأسيس بنك مصر بدار الأوبرا في مساء الجمعة 7 مايو سنة 1920م: نظن أنه إذا كان الغرض فقط هو جمع مال المصريين لعمل بنك بدون أخذ الحيطة اللازمة لعدم تحويل هذا البنك إلى بنك أجنبي يعمل كباقى البنوك ما وجدنا واحداً من المؤسسين يوافق على ذلك، أو يرى ضرورة لتأسيس بنك كهذا، والبنوك الأجنبية كثيرة في البلاد، إنما يعوز مصر حقيقة بنك برأس مال أهلي يعمل لمصر ولمصلحة مصر، ولضمان ذلك لم يجد من فكروا في تأسيس البنك سوى جعل الأسهم اسمية واشترط بقائها بيد مصرية ولهم أسوة حسنة بما يحصل في البلاد الأخرى،

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 18.

في كل الأحوال يريدون أن لا يتسلط فيها الأجنبي على مرافق البلاد الحيوية⁽¹⁾، وكان مما يلفت النظر في عقد التأسيس أن مدة هذه الشركة أي بنك مصر خمسون سنة، وأنه يجوز زيادة رأس المال بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين، وأن المعني بإدارة الشركة مجلس إدارة يتضمن تسعة أعضاء على أدنى عدد ومن خمسة عشر عضواً على أكثره، تنتدبهم الجمعية العمومية، وتم انتخاب مجلس الإدارة المكون من:

أحمد مدحت يكن باشا.. رئيساً لمجلس الإدارة.

يوسف أصلان قطاوي.. وكيلاً.

محمد طلعت حرب بك.. نائب للرئيس وعضو مجلس الإدارة المنتدب.

الدكتور فؤاد سلطان بك.. عضو مجلس الإدارة المنتدب بالإقامة.

أما الأعضاء فهم: عبد الحميد السيوفي، علي ماهر، عبد العظيم المصري، إسكندر مسيحة، يوسف شيكوريل وعباس بسيوني الخطيب، كما كانت المادة 16 من عقد التأسيس تنص على أنه "يتحتم على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون مالكاً لمائتين وخمسين سهماً على الأقل، وهذه الأسهم تكون مخصصة لضمان أعمال إدارته، ولا يجوز للعضو التصرف فيها طول مدة

(1) خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في حفلة تأسيس بنك مصر بدار الأوبرا في مساء الجمعة ٧ مايو سنة 1920م، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مرجع سابق، ص 17.

عضويته أما المادة 20 فتتص على أنه لا يقبل بالجمعية العمومية إلا المساهمون الذين يملكون خمسة أسهم على الأقل"، والملفت للانتباه هو تولي أحمد مدحت يكن باشا لرئاسة مجلس إدارة بنك مصر منذ تأسيسه وحتى سنة 1940م، كما أن محمد طلعت حرب باشا شغل منصب نائب الرئيس والعضو المنتدب حتى استقالته في سبتمبر 1939م⁽¹⁾.

3.4.7 أهم أهداف بنك مصر:

أوضح نظام البنك الغرض من إنشائه، فنص في المادة الثانية على أن غرض الشركة هو مزاوله جميع أفعال وأنشطة البنوك من خصم، وإقراض على بضائع، وسندات، وأوراق مالية، والكامبيو والعمولة، وأخذ الأمانات (وديعة)، وإنشاء الحسابات والاعتمادات، المضاربة في السندات والأوراق المالية بيعا وشراء، والمساهمة في إخراج السندات والأوراق المالية وغيرها من الأعمال المصرفية الكثيرة⁽²⁾.

ويتضح مما سبق أن بنك مصر مؤسسة وطنية، اتخذت القاهرة المركز الرئيسي لها، وزاولت أعمال البنوك وهي: 1- قبول الأمانات والودائع، 2 - فتح الحسابات والاعتمادات المالية، 3- خصم الأوراق التجارية، 4- إقراض أموال على بضائع وسندات وأوراق مالية، 5- القيام بالتحويلات النقدية

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 51.

(2) على محمد سالم، دعم بنك مصر بالقانون رقم 40 لسنة 1941م، ص 14.

[الكامبيو]، 6- بيع وشراء السندات والأوراق المالية لعملائه، 7- القيام بعملية اكتتاب الشركات المختلفة التي تنشأ. وهذا كله قامت هذه المؤسسة بكافة الأعمال التجارية والمالية والمصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية بلا قيد ولا تحديد ولقد سار بنك مصر في أعماله التجارية بخطى متزنة، فنجح القائمون عليها، وبرهن على أن المصريين استطاعوا أن ينزلوا ميدانا جديدة عليهم ميدان المال التجاري الذي أثبتوا فيه كفاءتهم في حسن التوجيه، وحكيم التدبير والتصرف، مع مضاء العزيمة وقوة الإرادة، ونجحوا في هذا الميدان أيما نجاح⁽¹⁾.

3.5 تطور ونمو أعمال بنك مصر داخليا:

3.5.1 بناء الكوادر الشابة لتحمل أعمال البنك:

كان بنك مصر هو منزل محمد طلعت حرب باشا الأصلي، ولم يكن ينصرف عنه إلا للضرورة القصوى، وفي بدايات انطلاق البنك كان يأخذ بعض الدفاتر والأوراق البنكية بنفسه، ويكتب فيها الحسابات والأرقام بنفسه، ويشترك مع صغار الموظفين في عمل تسوية حسابية، أو تقييد طلبية، ويصرف بنفسه مرتبات موظفيه القلائل من أدرج مكتبه حتى لا يعرف الواحد ما

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 504.

يتقاضاه سواء من أجر منعاً للغيرة وفساد الروح بين الموظفين في تلك الأيام، وكان بنك مصر لا يزال يخطو خطواته الأولى قام محمد طلعت حرب باشا - دون أن يقصد - بتحويل مكتبه إلى معهد، أو مدرسة للمحاسبة، فكان يأتي بالناجحين من الشباب الباحثين عن فرصة عمل، ويوزع عليهم الأعمال بنسب متساوية، ويقوم بتوزيع أجورهم وتكاليف مكتبه على دوائر العمل التي هو مدير عليها، كل دائرة بما تتوافق مع مجال العمل الخاص بها، وبهذه الطريقة كان يخفف عبء العمل عن الموظفين، وكذلك يخفف عبء المصرفيات عن أصحاب رأس المال، لكن المهم والأهم، كسب جيلاً جديداً من شباب المحاسبين سيصبحون غداً ممن يُعتمد عليهم في بنك مصر وشركاته ومصانعه⁽¹⁾.

3.5.2 التوسع والفروع والعلاقات والأعمال المتزايدة:

التوسع السريع لبنك مصر وشركاته خلال العشرينيات من القرن الماضي عكست العلاقات القوية التي تربط محمد طلعت حرب باشا بأعضاء الطبقات التجارية وملاك الأراضي⁽²⁾، فقد قال طلعت حرب: "وبنك مصر نفسه أصبح والحمد لله، رسالة يقرأ فيها الناس معنى الصدق والحق والثقة، حتى أنه لا تؤلف لجنة، أو هيئة، أو مجلس في الحكومة وغيرها إلا ودعي

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 58.

(2) Eric Davis, op. cit., p128 .

إليها أحد رجال مجلس إدارة البنك، وحتى أنه لا يفكر أجنبي، أو مصري في مشروع مالي، أو اقتصادي بمصر إلا خطر له ضرورة الإحاطة برأي بنك مصر فيه"⁽¹⁾.

الثقة التي اكتسبها البنك كانت من العوامل التي ساعدت على رسوخ قدمه في سوق المال، وزاد عدد مراسليه في الخارج فأصبح له عملاء ومراسلون في الشام والبصرة واليابان وفلسطين ومالطة علاوة على مراسليه السابقين زادت أعمال مكتب البضائع بالإسكندرية حتى أصبح يتناول جميع العمليات تقريبا، وقد انتقل المكتب على إثر زيادة أعماله إلى مكان آخر أكثر ملاءمة له بحي البنوك بشارع طوسون وفكر البنك عام 1921م في إنشاء فرع له بالموسكي، لما له من أهمية تجارية، وآخر بروض الفرج لتجارة الغلال. وزادت أرباح البنك حتى بلغت في نهاية عامه الثاني خمسة أمثال ربحه العام الأول⁽²⁾.

(1) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 8.

(2) عيسى متولي، مرجع سابق، ص 18.

أهم الشركات التي أسسها بنك مصر حتى عام 1938م

م	الشركة	سنة التأسيس	رأس المال (بالجنية المصري)	نسبة مساهمة البنك	رأس المال في 1941م
1	مطبعة مصر	1922م	5,000	50 %	50,000
2	الشركة المصرية لإنتاج الورق	1923م	لم تقم شركة الورق بالإنتاج الفعلي	-	-
3	مصر لحلج الأقطان	1924م	30,000	50%	250,000
4	مصر للنقل والملاحة	1925م	40,000	75%	250,000
5	مصر للتمثيل والسينما ستوديو مصر	1925م	15,000	66.7%	75,000
6	مصر للغزل والنسيج	1927م	300,000	48.4%	1000,000
7	مصر لمصايد الأسماك	1927م	20,000	54%	75,000
8	مصر لنسيج الحرير	1927م	10,000	65%	75,000

45,000	55%	10,000	<u>1927م</u>	مصر للكتان	9
160,000	83%	160,000	<u>1929م</u>	بنك مصر - سوريا - لبنان	10
160,000	50%	160,000	<u>1930م</u>	مصر لتصدير الأقطان	11
80,000	27 %	20,000	<u>1932م</u>	مصر للطيران	12
80,000	28%	5,000	<u>1932م</u>	بيع المصنوعات المصرية	13
200,000	49%	200,000	<u>1934م</u>	مصر لعموم التأمينات	14
200,000	78.3%	200,000	<u>1934م</u>	مصر للملاحة البحرية	15
	48.20%	7,000	<u>1934م</u>	مصر للسياحة	16
-	8%	5,000	<u>1934م</u>	مصر للجلود	17
7,000	44.3%	7,000	<u>1934م</u>	مصر للشحن	18
500,000	71.2%	250,000	<u>1937م</u>	مصر للغزل الرفيع والمنسوجات	19

20	مصر للتنمية العقارية	1938م	6,000	29.3%	
21	صباعي البيضا	1938م	250,000	20%	
22	مصر للمناجم والمحاجر	1938م	40,000	76.5%	
23	مصر لتكرير الزيت	1938م	30,000	28%	
24	مصر للتبغ	1938م	40,000	47%	

المصدر: ترجمة كتاب طلعت حرب وتحدي الاستعمار⁽¹⁾

3.5.3 تطور بنك مصر في الفترة ما بين 1923م – 1935م:

استفاد بنك مصر من التضامن الطبقي الذي تكون لفترة مؤقتة بعد قيام ثورة 1919م وكذا بسبب الطبيعة غير المتميزة للاقتصاد المصري، أما فترة التوسع الثانية لبنك مصر فقد حدثت بين عامي 1923م و1930م، وقد شهدت معدلا أقل للنمو في كل من رأس ماله وحجم ودائعه غير أنه خلال هذه الفترة، تم تأسيس أهم شركات مجموعة مصر كما شهدت هذه الفترة تفككا أكبر للحركة الوطنية المصرية وظهور صراع قوي ثلاثي الأبعاد كانت

(1) أريك دافيز - ترجمة هشام سليمان عبد الغفار، طلعت حرب وتحدي الاستعمار:

دور بنك مصر في التصنيع 1920م-1941م، ص 165-166.

أطرافه - القصر، والإنجليز، والحركة الوطنية- وهو الصراع الذي هيمن على الساحة السياسية المصرية حتى قيام حركة الجيش في يوليو 1952⁽¹⁾.

وعكس التوسع السريع لبنك مصر ومجموعة شركاته خلال عقد العشرينيات من القرن العشرين علاقات محمد طلعت حرب باشا ومؤسسي البنك القوية مع الأعضاء البارزين من طبقتي التجار وملاك الأراضي. وفيما بين عامي: 1923م و1930م، توسع البنك في عملياته فيها وراء مكاتب القاهرة والإسكندرية. ففي عام 1921م افتتح فرعاً بالإسكندرية، في حين شهد عام 1922م افتتاح فروع في الموسكي، وهي منطقة السوق التقليدية بالقاهرة، وروض الفرج وأثر النبي، وهما مرفأين مهمين بالقاهرة على النيل، وفي المنصورة إحدى أهم المدن التجارية في الأقاليم. وفي عام 1923م، افتتح بنك مصر الفرع الذي أصبح أهم مكاتبه في الأقاليم في محافظة المنيا مع مكتب فرعي في مدينة المغاغة. كما أسس البنك مراسلا في دمياط، وهي مركز تجاري آخر هام في مصر. وفي محاولة للإفادة من تجارة السياحة عبر المتوسط، تم افتتاح فرع صيفي في رأس البر بالقرب من دمياط، وتم إنشاء مكاتب فرعية في العام التالي بطنطا والمحلة الكبرى بمحافظة الغربية، كما وسع مكتب فرع المنيا نشاطه ليشمل بني مزار وملوي⁽²⁾.

(1)Eric Davis, op. cit., p. 124 ،123

(2) Eric Davis, op. cit., p. 128 -129

كانت زيارته للمحلة الكبرى في 14 سبتمبر سنة 1924م؛ وبمناسبة افتتاح فرع بنك مصر بها؛ فحيًا أهلها بقوله: "إن مدينتكم أولى المدن المصرية التي بها فرع لبنك مصر"⁽¹⁾. وقد أشار محمد طلعت حرب باشا في خطبة افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في يوم 14 سبتمبر سنة 1924م إلى زيادة الطلبات من الأهالي في فتح فروع للبنك في كل الأقطار المصرية⁽²⁾.

وقال محمد طلعت حرب باشا: "أنظروا إلى أرباح بنك مصر ترونها تدرجت من ثلاثة آلاف جنيه في سنة 1920م إلى 92 ألف جنيه في سنة 1924م. وإلى عدد حساباته الجارية تروها بدأت بأربعمائة واثنين وتسعين حسابا في سنة 1920م فبلغت 1379 حسابا في سنة 1924م"⁽³⁾.

وفي 7 مايو 1935م احتفل بنك مصر، بل احتفلت مصر بأسرها بمرور خمسة عشر عاما على تأسيس هذه المؤسسة القوية الناجحة، فأقام البنك حفلا عظيما بحديقة الأزبكية دعا إليه الزعماء والكبراء وسفراء الدول الأجنبية ومديري البنوك والشركات.

(1) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 66.

(2) خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في يوم 14 سبتمبر سنة 1924م، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 31.

(3) محمد طلعت: خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في دمشق 7 يولييه سنة

1925م، ص 59

وقد ذكر محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر: "بدأ بنك مصر صغيراً، كما يبدأ كل شيء. فقام في عام 1920م برأس مال متواضع قدره ثمانون ألف جنيه، ثم سجلنا مغتربين، في 26 يناير سنة 1925م وصول رأس المال إلى نصف مليون جنيه، كما سجلنا مغتربين أيضاً في 26 ديسمبر سنة 1927م بلوغه المليون الكامل، وقد بلغ عدد المساهمين في البنك 9309 مساهماً في 31 ديسمبر سنة 1934م بعد أن كان 130 مساهماً في السنة الأولى، وبلغت قيمة الأرباح التي وزعت للمساهمين في مدى الخمسة عشر عاماً 814916 جنيهها خص السهم الواحد منها منذ سنة 1920م مبلغ 4 جنيه و430 مليم أي بنسبة 110% من قيمة السهم الاسمية وهي أربعة جنيهات هذا عدا احتياطات البنك المقتطعة من أرباحه⁽¹⁾.

3.6 تطور وتوسع بنك مصر خارجياً:

3.6.1 علاقات محمد طلعت حرب باشا وأسباب التوسع الخارجي للبنك:

كان تلقي محمد طلعت حرب باشا لتعليمه في القاهرة وخصوصاً في مدرسة الحقوق الخديوية، حيث أصبح صديقاً لعدد من السياسيين وأعضاء

(1) محمد طلعت: خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 112.

الحزب الوطني والمصريين المهتمين بشؤون الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، وكان من أصدقاء محمد طلعت حرب باشا البارزين فؤاد سالم حجازي وأحمد شفيق وحفني ناصف كما كان محمد طلعت حرب باشا وكيلا لعمر سلطان، أمين صندوق الحزب الوطني، وهكذا أضحي لمحمد طلعت حرب باشا صلة بقطاع عريض من الطبقة العليا ذات الأصل التركي المصري والتي كانت لها مصالح وصلات بمناطق أخرى من العالم العربي، وأخيراً يأتي دور الكثير الذي تعلمه عن الاستثمار الأجنبي خلال عمله كمدير للمكتب القانوني للدائرة السنية، حيث لاحظ كيف تضافر رأس المال البريطاني والفرنسي والبلجيكي لتسهيل أراضي الدائرة السنية في مصر، ومن المؤكد أن هذه الخبرة حول تعاون الرأسمالية العالمية قد تركت أثرها عليه حيث أشارت لإمكانات العمل في الدول العربية الأخرى المتاحة أمامه وقد جاء نجاح بنك مصر في تأسيس علاقات اقتصادية مع الدول العربية المجاورة مدفوعاً في جانب كبير منه بنجاح ثورة 1919م، وصعود النزعة المناوئة للإمبريالية في كافة أرجاء العالم العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقد نشأت صلة قوية بين بنك مصر والقومية العربية والمعاداة للإمبريالية وانتشرت ليس فقط في مصر وإنما في الدول العربية⁽¹⁾.

كان قرار طلعت حرب لتوسيع مجموعة مصر في الدول المجاورة تُمثِّل سياسة مبتكرة حقاً في المشاركة في الشؤون الاقتصادية للعالم ويكذِّب الاعتقاد

(1)Eric Davis, op. cit., p. 170

العام الخاطيء- بأن فكرة التعاون الاقتصادي العربي العربي- لم تلق القبول إلاّ مع ظهور الأنظمة القومية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن غير أن يشعر "طلعت حرب" فقد اشتهر بأعماله وفكره بعيداً عن الحدود المحلية في مصر، فقد عملت الصحافة العربية في الشام والحجاز والسودان على نقل نجاحات محمد طلعت حرب باشا وتأسيسه لبنك مصر في مايو سنة 1920م لقد أشارت صحيفة المقطم على سبيل المثال: أغسطس 1924م، إلى رسائل تلقاها محمد طلعت حرب باشا من أعيان وكبراء فلسطين يطلبون منه زيارتهم وافتتاح فرع لبنك مصر في فلسطين بحيث يستطيع العاملون في الزراعة صغار التجار الحصول على فرصة الاقتراض وتوفير السيولة المالية الأساسية، فلا يلجؤون لبيع أراضيهم للمستوطنين الصهاينة، بل إن "الرابطة الشرقية" التي تأسست عام 1922م وزعيمها أحمد شفيق باشا، أخذت تطالب بالدعوة لإنشاء فروع لبنك مصر في كل الشرق الأوسط. ولأكثر من مبرر وغاية كان خيار محمد طلعت حرب باشا أن يبدأ عمله العربي خارج مصر ببلاد الشام، فمنذ أيام محمد علي وقبلها ولمصر علاقات وتبادلات استثمارية وتجارية كثيرة بالشام.

3.6.2 التوسع إلى البلدان العربية الشام والحجاز والسودان وغيرها:

بدأ بنك مصر يعظم شأنه، ويتجاوز بآثره مصر إلى البلاد العربية في شرقي القناة إلى سوريا، ولبنان، وفلسطين، والعراق، ثم إلى الحجاز، ونجد. وتلقي محمد طلعت حرب باشا الدعوة لزيارة تلك البلاد، فأخذ يتحسس طريقه في هذا الميدان الجديد، ومحمد طلعت حرب باشا وزملاؤه كانت لهم

صلات تجارية بسوريا ولبنان في حين كانت صلاتهم في فلسطين ذات طبيعة سياسية وثقافية بصورة أكبر، فعلى الرغم من تحمس الفلسطينيين بصورة أكبر من اللبنانيين والسوريين لفكرة افتتاح فرع لبنك مصر، فقد كان يعوز بنك مصر فلسطين القاعدة الاقتصادية الصلبة، فقد كان محمد طلعت حرب باشا وباقي مديري بنك مصر ينتابهم بلا شك قلق بشأن النفوذ الصهيوني المتصاعد في فلسطين. وأخيراً ولعله العامل الأهم في هذا المقام، أن تتمكن من البناء على المؤسسات المالية الموجودة في لبنان، مثل بنك عز الدين في طرابلس، وكان بنك مصر سوريا لبنان عبارة في الواقع عن مؤسسة مشتركة بين بنك مصر وبنك عز الدين، والذي كان يضم بدوره عدداً من العائلات السورية واللبنانية المعروفة كعائلات الدواق وأديب وتقلا والسباعي. وقد عمل محمد طلعت حرب باشا كاستشاري لمجموعة من رجال الأعمال السوريين ترأسهم شكري القوتلي وساهم من خلال منصبه في خلق بعض الصناعات الخفيفة⁽¹⁾.

وكان تركيز محمد طلعت حرب باشا على افتتاح فرعين جديدين لبنك مصر، الأول في فلسطين، والثاني في سوريا ولبنان. وعلى الرغم من الحماس الشديد في فلسطين لفكرة بنك مصر فلسطين، فإنه لم يكتب له الظهور على أرض الواقع. وكانت الخُطط الموضوعة في عام 1921م تقتضي افتتاح أربعة فروع للبنك المقترح على أن يكون مركزه الرئيسي في حيفا. كما شكّلت لجنة تحضيرية، وتم نشر إعلان للاكتتاب في البنك، ومن إجمالي رأسماله المقدّر بمبلغ

(1) Eric Davis, op. cit., p. 174

100 ألف ليرة فلسطينية، كان بنك مصر سيقدم 51,000 ليرة على أن يكتب الفلسطينيون في مبلغ 49000 ليرة المتبقية. وأشارت تقارير إلى أن حجم المساهمات بلغ 20 ألف ليرة، أو ربع حجم رأس المال المقترح. غير أنه وبعد يونيو 1929م، لم تقدّم أي من الصحف أي إشارة عن البنك وفي محاولة استقصاء الأسباب التي أعاققت افتتاح وتشغيل بنك مصر فلسطين، فقد يكون من السهل الادعاء بأن البريطانيين لم ينظروا نظرة الرضا للمشروع واعترضوا سبيله. كما يمكن استخدام ادعاء شبيه حول فشل مشروع فرع مقترح لبنك مصر في العراق، وهو المشروع الذي تداولته الصحف بكثرة خلال ثلاثينيات القرن العشرين⁽¹⁾.

وكان الهيكل المصرفي في سوريا ولبنان مشابهاً إلى حد كبير لتلك التي كانت في مصر قبل تأسيس بنك مصر، المؤسسات والبنوك الأجنبية، وخاصة المؤسسات الفرنسية، تحتكر معظم الأعمال المصرفية، كما كانت في ذلك الوقت كل من سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي⁽²⁾.

وفي منتصف عام 1929م صدر مرسوم من الحكومة اللبنانية بتأسيس بنك مصر سوريا لبنان. باعتباره شركة مساهمة لبنانية، كما صدر مرسوم آخر من الحكومة السورية بتأسيس فرع في دمشق، ويبلغ رأس مال هذا البنك مليون

(1) Eric Davis, op. cit., p. 173

(2) Rodney Wilson: Banking and Finance in the Arab Middle East, op. cit., p. 38

ليرة سورية لبنانية، اكتتب بنك مصر وطائفة من المصريين في أكثر من نصفه، وكان لهذا البنك فضل كبير في توطيد العلاقات الاقتصادية بين القطرين الشقيقين. استقبل البنك عام 1930م والبلاد ضائقة مالية ولم تنزل تشكو البلاد تلك الضائقة التي امتد أثرها إلى كل قطر من الأقطار⁽¹⁾.

وخلال زيارتهم للسودان، زار محمد طلعت حرب باشا وزملاؤه عدة مدن ومشروعات اقتصادية من قبيل منطقة الجزيرة لزراعة القطن، وكان محمد طلعت حرب باشا حريصا على استشارة الأعيان والمجموعات المالية المحلية كعائلي المهدي، والميرغني، وغرفة الخرطوم التجارية والاستماع لآرائهم. كما زار محمد طلعت حرب باشا الحاكم العام البريطاني وقدم الهدايا والمنح المالية للمدارس والمستشفيات والمؤسسات الخيرية الأخرى، كدأبه في زيارته للدول العربية الأخرى. كذلك تم عرض أفلام مجموعة شركات مصر، التي كان يقوم استوديو مصر بإنتاجها، في الحفلات والاجتماعات التي جمعه بالأعيان المحليين، وكان من الواضح أن السودانيين قد بهروا بوفد بنك مصر. وقد أشار رئيس غرفة الخرطوم التجارية للعلاقات الاقتصادية الوثيقة التي جمعت مصر والسودان قبل إحياء الحركة المهدية، كما نوه الحاجة السودانيين لرأس

(1) عيسى متولي، مرجع سابق، ص 25.

المال والمهارات الإدارية، وهو ما يستطيع بنك مصر فقط تقديمه لهم على حسب قوله. غير أن بنك مصر لم يكن يمتلك رأس المال (1).

وأتاح له نشاطه الاقتصادي في البلاد العربية فرص التعرف على الملوك والزعماء العرب، وكان يعرف كيف يكسب ثقتهم، فقد كان مثلاً من تقاليده أنه كلما زار السعودية أخذ ماء الورد البلغاري ليقدمها هدية للملك عبد العزيز آل سعود الذي كان يتطيب به. وقد تطورت صلاته بهؤلاء الملوك والزعماء من الأمور الاقتصادية، إلى الشؤون السياسية، وقد يكون مثلاً طيباً على هذا التطور، أنه عندما أرسل الملك عبد العزيز ولديه: "فيصل وخالد" إلى القاهرة سنة 1939م قبيل الحرب العالمية الثانية، لإجراء مفاوضات سرية، سبقت اجتماع مؤتمر لندن لحل مشكلة فلسطين، كانت توجيهات الملك عبد العزيز بنّيه أن يستعينا بمحمد طلعت حرب باشا في كل ما يلزمهما في شأن هذه المفاوضات (2).

(1) إيريك دافيز، محمد طلعت حرب باشا وتحدي الاستعمار، ص 202.

(2) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 84.

وفي العصر الحالي يوجد فروع لبنك مصر في 13 دولة بينها كالتالي:

بنك مصر فروع الإمارات العربية المتحدة: 5 فروع:

فرع أبو ظبي - فرع دبي - فرع الشارقة - فرع رأس الخيمة - فرع العين.

فروع بنك مصر في لبنان: 20 فرع:

رياض الصلح - أشرفية - رأس بيروت - فرن الشباك - مزرعة - كورنيش
المزرعة - شياح - فردان - زلقا - عاليه - شتورة - حمانا - جونيه - النبطية -
صيدا - صور - طرابلس - زحلة - دورة - البقاع الغربي.

بنك مصر فرع باريس - فرنسا.

بنك مصر فرع فرانكفورت - ألمانيا.

مكتب تمثيل بنك مصر في مدينة كوانزو بجمهورية الصين الشعبية.

مكتب تمثيل بنك مصر في موسكو - روسيا.

مكتب تمثيل بنك مصر في سيول - كوريا الجنوبية.

مكتب تمثيل بنك مصر في ميلانو - إيطاليا.

مكتب تمثيل بنك مصر في نيروبي - كينيا.

وفي 6 إبريل 2021م، صدرت موافقة مجلس الوزراء السعودي على الترخيص لبنك مصر بفتح فرع له في المملكة العربية السعودية⁽¹⁾.

3.7 دور محمد طلعت باشا في الصناعة المصرية:

زاد الاهتمام بالصناعة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وعرف المصريون أن الصناعة هي الخطوة الاقتصادية اللازمة للإنتاج الزراعي واستغلال الموارد المعدنية في البلاد، وأنها المجال الذي حل مشكلة تزايد السكان لإيجاد موارد رزق جديدة تكفي لمستوى حياة مادية تكفل العيش لهؤلاء الراشدين عن حاجة الإنتاج في الريف⁽²⁾.

3.7.1 علاقة بنك مصر بالصناعة:

ترجع محاولات مصر للتصنيع في العصر الحديث لوجود المؤسسة الناجحة بنك مصر والذي أسسه محمد طلعت حرب⁽³⁾. وكانت وسيلة البنك الثابتة في تجميع المدّخرات هي إنشاء المشروعات الاقتصادية في صورة شركات مساهمة مصرية⁽⁴⁾.

(1) الموقع الإلكتروني لبنك مصر: <https://www.banquemisr.com>

(2) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 509.

(3) Eric Davis, op. cit., p. xi

(4) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 18.

تلقى التصنيع زخمه مع تأسيس بنك مصر والشركات التابعة له من قبل محمد طلعت حرب باشا وشركائه، كثير من المستثمرين في البنك الجديد كانوا من ملاك الأراضي⁽¹⁾، فقد كان شعار بنك مصر تبني مشروع التنمية الصناعية⁽²⁾، فقد ذكر محمد طلعت حرب باشا في خطبة الاحتفال بمرور خمسة عشر عاما على تأسيس بنك مصر: "أن الجانب الأهم في أعمال البنك هو إيجاد اقتصاد قومي محلي مستقل"⁽³⁾. جاء في خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في باريس بتاريخ 23 سبتمبر 1925م: "لقد سن بنك مصر سنة حسنة وافقت عليها جمعيات المساهمين العمومية بكل ارتياح وسرور وهي تخصيص جانب من فائض صافي أرباح البنك لتنمية وتأسيس الشركات الصناعية والتجارية المصرية"⁽⁴⁾.

(1) Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot: A History of Egypt From the Arab Conquest to the Present, op. cit., p. 109

(2) M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p325 .

(3) خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاما على تأسيس بنك مصر، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 119.

(4) خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في باريس بتاريخ 23 سبتمبر 1925، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 74، 73.

وبفضل شركات "بنك مصر" الناجحة أصبحت مصر تحتل مكانا ملحوظا في ميدان الصناعة، ومن الواضح أنه كان لبنك مصر وجهوده في هذا السبيل أثرٌ مشكور في طريق الاستقلال الاقتصادي، إذ تُعتبر مؤسسات "بنك مصر" صروح أعمال عظيمة النفع، قوية الأثر، ثابتة الدعائم⁽¹⁾، وكان لتأسيسها شأن في النهضة الصناعية المصرية، لا يمكن إنكار أنه خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، وضع بنك مصر بالفعل أسس قطاع صناعي في الاقتصاد المصري⁽²⁾.

3.7.2 دور محمد طلعت حرب باشا بصناعة حليج الأقطان ومطبعة مصر:

وأصبح بنك مصر البيئة العملية الصالحة التي تربي لمصر جيلها الجديد فأخرج لها ذخيرة كبيرة من الصناع كما أخرج لها الأكثر كفاءة من رجال المال والاقتصاد، واستتب البنك فأسرع محمد طلعت حرب باشا في تنفيذ الجزء الثاني من برنامجه فأنشأ أول ما أنشأ مطبعة ومكتبة مصر؛ لتزويد البنك وفروعه وما قد يُنشئه من شركات بالدفاتر والمطبوعات وأدوات الكتابة، ثم وجّه عنايته إلى القطن محصول البلاد الرئيسي فجعل له سلسلة حلقات متصل بعضها ببعض كالحليج والنقل والغزل، والنسج، والتصدير، والتأمين. واتصلت بالقطن حلقات الحرير والكتان وتفرعت من النقل حلقة للنقل في النهر، والنقل في

(1) شركات بنك مصر، مطبعة بنك مصر، ص 3.

(2) Eric Davis, op. cit., p8 .

البحر والنقل في الجو، ثم ارتبطت هذه الحلقات جميعا بما يدعو لها ويذيع عن إنتاجها وأعمالها وعن مفاخر نهضتنا المصرية وهي حلقة السينما⁽¹⁾.

ذكر محمد طلعت حرب باشا في خطبة الاحتفال بمرور خمسة عشر عاما على تأسيس بنك مصر: "ساعد البنك على تأسيس شركات مصر أنه كان يقتطع من أرباحه السنوية جزءاً، حتى إذا تكوّن رصيد معقول، سعى الغيورون من المصريين الذين يقترضون بلادهم قرضاً حسناً في تأسيس شركة من الشركات"، ففي أغسطس 1922م بدأ البنك بتأسيس - مطبعة مصر - لأنه رأى أول ما رأى أنه ينفق آلاف الجنيهات في كثير من الأدوات الكتابية كالدفاتر والمحابر والمطبوعات، وخاصة طبع الأسهم والسندات في مكان أمين، وغيرها وأنه وشركاته في المستقبل سينفقون أضعاف ما أنفقوا في الماضي في هذا السبيل، وأن الذي يربح من وراء ذلك ليسوا أبناء مصر. فكانت المطبعة هي الوسيلة التي ابتغيها لتسُدَّ هذا الفراغ الكبير وتحفظ في البلد هذه المبالغ الكبيرة العظيمة⁽²⁾.

(1) محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مرجع سابق، ص 8.

(2) خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 121.

وليس هذا فحسب فقد كانت الطابعة تخدم أبناء مصر في طباعة كتبهم ومؤلفاتهم وتساعدتهم في ذلك من حيث تخفيف التكاليف وتيسير الطباعة بأجود ما يمكن⁽¹⁾. تلا تأسيس مطبعة مصر إنشاء الشركة المصرية لإنتاج الورق في 1923م وكانت كلتا الشركتان ذات رأس مال صغير نسبياً⁽²⁾، وبعد إنشاء مطبعة مصر والشركة المصرية لإنتاج الورق جاء مشروع تأسيس شركة مصر لحلج الأقطان في أكتوبر 1924م، وهو ما ذهب إليه البعض لدرجة التفكير فيه على أنه بداية لما يُمكن أن نسميه تجمع شركات بنك مصر.

جاء تأسيس الشركة المصرية للتجارة وحلج القطن في 1924م ليُمثل نقطة البدء الفعلية فيما يسمى بمجموعة شركات مصر، وفي خطبة محمد طلعت حرب باشا ينص على أهمية هذه المادة- القطن- وواجب البنك تجاه تصنيعها وإنتاجها⁽³⁾.

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 57.

(2) محمد فهمي لهيطه، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجيه الكامل،

مرجع سابق، ص 287. Eric Davis, op. cit., p. 129.

(3) خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس

بنك مصر، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك،

مصدر سابق، ص 122.

شركة مصر لحليج الأقطان لاقت نجاحاً كبيراً، وشجعت البنك على المضي في سبيل إحياء باقي الصناعات القطنية في البلاد⁽¹⁾، وفي عام 1930م بلغ إجمالي كمية القطن المدخل للمحالج 990,999 قنطاراً، وبهذا تكون شركة مصر لحليج القطن قد زادت من كمية القطن التي تقوم بتصنيعها بحوالي 2000 ٪ بين عامي 1924م و 1936م، وهو ما أهّلها لتصبح ثالث أكبر شركة لحليج القطن في مصر، وهو ما يعدُّ إنجازاً هاماً نظراً للتنافسية العالية التي ميزت صناعة حليج القطن والتي كان الكثير من الشركات الكبرى العاملة فيها قد تأسس قبل مطلع القرن العشرين⁽²⁾.

وقد ذكر محمد طلعت حرب باشا بك في خطبة افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في يوم 14 سبتمبر سنة 1924م: "غير أنه لما كان بنك مصر قد تأسس بأموالكم وأموال المصريين وقام بإدارة مصريين فقد كان من الطبيعي ألاّ يقف عند حدود مصارف الودائع دون أن يشعر بحاجات البلاد إلى المشاريع الاقتصادية والمالية النافعة ويسعى إلى تحقيقها ما وجد إلى هذا السعي سبيلاً وهو قد وفق هذا السعي بفضل الله ثم بفضل نجاحه وفائض أرباحه أن قرر المساهمون فيه ألاّ يحصلوا على حصتهم في الأرباح كاملة بل أن يكتفوا منها بحصة معقولة بلغت في العام الماضي سبعة ونصف في المائة على أن يخصص باقي الأرباح بعضه لاحتياطي إضافي خلاف الاحتياطي القانوني،

(1) عيسى متولي، مرجع سابق، ص. 21.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 137

وبعضه للمساهمة في المشروعات المالية الاقتصادية النافعة تشجيعاً لها وتعريضاً لتحقيق نفعها للبلاد وهذا الفائض قد أخذ منه في العام الماضي مبلغ عشرين ألف جنيه ساهم بها البنك في تأسيس مطبعة مصر وفي تأسيس شركة لتجارة وحلج الأقطان⁽¹⁾.

وبحلول العشرينات من القرن الماضي، لم يكن كبار ملاك الأراضي في مصر مهتمين فقط بزراعة القطن والمحاصيل التقليدية الأخرى، بل أصبحت أيضاً تشارك بشكل متزايد في الأنشطة خارج الزراعة وخاصة الأنشطة التي تنطوي على تجهيز المنتجات الزراعية، كان غزل القطن ونسجه مجالاً واضحاً للدخول إليه نظراً لتوافر المواد الخام محلياً، العرض الوفير من العمالة منخفضة التكلفة، ومنافذ السوق المحتملة للمنتجات سواء في الداخل، أو في الخارج لذلك لم يكن من المستغرب انخراط البنك والملاك وأصحاب العقارات الذين دعموه في صناعة النسيج المحلية⁽²⁾. وقد تأسست شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى عام 1927م، وأصبحت أكبر شركة صناعية في

(1) خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في يوم 14 سبتمبر سنة 1924م، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 47.

(2) Rodney Wilson: Banking and Finance in the Arab Middle East, op. cit., p. 33

الشرق الأوسط بنهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾. تأسست هذه الشركة برأس مال محدود قدره ثلاثمائة ألف جنيه وبدأت أعمالها في حيز متواضع للقيام بغزل ونسج القطن المصري لسد جزء صغير من حاجة البلاد من المنسوجات القطنية وقد راجت منتجاتها منذ إنشائها فزادت أعمالها تدريجياً ووسعت من مصانعها حتى عُدت أكبر وحدة صناعية في مصر، بل في الشرق الأوسط⁽²⁾.

وفي مايو 1931م فوجئت الأوساط المالية والاقتصادية بنداء إلى الأمة المصرية من "بنك مصر" ينادي ويحث على الاكتتاب العام في زيادة السيولة النقدية لرأس مال شركة مصر لغزل ونسيج القطن، لقد قرر مجلس إدارة الشركة إضافة إحدى عشر ألف وخمسمائة مغزلاً جديداً إلى المغازل التي كانت تعمل بالفعل وعددها اثني عشر ألف مغزل، وبذلك يكون عدد المغازل قد وصل إلى 23 ألفاً وخمسمائة مغزل، وكذلك لزيادة عدد الأنوال، ولإنشاء قسم صغير لغزل الكتان ونسجه وإنشاء قسم التبييض والصباغة. وجاء في سطور النداء الذي نشرته مجلة اللطائف الصورة في 11 مايو سنة 1931م، ولما كان تكبير المصنع بهذه الصورة يستدعي وجوب الزيادة في رأس المال فقد قرر مجلس الإدارة زيادة رأس مال الشركة بمقدار 200000 -مائتا ألف جنيه مصري . نقلت شمالاً 50000 سهماً، قيمة كل سهم أربع جنيهات مصرية.

(1)M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p325 .

(2) شركات بنك مصر، مطبعة بنك مصر، ص 6.

3.7.3 افتتاح سينما توغراف وإنشاء شركة سينمائية وإصدار فيلم تعريفى ببنك مصر:

عقب عودة المخرج والممثل محمد بيومي 1894م - 1963م، من برلين عام 1921م قرر إنشاء صناعة سينما وطنية، وبادر بإعداد مشروع إنشاء شركة سينمائية على بعض أثرياء المصريين وللأسف لم يتحمس أحد للمشروع خوفاً من فشله المالى، وقرر الرجل أن يعتمد على خبرته ومجهوده وحدهما، واستورد المعدات اللازمة لمشروعه من ألمانيا، وكانت بداية إنتاج محمد بيومي، جريدة سينمائية إخبارية اسمها "جريدة آمون"، من خلالها سجل محمد بيومي وصول سعد باشا زغلول من المنفى، وكذلك انطلاق البرلمان المصري، وبعد ذلك قدم فيلماً صوره ونسقه، بعنوان "الباشكاتب" لمدة ثلاثين دقيقة، وتكلفة إنشائه فقط مائة جنيه. في عام 1924م عند عودته من برلين وصل محمد بيومي إلى محمد طلعت حرب باشا، وقدم اقتراحاً بإنتاج فيلم قصير عن بنك مصر، يصور يوماً عاملاً في حياة البنك من الصباح حتى آخر النهار. وافق محمد طلعت حرب باشا على الفكر. يعترف السينمائي الأثري أحمد كامل مرسي أن "هذا الفيلم عن بنك مصر كان الفيلم الأول الرئيسي طوال فترة وجود البنك". كان الفيلم المصري بالفعل بداية علاقة قوية بين محمد بيومي وطلعت حرب باشا، تلاها التطور لعدد قليل من الأفلام الدعائية عن بنك مصر⁽¹⁾.

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 149.

وبعيداً عن إنتاج أفلام حول أنشطة شركات مصر، فقد عرض استوديو مصر أفلاماً طويلة من إنتاجه في الدول العربية الأخرى بالشام، والعراق، ودول شمال أفريقيا وبدون شك، فقد دعمت أفلام استوديو مصر حول شركات مثل مصر للغزل والنسيج، ومصر للملاحة البحرية، ومصر للطيران صورة ومكانة بنك مصر بصورة كبيرة في أنحاء العالم العربي⁽¹⁾.

3.7.4 تأسيس شركة الكتان وشركة مساهمة في فرنسا:

ثم تأسست شركة مصر للكتان للقيام بعمليات الصناعة الكتانية من زراعة الكتان، هذه الشركة عملت على إحياء هذه الصناعة الهامة التي كان لها الصيت العالي في مصر، وكادت تندثر وقد جرى إلحاق غزل ونسج الكتان بمصانع المحلة الكبرى، وقصر شركة مصر للكتان على تجهيزه وبيعه شعرا إلى شركة مصر للغزل والنسيج وإلى أوروبا⁽²⁾.

وتعتبر الفترة بين عامي 1930م و1936م هي الفترة الثالثة والأكثر ديناميكية في رحلة توسع مجموعة شركات مصر، فخلال هذه الفترة بدأت كبرى شركات بنك مصر، وهي شركة مصر للغزل والنسيج، في الإنتاج وتطورت لتصبح كبرى شركات الغزل والنسيج بمصر والشرق الأوسط هذا

(1) Eric Davis, op. cit., p. 186

(2) خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاما على تأسيس بنك مصر، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 128.

فضلا عن قيام البنك بتأسيس عدد من الشركات الهامة، التي حقق الكثير منها ربحية عالية⁽¹⁾.

3.7.5 تأسيس شركة بيع المصنوعات المصرية:

ومع كل تلك المفاجآت يفتحم محمد طلعت حرب باشا منحى آخر جديداً كان خاصاً ومحتكراً على الأجانب وكما استحوذ الأجانب في مصر على تجارة القطن وتصديره، فقد احتكروا أيضاً ما يترتب على القطن من منتجات وصناعات أزياء وملبوسات، فغير المصريين من الأجانب يأخذون القطن بأرخص الأثمان، ثم يبيعونها للمصريين في شكل ملابس جاهزة ومنسوجات متعددة بأسعار باهظة، وكان من أشهر الأسماء والعائلات اليهودية ذات الأصول الأجنبية التي مارست واحتكرت هذه التجارة منذ عام 1887م وبعدها: "أسرة شملا، وأسرة عدس، وأسرة شيكوريل"، وهكذا صارت هذه التجارة خاصة باليهود من أصول أجنبية وليست هناك أي شركة أو مصنع مصري واحد يتجرأ على خوض ذلك المجال، وكان أول مساهمة مصرية جادة في هذا الصدد عندما قرر بنك مصر عام 1932م على تأسيس شركة بيع المصنوعات المصرية. لتجارة المنسوجات والأزياء والملابس الجاهزة وكافة الأدوات المنزلية والخردوات والملفت للانتباه أن شركة بيع المصنوعات المصرية تأسست برأس مال قدره خمسة آلاف جنيه، زاد فيما بعد إلى ثمانية آلاف جنيه وقصة تأسيس شركة بيع المصنوعات، بدأت فكرتها قبل عامين بالضبط

(1) Eric Davis, op. cit., p. 134

عندما سادت مصر كلها دعوة تنادي بأن "الخلاص مما لحق بمصر من الاستعمار الاقتصادي الأجنبي الذي كشفت الأزمة الاقتصادية غطاءه إنما يكون بالدعوة المنظمة والمرتبة والمركزة إلى الإنتاج المحلي، وخلال الأيام الأولى من يناير 1931م كانت الدعوة السابقة قد عمّت مصر، وقد حمل لواء هذه الدعوة جماعة من المثقفين سمو جماعتهم المصري للمصري⁽¹⁾.

3.7.6 تأسيس شركة الطيران:

كان إنشاء شركة "مصر للطيران" يمثل نقطة هامة لها خطورتها في تعاون رأس المال المصري والبريطاني ففي عام 1929م عرضت شركة "هستون للطيران البريطانية" على بنك مصر إقامة شركة تقوم بتمرين الطيارين وإنشاء المطارات وتوفير الأعمال الأخرى لقد لعب توفيق دوس باشا وزير المواصلات في حكومة صدقي دوراً هاماً في أن يستقر هذا المشروع على بنك مصر، بل إن دوس باشا كان صاحب الفضل في إقناع الحكومة بتقديم دعم مالي أتاح للشركة الناشئة تدريب الطيارين الجدد وعمال الصيانة⁽²⁾.

بدأت مدرسة مصر للطيران نشاطها في 7 يونيو 1932م لتعليم الطيران وإعداد وتأهيل كوادر من الطيارين المصريين لتولي قيادة الطائرات المصرية على خطوط الشركة التي تحمل اسم مصر وعلمها على أن يكون مقرها مطار

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 65.

(2) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 112.

المأظلة. ونظراً للإقبال الشديد على هذه المدرسة فقد شجع ذلك مصر للطيران على فتح مدرسة أخرى جديدة في الإسكندرية في شهر يوليو 1933م في مطار الدخيلة.

ولم تكن فكرة تأسيس نقل جوي وطني من أفكار بنك مصر بالأساس، وإنما خرجت عن وزارة النقل الجوي البريطانية، ففي 1929م اقترحت الوزارة على شركة طيران "هستون المحدودة" لندن مخاطبة بنك مصر بشأن تأسيس شركة بمقدورها تدريب الطيارين المصريين وإنشاء المطارات وتقديم خدمات النقل الجوي الأخرى ونبع الاقتراح من القلق البريطاني حيال تنامي النزعة للمنطقة (للاستقلالية لدى المصريين وكذا في إطار سياسة وزارة الخارجية البريطانية لتشجيع شركات تجارية مصرية إنجليزية مشتركة لربط مصر بشكل أوثق بالمصالح البريطانية. هذا فضلاً عن غضب وزارتي النقل الجوي والخارجية البريطانيتين المتصاعد جراء توسع خطوط الطيران الأوربية في حوض المتوسط بالشكل الذي قد يؤدي للحد من الهيمنة البريطانية على خدمات النقل الجوي في المنطقة، وهو ما كان يخشى معه تقويض قوة بريطانيا العسكرية في المنطقة⁽¹⁾.

وبعد نجاح وصول محمد صدقي كأول طيار مصري يصل بطائرته "الأميرة فايضة" من برلين إلى القاهرة في 26 يناير 1930م، جاءت أول خطوة

(1) Eric Davis, op. cit., p. 181, 182

حقيقية في طريق تأسيس الشركة، حيث تعاون الثلاثة العظام كمال علوي، ومحمد صدقي، وطلعت حرب باشا لتحقيق الحلم من خلال بنك مصر، وأثمرت الجهود في يومي 23 و 25 أبريل 1932م تم تأسيس الشركة بالتصديق على العقد الابتدائي، ثم إصدار الملك فؤاد الأول المرسوم الملكي في 7 مايو 1932م بإنشاء مصر للطيران، وسميت الشركة باسمين أحدهما باللغة العربية وهو "شركة الخطوط الهوائية المصرية"، والآخر باللغة الإنجليزية وهو "MisrAirwork"، ونص عقد التأسيس أن يمتلك المصريون 60% على الأقل من هذه الأسهم، وتحدد رأسمال الشركة في البداية 20 ألف جنيه، ساهم فيها بنك مصر بمبلغ خمسة آلاف وأربعمائة جنيه، وشارك الأجانب غير المصريين 8000 جنيهًا، وشارك المصريون بالمبلغ المتبقي، وكان مما يثير قلق طلعت حرب هو عدم إقبال المصريين على استخدام الطيران كوسيلة حديثة للانتقال، فقرر محمد طلعت حرب باشا أن يقود بنفسه عملية الدعاية وكل ما يتعلق بها، وانتهاز فرصة عودة الطيار الشاب "محمد حاذق" من أوروبا على طائرة صغيرة وذهب ليستقبله بنفسه، وطبقاً لما يرويهِ - فتحي رضوان - . فقد طلب محمد طلعت حرب باشا منه أن يأخذه في جولة حول القاهرة أمام المستقبلين وهم فاغري الأفواه مشدوهين وتمت الجولة، ونزل محمد طلعت حرب باشا هادئاً ساكناً، ثم دعا زوج ابنته، وكان يعمل محامياً في البنك وزميلاً آخر له ليركبا الطائرة في جولة أخرى، وانتشر في القاهرة يومها أن من المصريين ثلاثة ركبو الطائرة واطلعوا منها على المدينة، واستمتعوا بالرحلة، وأن محمد طلعت حرب باشا كان أحد الثلاثة، وفي فترة قليلة من السنوات توسعت أعمال شركة مصر

للطيران وأنشطتها⁽¹⁾، عمد محمد طلعت حرب باشا في تأسيسه لشركة مصر للطيران لضم عدد من السياسيين ورجال الأعمال من أصحاب النفوذ بين مؤسسيها، ومن بين الأسماء التي ظهرت في بيان تأسيس الشركة والصادر في مايو 1932م. كان اسم محمد طاهر باشا، والذي كان عضواً ذا نفوذ في العائلة المالكة وطياراً متقاعداً، وكان لطاهر علاقات وثيقة بالمصالح السياسية والاقتصادية الألمانية في مصر وهو ما أثار قلق البريطانيين، فقد كان نائب رئيس سيمنس الشرق الأوسط، ولم تتراجع مخاوف البريطانيين حتى مع تعيين بريطاني، وهو رئيس "شركة طيران هستون البريطانية"، مديراً مشاركاً لمصر للطيران⁽²⁾.

في البداية كان تشغيل الطائرات مقصوراً على الرحلات الخاصة والطائرات المؤجرة، وقد بدأت عملياتها بعد تاريخ الإنشاء بعام واحد وبالتحديد في 30 يونيو 1933م. عندما وصلت أول طائرتين جديدتين إلى مطار أوماظة من إنجلترا وكانت نواة للخطوط المنتظمة. في يوليو 1933م. بدأ أول خط منتظم بين القاهرة والإسكندرية وكان الركاب يتجمعون بمكتب مصر للسياحة أمام فندق شبرد بشارع إبراهيم باشا - الجمهورية حالياً - بمنطقة وسط القاهرة حيث تقلهم السيارات بعد ذلك إلى مطار أوماظة. وفي خلال عام من تأسيسها، كانت مصر للطيران تضغط للقيام برحلات عارضة للسودان، وفي

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 112.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 141

عام 1934م. بدأت الشركة في تشغيل رحلات منتظمة لفلسطين، وفي عام 1936م. بدأت الشركة مباحثات مع الحكومة العراقية لمِدِّ رحلتها لفلسطين وللعراق عبر سوريا وفي ذات العام افتتحت الشركة خطاً داخلياً في السعودية بين جُدَّة والمدينة ومكة وفي عام 1938م. كان للشركة رحلات منتظمة في أرجاء مصر وفي الحجاز ومن مصر لفلسطين وسوريا والعراق وقبرص غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية أدى لإفشال خطط الشركة المتعلقة بتقديم رحلات لنقل الركاب إلى مدينتي البصرة والموصل العراقيتين ولطهران واليونان⁽¹⁾.

3.7.7 إنشاء خمس شركات: شركة التأمين والملاحة وصناعة الجلود وشركة السياحة والمناجم:

كانت سنة 1934م. الأكثر نشاطاً للبنك خلال هذه الفترة أسس فيها البنك شركات جديدة كانت أولها شركة مصر للتأمين والتي تأسست بالاشتراك مع شركة بورنج للتأمين بلندن، وشركة تريستا العامة للتأمين "برأس مال 200 ألف جنيه"⁽²⁾، أما الشركات الثلاث الأخرى فكانت شركة مصر للملاحة البحرية وشركة مصر لصناعة دبغ الجلود، وشركة مصر للسياحة، والتي أكملت الخدمات التي قدمها مكتب مصر للنقل والمكاتب المصرية

(1) Eric Davis, op. cit., p. 183

(2) Rodney Wilson: Banking and Finance in the Arab Middle East, op. cit., p. 35

لوكلاء لندن السياحيين، وهي: "كوكس، وكنجز المحدودة" ومن بين كل الشركات التي أنشأها البنك خلال عقد العشرينيات والنصف الأول من ثلاثينيات القرن العشرين.

كان البنك وشركاته التي تعمل فيما يتعلق بجني وتسويق وتصنيع القطن هي التي حققت بعض الأرباح، وكانت الشركة الأكثر ربحية في هذا الإطار هي شركة مصر للغزل والنسيج كما نجحت شركتا مصر لحليج الأقطان ومصر للملاحة البحرية في تحقيق بعض الأرباح⁽¹⁾.

ثم تأسست شركة مصر للتأمين بالاشتراك مع شركتين من أقدم وأمتن شركات التأمين في إنكلترا، وإيطاليا للقيام بعمليات التأمين المختلفة سواء أكانت ضد الحريق، أم الحوادث الطارئة، أم السرقات، أم ضد أخطار النقل في البر، والبحر، والجو وغني عن البيان أن تأسيسها كان ضرورياً للتأمين على أعمال البنك وشركاته أيضاً فضلاً عن الخدمات التي تؤديها للأفراد وليس غريباً أن يختص هذه الشركة كل مصري فيؤمن لديها على كل ما يهمه من

(1) Eric Davis, op. cit., p. 134,135

الأنفس والثمرات بدل أن تتسرب أموالنا المصرية إلى حيث لا نستطيع الاستفادة بها ومما يسرنا ذكره أن الشركة قد أصابت حظاً كبيراً من النجاح⁽¹⁾.

ثم تأسست شركة مصر للملاحة البحرية وأصبح لها، في مدى قصير، أسطول متواضع وذلك خلاف بضعة مراكب أخرى تُستعمل للنقل الساحلي وعمليات الإنقاذ ولا جدال في أن شركة مصر للملاحة البحرية رسالة مصر إلى الشرق والغرب، وأن على ساريات بواخرها ارتفع العلم المصري، بل ارتفع اسم "مصر" ودوّى في مختلف الأقطار وحسبنا أن نذكر أن وجود "شركة مصر للملاحة البحرية" وتعهدها بنقل الحجاج قد ساعد كثيراً على تأدية هذا المنسك الشرعي الواجب⁽²⁾.

كان ختام الشركات التي تأسست 1934م. شركة مصر للسياحة وقد قال محمد طلعت حرب باشا عنها: "كان وجودها ضرورياً؛ لأن بلادنا يهوي إليها أجناس مختلفة من جميع بلاد الدنيا، فكان حقيقاً بنا أن نؤسس هذه الشركة لتتم بها حلقة هامة، حلقة النقل ولنسهل أيضاً سياحة المصريين إلى

(1) خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 130.

(2) خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 130، 131.

أوروبا وغيرها، ولتكون هذه الشركة همزة وصل بين المسافرين وبين شركات النقل المصرية وقد وفقنا لتأسيس هذه الشركة بالاشتراك مع شركات السياحة وأقواها في العالم"⁽¹⁾.

في عام 1935م. تأسست شركة مصر للمناجم والمحاجر وكانت إحدى شركات مجموعة مصر الأخرى الفاعلة في التعاملات الاقتصادية خارج مصر، وقد كانت هذه الشركة في الواقع نتاجاً للأنشطة التي قام بها في الحجاز عدد من مهندسي ومقاولي بنك مصر مثل محمد حسن العبد، ومحمد حسين الجبال، وحسن على البهتيمي وقد شملت هذه الأنشطة بناء الفنادق وإنشاء شبكات الصرف ومحطات تحلية المياه وقد وضع محمد طلعت حرب باشا تصوراً للشركة بأنها يمكن أن تضطلع بدور هام في تنقيب النفط في البلدان العربية، وهي الغاية التي كان محمد طلعت حرب باشا حريصاً على جعلها سراً بسبب الحساسية الكبيرة والتنافس الحاصل في النفط بين القوى الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا البعد هو الأقل شهرة من بين أنشطة بنك مصر؛ غير أن وجود خطاب بين أوراق محمد طلعت حرب باشا الخاصة بحمل تأشيرة سري للغاية أبان عن ذلك ودلّ عليه⁽²⁾. وقد شهدت الفترة الأخيرة

(1) خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 131.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 187

لتوسع مجموعة شركات مصر بين عامي 1936م و1940م تأسيس سبع شركات جديدة، ست منها في 1938م: وهي شركة مصر للغزل الرفيع والمنسوجات، وشركة صباغي البيض بكفر الدوار، وشركة مصر للتنمية العقارية، وشركة مصر للمناجم والمحاجر، وشركة مصر لتكرير الزيت، وشركة مصر للتبغ والسجائر في حين كانت آخر شركة تؤسس تحت المظلة الوطنية لبنك مصر هي شركة مصر للمستحضرات الدوائية في 1940م⁽¹⁾.

كان محمد طلعت حرب باشا يهدف إلى إحياء الصناعات في مصر وأقامتها برؤية مصرية يفتح بها ميادين أعمال مختلفة للمصريين ويحارب بها أزمة المتعطلين وقد وفق في تحقيق هدفه ورأى بعينه أن مشروعاته تدر على الشباب المثقف والعمال من أجور ومرتببات ما يقرب من أربعة ملايين من الجنيهات سنويا وهذه القيمة الكبيرة لم يكن لها وجود من قبل، وقد ظل الشعب المصري محروماً منها قروناً عديدة، وكان العبء كله على الزراعة والعمل فيها على نُظُم بدائية⁽²⁾.

(1) Eric Davis, op. cit., p. 143

(2) عيسى متولي، مرجع سابق، ص 13.

كما قال محمد طلعت حرب باشا في نفس خطبته السابقة ومفاده من كان سيقم تلك الشركات والاستثمارات إن كان بنك مصر ليس موجوداً، ومن كان سيستقل بالاقتصاد المصري لو عدت هذه الفكرة⁽¹⁾.

في الواقع مصر لم تعرف كثيراً عن الصناعة الحديثة قبل بنك مصر، فكان لزاماً أن يقوم الاقتصاديون الوطنيون إظهار أمنها وإمكان نجاحها وفضلاً عن هذا لم تكن بالبلاد هيئات خاصة مهمتها تمويل المصانع الكبيرة التي تتبع الطرق الفنية الحديثة في الإنتاج ولاشك أن نجاح الصناعة في مصر بعد إنشاء هذا البنك يعتبر أكبر دليل على ذلك والحقائق التالية شاهد ناطق، فقد تأسس بنك مصر في سنة 1920م وظهر أول مشروع له في سنة 1922م، ولم يأت عام 1928م حتى كان لدينا عشر مؤسسات تجارية وصناعية كبيرة أخذت في تنظيمها وإدارتها بأحدث النظم في ذلك الوقت، وثمة فائدة أخرى وهي أن هذه المشروعات قُصُرَتْ ملكيتها على المصريين حتى لا يعتمد الأجانب المسلحون بنظام الامتيازات إلى الإضرار بالأسهم، وتمكن البنك من اجتذاب ودائع الأفراد الذين لم يتعاملوا من قبل مع البنوك كما أن الأفراد

(1) خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 133.

الذين ساهموا في شركاته لم يسبق لمعظمهم مثل ذلك في الشركات الصناعية والتجارية وتوخى القائمون بالأمر في البنك غاية الحذر في أعمالهم وقراراتهم⁽¹⁾. ويتضح مما سبق أثر بنك مصر والصناعات والشركات التي أسهمت في تأسيسها في الحد من التبعية الاقتصادية، وأثره الفعّال من منظور اقتصادي وطني، وتقييمنا لذلك من الناحية الإسلامية سيتضح في الفصل اللاحق.

(1) راشد البراوي، ومحمد حمزة عlish، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 195.

4 - الفصل الثالث

الأوضاع السياسية والاقتصادية

في عصر

محمد طلعت حرب باشا

إن رصد الأوضاع السياسية والاقتصادية في عصر محمد طلعت حرب باشا من الأهمية بمكان؛ وذلك لإدراك الدور المحوري الذي قام به، والدوافع التي كانت بداخله للحصول على الاستقلال الاقتصادي، ولا يمكن اعتبار تجربة طلعت حرب من منظور الاقتصاد الإسلامي تجربة إيجابية أو سلبية دون النظر إلى ما يحيط هذه التجربة من ظروف سياسية واقتصادية.

ولذلك لا يمكن بحال تقييم تجربة حرب من منظور الاقتصاد الإسلامي إلا بالنظر إلى شمول الواقع الاقتصادي في مصر، والدول ذات العلاقة بها سواء كان ذلك من الناحية الإيجابية أو السلبية.

وبناء على هذا فإن هذا الفصل يتكون من مبحثين هما:

- الأوضاع السياسية في عصر محمد طلعت حرب باشا.
- الأوضاع الاقتصادية في عصر محمد طلعت حرب باشا.

4.1 الأوضاع السياسية في عصر محمد طلعت حرب باشا:

4.1.1 إعلان الحماية البريطانية على مصر 1914م:

الفترة الأولى من الحكم البريطاني (1882م - 1914م) يمكن أن يُطلق عليه «الحماية المحجبة». خلال هذا الوقت ظلت الخديوية المصرية مقاطعة مستقلة تابعة للإمبراطورية العثمانية، ولم يكن للاحتلال البريطاني أي أساس قانوني، ولكنه كان بمثابة حماية فعلية على البلاد. وهكذا لم تكن مصر جزءاً من الإمبراطورية البريطانية. واستمر هذا الوضع حتى عام 1914م عندما انضمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب القوى المركزية (الإمبراطورية الألمانية، والنمسا، والمجر، ومملكة بلغاريا) وأعلنت بريطانيا الحماية على مصر. تم عزل الخديوي الحاكم عباس حلمي الثاني، واضطر خليفته حسين كامل إلى إعلان نفسه سلطاناً لمصر مستقلاً عن العثمانيين في ديسمبر 1914م.

في المرحلة الأولى من العلاقة المصرية البريطانية كيف استطاعت إنجلترا أن تحل المسألة المصرية بطريقة تضمن لها السيطرة الفعلية على مصر، وترضي من ناحية الشكل الدولة العثمانية والدول الأوروبية المعنية بالأمر حينما اعترفت بالسيادة الاسمية للدولة العثمانية على تلك البلاد، وعندما استقر لها الأمر على هذا النحو، اتخذت سياسة القوة سبيلاً لتحقيق أهدافها في تدعيم النفوذ البريطاني، وتصفية العناصر الوطنية، والاهتمام بمشروعات الري والزراعة، وخصوصاً زراعة القطن، لتكون مصر مزرعة تُمَد مصانع النسيج في بريطانيا بما

تحتاج من هذه المادة الخام، والمرحلة الثانية عندما بدأت تُذر الحرب العالمية الأولى تظهر في الأفق، وظهر ميل الدولة العثمانية إلى معسكر وسط أوروبا الذي كان يضم ألمانيا، والنمسا. بدأت إنجلترا تفكر جدداً في مصير مصر، هل تضمها إلى الممتلكات البريطانية؟ أو أن تجعل مصر مستعمرة بريطانية؛ لم توافق بريطانيا على هذين الرأيين وفضلت إعلان الحماية على البلاد وبذلك تقطع آخر صلة اسمية كانت تربط مصر بالدولة العثمانية منذ الاحتلال البريطاني عام 1882م والحماية في نفس الوقت لا تعني ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية، وإنما تعني نوعاً من الرباط ببريطانيا يضمن لها القيام بالتزاماتها الحربية في يُسرٍ وسهولة، لخدمة مصالحها ومصالح حلفائها في الحرب وهذا الوضع السياسي الجديد لن يثير اعتراضات الدول العثمانية⁽¹⁾.

4.1.2 خروج مصر من المظلة العثمانية:

عند بداية الحرب العالمية الأولى، كانت مصر جزءاً من الدولة العثمانية؛ ولكنها تحت سيطرة الاحتلال الإنجليزي. وإخراجها من سيطرة لندن كان أحد الأهداف الرئيسية لإعلان الدولة العثمانية القتال على إنجلترا. فأصبحت مصر بين حَجَرَي رحى⁽²⁾. كانت مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وتم

(1) محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 150.

(2) Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot, op. cit., p. 95

احتلالها والسيطرة عليهما من جانب الإمبراطورية البريطانية لم تكن مصر في أي وقت من الأوقات حليفة للبريطانيين⁽¹⁾.

والحقيقة هي أن إمكانية الاستقلال عن الدولة العثمانية لم تُطرح قبل اضطرابات عام 1919م، حيث كانت مصر تحت السيادة العثمانية، وكانت تدين بإخلاصها للحاكم العثماني، ولم يفكر الجمهور المصري في العزلة عن الدولة العثمانية، حيث كان ضرورياً للعالم الإسلامي.

في وقت الثورة العرابية كان السلطان عبد الحميد الثاني حكم (1876م — 1909م). قد بدأ في الترويج للوحدة الإسلامية باعتبارها السبيل للوقوف أمام الأطماع الغربية، وسعى نشر نفوذه الشخصي دولياً باعتباره "خليفة الإسلام" كان القصد من القومية الإسلامية أيضاً احتواء المفهوم المتنامي للعروبة والذي هدد بالمزيد من الانقسامات في الدولة العثمانية⁽²⁾.

كما اعتمد مصطفى كامل في البداية على الخديوي عباس والسلطان العثماني عبد الحميد في كفاحه لاستقلال مصر، كانا عباس ومصطفى كامل يُنلغا من العمر ثمانية عشر عاماً في سنة 1892م شاركوا في مشاعر الاستياء

(1)Andrew McGregor, op. cit., p. 201

(2)Andrew McGregor, op. cit., p. 164

من كرومر، وتزايد عدد المستشارين البريطانيين في وزارات الحكومة المصرية⁽¹⁾ أمام الدولة العثمانية، صاحبة السلطة الشرعية لمصر.

استاء السلطان عبد الحميد من الاحتلال البريطاني لمصر ودعم مصطفى كامل، وكان يعمل على إحياء الخلافة الإسلامية، وكانت بريطانيا تقلق بشده من هذا الأمر؛ لأن أكثر من 90% من المصريين مسلمون، كانوا عرضة للاستجابة إلى النداءات الإسلامية، كما كان الحال مع المسلمين الهنود، والبريطانيون قلقون من أي حركة يمكن أن تُضعف إمبراطوريتهم⁽²⁾.

مع اندلاع الصراع، ذهب الساسة الإنجليز إلى وسائل عديدة مكنتهم في نهاية المطاف من قطع الأسباب المتبقية للاتصال بين مصر والدولة العثمانية، وألزم الاحتلال رشدي باشا رئيس النظار على قطع جميع العلاقات مع الدول التي شاركت في الصراع مع إنجلترا منذ 5 أغسطس عام 1914م، وشمل خيار القطع تقييد التبادل ومنع القوارب والمراسلات. مما أدى إلى إحساس المصريين بالشك تجاه الاحتلال إلى إحساس بالازدراء العميق، على

(1)Goldschmidt Jr., Modern Egypt_ The Formation of a Nation State, op. cit., p. 55

(2)Goldschmidt Jr., Modern Egypt_ The Formation of a Nation State, op. cit., p. 56

أساس أن العلاقة المقيدة التي دفعت المصريين إلى صراع لم يكن لهم فيه عمل، أفضى دون شك إلى استيائهم من الاحتلال⁽¹⁾.

فأعلن الحماية البريطانية على مصر في 18 ديسمبر 1914م كضرورة عسكرية، وتم خلع الخديوي عن حكم مصر⁽²⁾، وفي 2 نوفمبر تم الإعلان عن الأحكام العرفية، وصارت السلطة والحكم بيد الجنرال ماكسويل رئيس السلطات الإنجليزية في مصر. وجاء الإعلان عن هذه الاختيارات من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات من الأعمال التعسفية، بإلقاء بضعة آلاف من رجال الحركة الوطنية في السجون، وزجهم في سجون غير إنسانية، أو طردهم إلى مناطق صحراوية بعيدة، أو مالطا، بينما علي فهمي تم القبض عليه وهو شقيق الرائد الراحل مصطفى كامل الذي قاد الحزب الوطني بعد رحيل محمد فريد من البلاد عام 1912م، وتم إغلاق جرائد الحزب الوطني المتبقية، وفرض قيود شديدة على الصحف الأخرى، ووصلت هذه الإجراءات إلى صورتها النهائية بالقرار البريطاني بإضفاء الشرعية على احتلالها للبلاد في 18 ديسمبر 1914م حين أعلن وزير الخارجية البريطانية إسقاط السيادة العثمانية عن مصر وإعلان الحماية البريطانية عليها، وحل في القاهرة محل المعتمد البريطاني الذي كان من ناحية الوضعية الدبلوماسية شأنه شأن سائر المعتمدين، أو قناصل

(1) يونان لبيب مرجع سابق، ص 404.

(2) محمد عبد الرحيم مصطفى بك، تاريخ مصر الحديث، ص 323.

عموم الدول الأخرى حل له منصب المندوب السامي The High commissioner الذي أصبح لصاحبه وضع متميز جديد⁽¹⁾.

وأعلنت بريطانيا في الثاني من نوفمبر 1914م، أنها سوف تتحمل المسؤولية في الدفاع عن مصر، حيث فرضت الأحكام العرفية. وأسّرت إنجلترا في السادس من الشهر نفسه إلى إعلان الحرب على الدولة العثمانية. وفرضت لندن الاحتلال على مصر في 18 ديسمبر 1914م من دون الرجوع إلى الحكومة المصرية. وهو ما تسبب في غضب الشعب المصري، وخاصة بعد أن أُلغيت وزارة الخارجية المصرية، وعُهد بمهامها إلى المندوب السامي البريطاني. وصارت مصر قاعدة للأعمال القتالية والحربية في البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾، وقد اتخذت بريطانيا هذا الموقف عندما دخلت الدول العثمانية الحرب كحليف لـ ألمانيا ضد بريطانيا⁽³⁾.

فالحماية إذن تضمنت سيطرة تامة على مرافق البلاد وعلى شؤونها الخارجية، أما الشؤون الداخلية فقابلة للمدّ والجزر حسب ما تفرضه الظروف المحيطة بالبلاد، فالحماية تأخذ أشياء كثيرة وتمنحها النزر اليسير، كما أنها

(1) يونان لبيب مرّجع سابق، ص 405.

(2) Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot, op. cit., p. 95

(3) Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot, op. cit., p. 95

كانت غامضة في نظر المصريين فما مدى علاقة مصر ببريطانيا أو ما هو وضع مصر الدولي بعد انفصالها عن الدولة العثمانية⁽¹⁾.

واستمر عباس حلمي في التحريض ضد بريطانيا من إسطنبول حتى عام 1914م من أجل تشجيع ثورة شعبية ضد البريطانيين في مصر وصدرت أوامر بإقالته⁽²⁾،

وبإعلان الحماية البريطانية على مصر دخلت البلاد في فترة مظلمة، استُبيحت فيها البلاد باسم الحرب وباسم الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية، وسُخّرت سلطات الاحتلال كل إمكانيات مصر لخدمة الأهداف العسكرية، وأقحمت البلاد في حرب لا مصلحة لها في خوضها وذلك الوقت قبضت إنجلترا على كل السلطة وألغت نظام الخديوية وأحلت محله نظام السلطنة الذي يستمد وجوده من قوات الاحتلال وسواء كانت مصر خديوية، أو سلطنة فلم يكن والي مصر يعترف بحقوق الشعب المصري، أو يشعر بمسؤوليته أمام الشعب لأنه كان يعتقد أنه سلطانه من الدولة العثمانية مباشرة في حالة الخديوية، ومن الحكومة الإنجليزية في حالة السلطنة⁽³⁾.

(1) محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 152.

(2) Andrew McGregor, op. cit., p. 203

(3) محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 155.

الجدير بالذكر أن السلطان العثماني محمد الخامس أعلن الجهاد ضد الحلفاء قوى بريطانيا، وفرنسا، وروسيا في منتصف نوفمبر 1914م وهذا أزعج لندن بشدة⁽¹⁾.

4.1.3 الثورة الشعبية 1919م الأسباب والنتائج:

4.1.3.1 أسباب الثورة الشعبية 1919م:

تتلخص أسباب الثورة البعيدة في الاحتلال (1882م - 1919م). وأسبابها القريبة في الحماية (1919م - 1914م). وأهمها:

أولاً: إعلان الأحكام العرفية منذ الحرب وحلول السلطات العسكرية مكان السلطات المدنية من الحكومة بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة ونفي الكثيرين، وتقييد حرية الاجتماع، وحرية الصحافة، والحرية السياسية⁽²⁾.

ثانياً: تعطيل الجمعية التشريعية وانتزاع حاصلات الفلاح وماشيته بثمان بخس وتجنيد 11200 مصري بأساليب كانت تدعو إلى الشكوى.

ثالثاً: السياسة القطنية التي كانت تتسبب بهبوط ثمن القطن وسوء حال الفلاح حتى اضطر إلى بيع ماشيته وحُلِّي امرأته ليتمكن من تسديد الضرائب⁽³⁾.

(1) Andrew McGregor, op. cit., p. 202

(2) محمد عبد الرحيم مصطفى بك، تاريخ مصر الحديث، ص 332.

(3) محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي، ص 238.

رابعاً: ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر⁽¹⁾، والقبض على الطلاب وسجنهم واضطهاد مباشر للشباب⁽²⁾.

خامساً: وعد بلفور: لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل منحت اليهود في 2 نوفمبر 1917م وعداً يجعل فلسطين وطناً قَومياً لهم، فعلت إنجلترا كل هذا مستهينة بأمر العرب، طارحة وراء ظهرها أمانى العرب في تحقيق حلمهم في الحرية والاستقلال⁽³⁾.

سادساً: نمو الطبقة الوسطى: وكان وراء اندلاع الثورة في 1919م عامل أساسي هو نمو الطبقة الوسطى بسبب هجرة قطاعات من عائلات صغار الملاك للمناطق الحضرية خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ومع تزايد الحاجة للمهارات التقنية والفنية التي صاحبت التوسع في مشروعات البنية التحتية، فإن العديد من أبناء هذه العائلات التحقوا بنظام التعليم والأخذ في التوسع وهو المكان الذي أصبحوا فيه أكثر راديكالية بفعل الأفكار الوطنية، وبينما كانت المشاعر الوطنية ملتزمة لدى سائر قطاعات مجتمع الطلبة، فإنها كانت في أوجها بين طلاب مدرسة الحقوق الخديوية⁽⁴⁾.

(1) Goldschmidt Jr.: A Brief History of Egypt, op. cit., p. 107

(2) محمد عبد الرحيم مصطفى بك، تاريخ مصر الحديث، ص 327.

(3) محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 157.

(4) Eric Davis, op. cit., p. 114

سابعاً: الدعوة للاستقلال والمنع البريطاني الحازم من ذلك:

للوصول إلى التحرر من الاحتلال البريطاني ذهب سعد زغلول ومعه عبد العزيز فهمي، وعلى شعراوي يوم 13 نوفمبر 1918م للقاء المندوب السامي البريطاني السير ونجت لطلب السفر إلى إنجلترا للتفاهم مع حكومتها للسماح لهم بالذهاب إلى فرنسا؛ لعرض موضوع تحرير مصر على مؤتمر الصلح في باريس، ولكن تم الرفض بناء على أنهم لا يمثلون كل الشعب المصري، فقرر سعد تشكيل هيئة تسمى "الوفد المصري" للمطالبة باستقلال مصر، وأن يتلقى الوفد على تفويضات من الشعب تعطيه الشرعية في تمثيل الأمة، وسارعت كل التكتلات الشعبية إلى التوقيع على هذه التفويضات، وبذلك صارت تلك الطليعة محور الحركة الوطنية لمدة 30 عاماً، لأنه صار مفوضاً ووكيلاً عن الأمة، ولذلك قبضت إنجلترا على سعد زغلول وبعض رفاقه، ودفنهم إلى جزيرة مالطا في 9 مارس 1919م، فاشتعلت الثورة⁽¹⁾ المطالبة بعرض قضية مصر على الجانب الفرنسي.

وكانت بريطانيا قد أصدرت العديد من إعلانات المبادئ خلال الحرب التي شددت على حقوق شعوب الشرق الأوسط في الاستقلال وتقرير المصير لمحاولة منع العرب من دعم عدوها تركيا العثمانية، وأعلن الرئيس الأمريكي

(1) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ص3.

ويلسون على النقاط الأربع عشرة للتأكيد على حق تقرير المصير، ومع ذلك، عندما انتهت الحرب، رفضت بريطانيا منح الاستقلال لمصر ومنعت الوفد المصري برئاسة الزعيم الوطني سعد زغلول من حضور مؤتمر فرساي⁽¹⁾، وكل ذلك مع إعلان ويلسن Wilson، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في أواخر الحرب، مبادئه المشهورة، التي تقضي بحق كل أمة في تقرير مصيرها بنفسها كان هذا هو السبب المباشر لقيام الثورة⁽²⁾.

وجرت المظاهرات وانتشرت على الفور في أنحاء البلاد، تلاها أعمال شغب، ثم نهب وعنف عشوائي تضمنت قتل جنود بريطانيين⁽³⁾.

غضب الشعب لنفي زعمائه، وكان هذا مبدأ انفجار القنبلة، إذ انتشرت حركة ثورية شديدة ضد الإنجليز، أفضت إلى حدوث اضطرابات متنوعة، بدأت في القاهرة، ثم عمّت جميع مديريات القطر، فاقتلعت السكك الحديدية، وقطعت أسلاك البرق والتليفون، وأضرب الطلبة وأغلقت المدارس، وأتلفت بعض مباني الحكومة، وأحرق أاثاثها، وأضرب موظفو الحكومة وبهذه الحركة العنيفة، دمرت بعض المحال التجارية الأجنبية في الأقاليم، وأحرق الخطر

(1) Eric Davis, op. cit., p. 113

(2) محمد عبد الرحيم مصطفى بك، تاريخ مصر الحديث، ص 332.

(3) M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p. 249

بالإنجليز خارج القاهرة، وقتل بعض الضباط البريطانيين، وكانوا عائدین إلى بلادهم من السودان لقضاء إجازتهم فيها⁽¹⁾.

يقول طارق البشري، أنه لم يرد في خيال الإنجليز عندما قاموا بنفي سعد زغلول وثلاثة من أصحابه، أنه سيعقبه خلال عدة أيام ما حدث هذا كله على هذه الرقعة من الاتساع التي تمتد من أقصى البلاد شمالاً إلى أقصاها جنوباً؛ شعب بأسره ينتفض ويقوم قومة رجل واحد، فقد فاجأت الثورة الثوريين كما فاجأت أعداءها⁽²⁾.

4.1.3.2 نتائج الثورة الشعبية:

1- إخراج الزعماء من السجن:

لم يتحمل المصريون أكثر، فخرجوا إلى ثورتهم في 9 مارس 1919م لتمثل كل الفئات الشعبية في الشارع المحتج، حتى تراجعت بريطانيا وأطلقت سراح الزعيم الوطني ورفاقه وسمح لهم بالسفر إلى باريس⁽³⁾.

2- تشكيل الحكومة ورفع الحماية:

أسفرت المحادثات عن إعلان الحكومة البريطانية تصريح 28 فبراير 1922م وعلى إثر ذلك تألفت الوزارة الجديدة، برئاسة ثروت باشا في أول

(1) محمد عبد الرحيم مصطفى بك، تاريخ مصر الحديث، ص 332.

(2) طارق البشري، دراسات في الديمقراطية المصرية، مصدر سابق ص 27.

(3) Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot, op. cit., p. 95, 96.

مارس 1922م ويتضمن هذا المشروع، إلغاء الحماية البريطانية على مصر، واعترفت فيه بمصر مملكة مستقلة ذات سيادة، وأعلن ذلك الاستقلال رسمياً في 15 مارس 1922م، وأصبح السلطان ملكاً على البلاد باسم حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول، على أن يكون الملك وراثياً في أسرته، وبذلك أصبح نجله سمو الأمير فاروق ولي عهد المملكة المصرية كما تقرر أن تصبح مصر حكومة دستورية⁽¹⁾.

كانت ثورة 1919م باكورة ثورات الشعوب المستعمرة بعد الحرب العالمية الأولى انتشرت موجتها، فشملت مصر كلها وبلغت أعماق الريف، وأظهر الشعب المصري بما كيف يكون ثائراً موحداً عنيفاً على خصومه، مهما هزت الثورة كل قوائم الاستبداد والاستعمار في مصر⁽²⁾.

4.2 دور محمد طلعت حرب باشا وبنك مصر في الحياة السياسية 1920م - 1941م

4.2.1 الواقع السياسي منذ نشأة البنك:

(1) محمد عبد الرحيم مصطفى بك، تاريخ مصر الحديث، ص 335.

(2) طارق البشري، مرجع سابق، ص 77.

في الواقع يمكن وصف السياسة المصرية بعد الحرب العالمية الأولى بأنها صراع ثلاثي على السلطة بين البريطانيين، والملك، والبرلمان⁽¹⁾، وخلال العصر الليبرالي في مصر، (1923م - 1952م). رغم تعدد الأحزاب السياسية والانتخابات والجلسات البرلمانية، وحرية الصحافة والجمعيات، تكرر تجاهل الدستور وتعليقه وحتى تغييره في بعض الأحيان. في جوهرها الممارسة الديمقراطية أصيبت بالشلل بشكل دوري؛ لأن أيا من حزب الوفد القومي الرئيسي في مصر ولا أي منظمة سياسية أخرى كانت قادرة على كبح هيمنة الملك، خلال هذه الحقبة أدارت أربع مجموعات بالتناوب الحياة السياسية في الدولة: القصر، الإنجليز، الوفد، وما يسمى بأحزاب الأقلية ولا سيما الحزب الدستوري الليبرالي والحزب السعدي وحزب الشعب وحزب الوحدة⁽²⁾.

بمجرد إعلان دستور عام 1923م حققت مصر سيطرة محدودة على شؤونها الداخلية⁽³⁾. كما أصبح الملك حلقة الاتصال بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأصبحت سياسة الحكومة في الإصلاحات الداخلية

(1) Elie Kedourie : Modern Egypt Studies in Politics and Society 1980 ,p. 43

(2) M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p. 286

(3) Eric Davis, op. cit., p. 125

تحقيق أكبر منفعة لأكبر عدد من السكان، وفي السياسة الاقتصادية الاتجاه نحو الاستقلال الاقتصادي للأسباب الآتية:

- خطر الاعتماد على الزراعة.
- ظهور مشكلة البطالة والاستغلال الاقتصادي⁽¹⁾.

كان هناك انقسام داخل الحركة القومية بين من رأى أن الهدف المباشر هو الحد من التأثير من رأس المال الأجنبي وأولئك الذين أرادوا إنهاء الاحتلال البريطاني والحد من نفوذ وقوة القصر⁽²⁾، وفي ظل النظام الملكي، ظلت زراعة وتصدير القطن هي أكبر قطاع في الاقتصاد على الرغم من النمو الصناعي الكبير، ولا سيما في مجال الغزل والنسيج خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، كبار ملاك الأراضي يهيمنون على المجتمع والسياسة، ويشكلون 43 في المائة من نواب البرلمان و58٪ من أعضاء مجلس الوزراء بين عام 1923م و 1952م⁽³⁾. وقد حافظت بريطانيا على درجة من السيطرة على الوضع العسكري والسياسي والاقتصادي للبلاد على الرغم من الاستقلال الإسمي، وكان التحرر الوطني هو القضية السائدة كرد فعل ضد البريطانيين، كانت

(1) مصطفى القوي، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، ص 191.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 124

(3) M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p. 318

هناك حركة وطنية نابضة بالحياة بقيادة حزب الوفد، اجتمع المصريون بشكل دوري للنضال ضد التدخل الاستعماري في القضايا المحلية⁽¹⁾.

4.2.2 طبيعة تعامل البنك مع الأحداث السياسية ونفوذه في الدولة:

كان من الطبيعي أن يحاول البنك تجنب التورط في السياسة وتجنب السياسات الحزبية والسعي بدلاً من ذلك إلى كسب التأثير في مراكز القوة التي لم يتم تحديدها مع أي منظمة سياسية، وهكذا حصل البنك على التمثيل في المجلس الاقتصادي المصري الذي تم تشكيله في عامي 1923م و 1926م على التوالي لتقديم المشورة للحكومة بشأن سياساتها الاقتصادية كما ضمن التمثيل في مكتب التجارة والصناعة وفي بورصات القاهرة للأوراق المالية والعقود الآجلة كما حظي البنك بنفوذ قوي في اتحاد الصناعات المصري⁽²⁾. كذلك وسَّع البنك من نفوذه داخل غرفة القاهرة التجارية وداخل فروعها في الأقاليم وبينما رفض بنك مصر أن ينطوي تحت لواء الوفد، أو أعدائه، فإن هذا لم يحل دون قيامه بالتأثير في البرلمان المصري المعاد تشكيله فبعد افتتاح البرلمان في 1924م، شكّل البنك مجموعته المؤيدة له داخل كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وبفارق كبير، تم انتخاب د. فؤاد سلطان بك نائب المدير التنفيذي للبنك رئيساً للجنة المالية بمجلس النواب، في حين حصل يوسف أصلان القطاوي

(1)M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p. 290

(2)Eric Davis, op. cit., p. 125

باشا نائب رئيس البنك على ثاني أعلى نسبة من الأصوات. كما تم ترشيح اثنين آخرين من المؤيدين المهمين للبنك وهما طاهر اللوزي، ومحمد سليمان الوكيل للجنة ذاتها، كذلك كان بنك مصر قادراً على تحصيل قدر من النفوذ داخل مجلس الشورى المصري، فقد انتخب محمد علوي الجزار بك مدير فرع البنك في شبين الكوم وكيلاً للمجلس، هو وأحمد زكي أبو السعود باشا في 1924م. هذا فضلاً عن انتخاب محمد طلعت حرب باشا رئيساً لأقوى لجان مجلس الشيوخ وهي لجنة المالية والتجارة والصناعة والجمارك، كما تدعم نفوذ البنك داخل مجلس الشيوخ بتسمية فؤاد سلطان مراقباً للجنة مؤتمر مجلسي النواب والشيوخ وعلاوة على نفوذه في المؤسسات الحكومية المرتبطة بها داخل البرلمان المصري⁽¹⁾.

4.2.3 محمد طلعت حرب باشا بين البنك والسياسة:

أشرف محمد طلعت حرب باشا على أعمال البنك في حرص وتبصر وابتعد به منذ يومه الأول عن زحام السياسة والحزبية اتباعاً للحكمة المأثورة: "لكل عمل رجال" بل لقد فتح أبوابه لخدمة المصريين عامة على السواء ولاحت له تباشير النجاح وأصبح موضع تقدير وثقة كل حكومة مصرية وصديقاً لكل الأحزاب السياسية المختلفة المبادئ والمشارب - التي كانت قائمة واستحوذ على ثقة مواطنيه وأقبلوا عليه معترزين فخورين فزادت ودائعهم وزاد رأس مال البنك فترة بعد فترة حتى بلغ مليونين من الجنيهات وخطبت

(1)Eric Davis, op. cit., p. 125

ودّه البنوك التي كانت تناهضه وانتشرت فروعه وصار له مراسلون في أنحاء الأرض⁽¹⁾. كان محمد طلعت حرب باشا محترفاً اقتصاداً، لكن محمد طلعت حرب باشا كان مضطراً أحياناً لاحتراف السياسة من باب الاقتصاد في المقام الأول، وخاصة عندما بدأت المشاريع الاقتصادية تحتاج إلى رأس المال والخبرات الأجنبية، يقول فتحي رضوان: "محمد طلعت حرب باشا السياسي يتبدى أعماله بالتفاوض والتفاهم مع رجال الحكومات الإنجليزية والفرنسية من أجل إقامة شركات الغزل والحريير الصناعي، والصباغة، والطيران، والملاحة البحرية، ولا أظن أنهم - الإنجليز - سمحوا بإنشاء شركة مصر للطيران وشركة مصر للملاحة البحرية إلا لعلمهم بأن هاتين الشركتين لن تكونا سوى نواة صغيرة تهدد لهم مصلحة لا في الجو ولا في البحر، وأنهم سيكسبون منها طائراهم وسفنهم القديمة، وبيع خبرتهم الفنية"⁽²⁾. كان محمد طلعت حرب باشا مدير بنك مصر وأبو المشروعات المالية والاقتصادية في مصر يريد أن يربأ بنفسه، أو بعبارة أخرى يريد أن يربأ ببنك مصر وملحقاته عن أي نزاع سياسي على العموم، أو حزبي على الخصوص، طلباً للسلامة وإيثارا للعافية⁽³⁾، وقد جاء في خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على

(1) محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مرجع سابق، ص 8.

(2) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 83.

(3) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 109.

تأسيس بنك مصر ما معناه إبعاد البنك عن مضمار السياسة والاهتمام بالجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والتكافلية⁽¹⁾.

4.2.4 دعم الساسة في المدن والقرى لبنك مصر:

خلال فترة توسعها الأولى بين عامي 1920م و 1922م استفاد بنك مصر من التضامن الطبقي الذي ظهر لفترة مؤقتة بعد ثورة 1919م والطابع غير المتميز للاقتصاد المصري، الفترة الثانية لتوسع بنك مصر عامي 1923م و 1930م شهد تباطؤاً في معدل النمو في رأس المال والودائع. خلال هذه الفترة، تم تشكيل شركات "مصر" شهدت هذه السنوات مزيداً من تفكك الحركة القومية المصرية وإضفاء الطابع المؤسسي على صراع السلطة الثلاثي بين البريطانيين والقصر والحركة القومية التي ابتليت بها السياسة المصرية قبل ثورة 1952م⁽²⁾. وقد وجد بنك مصر دعماً قوياً لدى البنية التحتية السياسية في الأقاليم فعلى سبيل المثال قررت مجالس المدن والقرى في 1920م تحويل حساباتها من البنك الأهلي المصري إلى بنك مصر، وتحليل تركيبة هذه المجالس يتضح لنا الكيفية التي تمكن بها بنك مصر من توسيع أنشطته التجارية بمثل هذه السرعة في الريف خلال عشرينيات القرن العشرين فالداعمين للبنك

(1) محمد طلعت: خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 141.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 124

سيطروا على المجالس المحلية في محافظتي المنيا والغربية، اللتين أصبحتا ثمثلان أهم مركزين لأنشطة البنك التجارية كما كان البنك يحظى بتمثيل قوى في مجالس محافظات ومدن أسيوط والفيوم وبني سويف هذا علاوة على أن البنك دعم موقفه في الأقاليم من خلال قيامه بتعيين أبناء الأعيان المحليين في فروعهم ومكاتب شركائه فيها⁽¹⁾. في عام 1925م سحبت مجالس المقاطعات والبلدات أموالها من البنك الأهلي المصري وفتحت حسابات لدى بنك مصر ومع ذلك، لم يربط محمد طلعت حرب باشا بنك مصر بشكل وثيق مع الوفد⁽²⁾. وقد عمل بنك مصر لتحقيق بعض النفوذ داخل عدد من الوزارات، لا سيما المهمة منها لأنشطته التجارية كوزارات المالية، والزراعة، والنقل ذلك أن هذه الوزارات كانت تسيطر على القرارات المتحكمة في إنشاء أنواع معينة من الشركات المساهمة كما كان الوزراء عادة ما يُعرض عليهم مناصب في مجالس إدارات شركات مصر بعد استقالتهم، أو تقاعدهم من مناصبهم في مقابل الحصول على دعمهم السياسي خلال وجودهم في مناصبهم، وهي السياسة التي أضحت يُعَوَّل عليها كثيراً خلال ثلاثينيات القرن العشرين مع التوسع الكبير الذي شهدته مجموعة شركات مصر وحجم الأرباح الكبيرة، ونظراً؛ لأن

(1)Eric Davis, op. cit., p. 126

(2)M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p326 .

هذه المناصب الإدارية أصبحت ذات عائد كبير، فقد أصبحت محل نظر كل قطاعات الطبقة العليا⁽¹⁾.

4.2.5 الانزلاق في السياسة من خلال شركة الملاحة والطيران:

أثبتت سياسة عرض المناصب على الوزراء السابقين سواء في مجلس إدارة البنك، أو تلك الشركات التابعة له في بعض الأحيان نتائج عكسية منذ ذلك الحين لأنه لا يمكن استيعاب جميع الوزراء⁽²⁾. على الرغم من أن أنشطة محمد طلعت حرب باشا وزملائه في مجموعة شركات مصر منحت المزيد من الثقة بالنفس للقضية القومية في الدول العربية خارج مصر، إلا أنها خلّفت مشاكل جديدة لبنك مصر من خلال انزلاقه بصورة أكبر لعالم السياسة في مصر بين الدول العربية. فقد أدى تأسيس شركتي مصر للملاحة والطيران أن على البنك القيام بدور أكثر نشاطا في الحياة السياسية المصرية للدفاع عن مصالحه في وجه مُنافسيه من أمثال أمين يحيى، وإسماعيل صدقي، وأحمد عبود. هذا فضلا عن أن الترحيب الحار الذي لاقاه البنك من قبل الأعيان العراقيين والفلسطينيين والنظر إليه باعتباره مؤسسة معادية للإمبريالية أدى لتعريف البنك على أنه جزء من الحركة القومية العربية زاد من تعقد الأمور فيما يتعلق بموقف البريطانيين تجاه البنك.

(1) Eric Davis, op. cit., p. 126

(2) Eric Davis, op. cit., p. 133

4.2.6 تأثر بنك مصر بسبب الأوضاع السياسية المفتعلة في الحرب العالمية واستقالة حرب:

في الأسابيع القليلة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية بدأت بوادر أزمة في بنك مصر، حيث تكالب عشرات الألوف من المودعين على سحب أموالهم وودائعهم من البنك، بل إن الغريب في الأمر هو مسارعة صندوق توفير البريد الحكومي إلى سحب كافة ودائعه من بنك مصر وحده، بالرغم من أن ودائعه في البنك الأهلي كانت أضعاف ما كان موجوداً في بنك مصر، ذهب طلعت حرب لمقابلة وزير المالية المصري حسين سري باشا لحل هذه المشكلة، وطلب منه إما أن تُصدر الحكومة بياناً بضمان ودائع الناس لدى البنك، أو أن تحمل البنك الأهلي على أن يقرض بنك مصر مقابل المحفظة، أو أن تأمر بوقف سحب ودائع صندوق توفير البريد، لكنه الوزير رفض الطلب - بإيعاز من علي ماهر باشا الناقم على طلعت حرب بسبب دعمه لمصطفى النحاس - وطلب إليه أن يتنحى عن إدارة البنك مقابل إنقاذ البنك من أزمته!. وبالفعل قدم طلعت حرب استقالته التي فوجئ بها الرأي العام المصري، وأثر الإبقاء على تاريخه عن إدارة البنك الذي أنشأه ورأسه. ويؤكد سكرتيه الشخصي أن العبارة الوحيدة التي خرجت من فمه وهو يغالب دموعه كانت: "لقد مت ولم أُدفن!", ونقل بعض المقربين منه قوله عندما ترك بنك مصر: "الحمد لله.. فليبق بنك مصر، وليذهب ألف طلعت حرب".

وجاء في مذكرات محمد فرغلي باشا بل إن البنك الأهلي في اجتماع مجلس إدارته، وكنت أحد أعضائه عرض محافظه الإنجليزي تقديم مساعدة 3

ملايين جنيه إلى بنك مصر لإنقاذه من أزمته، والغريب أن بعض أعضاء المجلس من المصريين، عارضوا في تقديم هذه المساعدة، وأذكر أن المحافظ الإنجليزي قال لهم: "إن نجاح بنك مصر في الخروج من أزمته هو نجاح لنا جميعاً، وأن فشله سيُعَرِّض الاقتصاد المصري إلى كارثة مُحَقَّقة وهذا يُعد فشلاً للبنك الأهلي في القيام بواجبه".

وعندما أتت الوزارة الجديدة استدعى حسين سري باشا بصفته وزيراً للمالية طلعت حرب وأبلغه أن الحكومة مضطرة للتدخل لحل أزمة البنك حرصاً على مصلحة المساهمين فيه، وفي شركاته، وأنها - أي الحكومة - ترى أن الحل هو استقالة طلعت حرب وإذا لم يفعل ذلك ستجد الحكومة نفسها مضطرة على سحب ودائعها من البنك.

وإني لأتصور مقدار الذهول والألم اللذين ألما بالرجل الكبير حين سماعه هذا التهديد وخرج طلعت حرب يفكر في الأمر وما كان بمُحِبِّ للمنصب، أو حريصاً على البقاء فيه، لكن عزَّ عليه أن يعامل هذه المعاملة بعد أن أمضى ما يقرب من عشرين عاماً يبنى هذا الصرح الشامخ.⁽¹⁾

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية قامت بريطانيا على الفور بتعليق رحلات مصر للطيران إلى العراق التي كان فيها التعاطف مع الألمانين على أشدِّه. كما كان يمكن للمرء أن يخمن أن انغماس البنك في الشؤون السياسية

(1) محمد أحمد فرغلي باشا، عشت حياتي بين هؤلاء، الناشر الأهرام، 1984م.

العربية كان أحد الأسباب وراء رفض البنك الأهلي المصري تقديم المساعدة لبنك مصر خلال أزمة 1939م، وكان التداعي السلبي الثاني من جراء عمل بنك مصر على الساحة الاقتصادية العربية حاجته لزيادة دوره على الساحة السياسية الداخلية. فاستراتيجية بنك مصر لتأسيس شركات تابعة للمجموعة في الدول العربية كانت تهدف بالأساس للترويج للمجموعة ومنتجاتها في حين حل غرض تحقيق أرباح من الشركة الجديدة في المرتبة الثانية⁽¹⁾.

وقامت الحكومة بإنقاذ الموقف بإصدار مرسوم- بقانون- لحماية البنك والمالية مقابل استقالة حرب من البنك، علمت الحكومة أن تَسْرِبَ نبأ الاستقالة سيؤدي إلى تهافت العملاء على سحب ودائعهم، وإن توقف البنك عن الدفع ستكون كارثة لا تقتصر على البنك، بل ستحقيق بالاقتصاد المصري في ذلك الوقت الدقيق. فاتخذت الحكومة إجراء عاجلاً مكنها فوراً من مساندة البنك بأن استصدرت في 9/9/1939 المرسوم بقانون رقم 100 لسنة 1939م الذي يأذن للحكومة في اتخاذ التدابير المالية الكفيلة بحماية المالية العامة والخاصة. ونصوصه كما يلي:

مادة: 1- يؤذن الحكومة بأن تأخذ عند الحاجة من المال الاحتياطي للدولة، المبالغ اللازمة للمصروفات المقررة بالميزانيات، أو بالاعتمادات الإضافية، وأن تتخذ التصرفات اللازمة لذلك.

(1) Eric Davis, op. cit., p. 190

مادة: 2- يؤذن الحكومة كذلك بأن تتخذ التدابير المالية التي تكفل حماية الثقة المالية في الشؤون المالية العامة والخاصة معا، وقد نشر في الوقائع المصرية في 14/9/1939⁽¹⁾.

وقد اشترطت الحكومة تقديم محمد طلعت حرب باشا لاستقالته، فقبل على الفور، وبعد استقالة طلعت حرب، تولى حافظ عفيفي رئاسة البنك. كما أصبح عبد المقصود أحمد وهو شاب صغير من وزارة المالية، مديراً تنفيذياً للبنك، وكانت السلطة كلها قد تركزت مع عفيفي، وطيلة عام 1940م. ولإقالة عشرة البنك قدمت الحكومة للبنك قرضا قيمته 2 مليون جنيه مصري للوفاء بالتزامات البنك العاجلة على أن يقوم بسداده من أرباحه المستقبلية. وفي المقابل، تم الاتفاق على تسييل كل شركات مصر غير الراجعة طوعاً مع الالتزام بعدم تكوين شركات جديدة، كما حصلت الحكومة على حق النقص فيما يتعلق بأي تعيين لمجلس إدارة البنك على أن يحضر مفوض عنها اجتماعات المجلس كمستشار وللقيام ببعض الأعمال⁽²⁾.

وافقت الحكومة المصرية في عام 1941م على مساعدة البنك، ولكن بشرط أن يتوقف عن أي نشاط آخر يهدف إلى إنشاء مؤسسة صناعية جديدة⁽³⁾ بصدور القانون (40 لسنة 1941م). خاص بتدخل الحكومة لدعم

(1) على محمد سالم، مرجع سابق، ص 22، 21.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 167

(3) Eric Davis, op. cit., p4 .

بنك مصر كشركة مساهمة مصرية وتضمنت نصوصه تدابير دعم بنك مصر، وهذه التدابير شقان: الأول: تدابير مالية، الثاني: تدابير تنظيمية في البنك وشركائه⁽¹⁾.

4.3 الأوضاع الاقتصادية في عصر محمد طلعت حرب باشا:

4.3.1 إغراق الخديوي لمصر بالديون:

الخديوي إسماعيل حكم مصر من عام 1863م إلى عام 1879م وجعل مصر بؤرة استيطانية لأوروبا⁽²⁾، فبعد ما يقرب من ثلاثين عاماً على وفاة محمد علي، كانت الأزمة المالية الحادة ذريعة للتدخل الأجنبي الذي أدى في النهاية إلى احتلال عسكري بريطاني لمصر استمر سبعين عاماً⁽³⁾. تم عزل الخديوي عن حكم مصر وصار بدلاً عنه ابنه توفيق في 29 يونيو 1879م، وبلغت ديون مصر حوالي مائة مليون جنية يتفق الجميع على أن إسماعيل قد

(1) على محمد سالم، مرجع سابق، ص 130.

(2) Robert L. Tignor, op. cit., p. 196.

(3) Khaled Fahmy: All the Pasha's Men: Mehmed Ali His Army and the Making of Modern Egypt, op. cit., p.13

أغرق البلاد في الديون⁽¹⁾، عندما جاء الخديوي إسماعيل في عام 1862م إلى عرش مصر شرع في برنامج تحديث مصر مع تجاهل تام للتكاليف، فقام ببناء السكك الحديدية والموانئ وأنظمة التلغراف والعديد من المرافق الحديثة الأخرى، مع تحسين الزراعة والتجارة في البلاد بشكل كبير، لكن هذه الإنجازات أدت إلى إفلاس وتدمير الدولة بوقوعها في فخ الاستدانة من الخارج بفوائد كبيرة، كان لابد من سداد الأموال التي قدمها الرأسماليون الأوروبيون الذين تدخلوا بشكل سافر في الشؤون الداخلية للبلاد⁽²⁾. حتى ذلك الوقت كانت مصر تمتلئ بالأجانب من كافة الجنسيات الذين قدموا إليها مع بداية تولي محمد علي الحكم مصر 1805م، وكانت الامتيازات الأجنبية قد جعلتهم بمثابة دولة داخل الدولة، اشتروا الأرض وفتحوا الاستثمارات وأنشأوا المصارف، وضاربوا في البورصة، ومارسوا النهب المرتب لمصر وكانت الإسكندرية هي المدينة التي اختارها هؤلاء الأجانب مركزاً ومقراً لنشاطاتهم التجارية والمالية⁽³⁾.

4.3.2 إنشاء أول بنك وإدارة العملة المحلية المصرية:

(1)Goldschmidt Jr., Modern Egypt_ The Formation of a Nation State, op. cit., p. 46

(2)Donald Featherstone, Tel El-Kebir 1882: Wolseley's Conquest of Egypt, p. 7 Robert L. Tignor, op. cit., p. 196.

(3) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 21.

حاول محمد علي إصلاح العملة، وكان آخر ما لجأ إليه في هذا الصدد أن أشرك بعض كبار التجار في إنشاء مصرف يقوم بأعمال المصارف فيخدم الحكومة وأغراضها وقد تم بالفعل إنشاء (بنك الإسكندرية) في عام 1842م بمساعدة الأجانب⁽¹⁾.

ولا شك أن العملة أصبحت عمود السياسة الاقتصادية، ففي ظل الاقتصاد المالي الحديث لم يخل الجميع من المعاناة يومياً من تراوح المال بين ارتفاع وانخفاض، وأصبحت العملة لا تغيب عن أنظارهم، وأصبحوا يحسبون حساب تأثير التضخم على دخلهم الحقيقي مسبقاً، وصار الرجال والنساء في كل مكان يعتبرون استقرار سعر العملة الحاجة العليا في المجتمع الإنساني⁽²⁾. وقد لامست الحكومات الوطنية، بشكل عام، سياساتها مع الحاجة إلى حماية العملة، ولا سيما تلك السياسات التي تتعلق بالتجارة الخارجية، والقروض والصيرفة وسوق العملات⁽³⁾، وكان مقر البنك في الإسكندرية وهي مركز الحركة التجارية وبها ديوان التجارة والمبيعات، وموطن كبار التجار الأجانب الذين يتعاملون مع محمد علي، وللبنك فرع في القاهرة ووكيل يشرف عليه، وكان الغرض من إنشائه محاربة تدليس العملة، وكان محمد علي حريصاً في

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 471.

(2) كارل بولاني، مرجع سابق، ص 97.

(3) كارل بولاني، مرجع سابق، ص 101.

هذه التجربة، وقد بلغ حرصه- رغم مشاركته في رأس المال بأكثر من نصفه- أنه ما كان ينتظر ربحاً، أو يقع في خسارة، وتحصل محمد علي بعد سنتين- وهي مدة التجربة- على رأس المال الذي اكتتبت به الحكومة بعد أن قام البنك بكل أنواع الأعمال التجارية والمالية طوال مدة عمله التي عهد بها إليه وقام بتصفية البنك⁽¹⁾.

4.3.3 بداية إنشاء البنوك في مصر:

وفي عهد الخديوي سعيد وجدت بعض البيوتات المالية الأجنبية في مصر، لتسهيل عملية الاقتراض، وخاصة المشروعات الحكومية ولذلك أنشئ البنك المصري عام 1856م بأمر من الوالي، وبعد مضي عامين (1858م) حصل أمريكي يُدعى اليكسانيان Alexanian على امتياز استغلال ودائع بيت المال ما يعود على الحكومة بفائدة على أن يفرضها هذا الشخص بربح 10%، ولكن علماء الأزهر احتجوا على هذا العمل لأنه مناف للدين، وكان هذا الحادث مشجع للمدنيين على ألا يدفعوا ما عليهم من الديون، فلم يستطع صاحب الامتياز الحصول عليها، ومن ذلك الوقت اقتضت عملية الإقراض على الحكومة فقط حتى عام 1880م التي تقرر فيها الفائدة القانونية

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 472:

في نص القانون⁽¹⁾. كان من الطبيعي أن يواكب تطور النظام المصرفي في مصر التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان الجهاز المصرفي الموجود بمصر جهازاً بدائياً يتألف من عدد من البنوك الخاصة لتزويد الوالي والأغنياء بالائتمان المصرفي، ثم ظهرت البنوك الاستعمارية التجارية Colonial Banks لتمويل التجارة الخارجية، وتخصص بعضها في العمل في مصر، بينما امتد نشاط البعض الآخر إلى المشرق العربي والبحر المتوسط، وظل تعامل هذه البنوك - حتى مطلع القرن العشرين - قاصرة على الحكومة، والشركات الأجنبية الكبرى، وتجار القطن، والمستوردين، وكان المصريون يعزفون عن التعامل معها، ويفضلون التعامل مع المرابين - الذين كانوا بدورهم من الأجانب - . ومع تزايد أهمية القطن في الاقتصاد المصري، وتنفيذ مشروعات الري ومدّ شبكة الخطوط الحديدية لتربط البلاد من أقصى الصعيد إلى الإسكندرية، أقبل الأثرياء والشركات العقارية على استصلاح الأراضي، ووجدت البنوك العقارية الجديدة في الإقراض بضمان الأراضي استثماراً مجزياً للأموال، وخاصة أن نشاطها كان يحتمي بالمحاكم المختلطة⁽²⁾.

4.3.4 نوع الجهاز المصرفي في مصر وعدد الشركات والمبالغ المالية:

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 473.

(2) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 15.

وظل الجهاز المصرفي بدائياً، فلم تظهر بنوك متخصصة للإقراض الصناعي، أو الزراعي، أو بنوك إقليمية، كما لم تظهر بنوك الاستثمار والأعمال، ولا البيوت المالية المتخصصة في خصم الأوراق التجارية وإصدار الأوراق المالية وضمنان الإصدار، فمثل تلك المؤسسات لا تظهر إلا في البلاد التي يتمتع اقتصادها الوطني بقدرٍ من الحرية، ولم يكن الاقتصاد المصري إلا اقتصاداً تابعاً، حددت القوى الإمبريالية دوره في إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة، ومن ثم تأخر ذلك التطور في مصر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾. وكان عدد الشركات التي تكونت في مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر 78 شركة برأس مال مدفوع وسندات قيمتها 21167575 جنيهاً، منها 45 شركة أجنبية برأس مال وسندات قيمتها 19108893 جنيهاً وهذا المبلغ جُلب من الخارج، وأما الشركات الباقية وعددها 33 شركة فهي شركات صغيرة رأس مالها محلي لا يتجاوز 2850682 جنيهاً، وهذا دليل قاطع على ضخامة رأس المال الأجنبي في تلك الفترة، وعلى سرعة ونشاط تكوين تلك الشركات⁽²⁾. كانت الشركات الإنجليزية أكثر عدداً، فنجدتها مُمثلاً في البيوت المالية والمصارف، وفي شركات الرهن العقاري، والشركات الصناعية والتجارية، والنقل وإصلاح الأراضي، وكان ذلك بحكم العلاقة السياسية بين مصر

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 15.

(2) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 476.

وإنجلترا، ومن أهم الشركات التي تكونت حتى سنة 1902م برأس مال إنجليزي هي: "البنك الأهلي المصري، البنك الزراعي المصري، بنك الرهونات المصرية، البنك الإنجليزي المصري، شركتان لغزل القطن ونسجه، شركتان للفنادق، شركتا الملح والصودة وغيرها"⁽¹⁾.

4.3.5 إنشاء فروع بنوك أوروبية:

وكان من نتائج إقبال الخديوي إسماعيل على إنفاق المال: أن أقامت بعض البنوك الأوروبية عدداً من الفروع لها في مصر، حتى تصبح أكثر قرباً من السلطة فتستعملها لضرورتها وحاجاتها في سرعة أخذ الفرص الاستثمارية التي تعود عليها بالربح؛ ومن تلك الفروع:

- **البنك المصري الإنجليزي:** تأسس في سنة 1864م برأس مال قدره 1500000 جنيه وهو يخضع للقوانين الإنجليزية، وهو بنك خاص بالسلطة، واستطاع أن يقرض إسماعيل بدون وسيط.
- **البنك الإمبراطوري العثماني:** تأسس فرع له في مصر في سنة 1867م، وقد أقرض الخديوي في نفس السنة مبلغ قدره 2080000.
- **بنك مصر:** وفي سنة 1867م أيضاً أعيد تأسيس بنك مصر من جديد.

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 480.

- بنك الإسكندرية التجاري تكوّن في سنة 1868م.
- البنك الفرنسي المصري: تأسس في سنة 1868م أيضاً.
- بنك الكردي ليونيه: فتح له فرعاً في سنة 1872م في الإسكندرية وآخر في سنة 1875م في القاهرة.
- بنوك خاصة: شجعت هذه الحركة اليهود على استحداث فروع لبنوك لهم تقوم بأعمال الإقراض مثل البنك العقاري المصري.

4.3.6 أعمال البنوك في مصر:

ولقد أسهمت تلك الفروع البنكية في مساعدة الحكومة بما احتاجت إليه من المال واتصلت مع الخارج بعلاقات مالية- وخاصة مع البيوتات المالية في باريس ولندن-، كما أن أكثرها اتصل بالعاصمتين سابقة الذكر بالمبادلة السريعة عن طريق استخدام البرق (التلغراف) في عملياتها، وهذا يعطينا صورة واضحة عن مقدار أهميتها من الجهة والدور الذي لعبته من جهة أخرى⁽¹⁾. غير أن عدم إلمام المصريين آنذاك بأعمال المصارف واستخدام اللغة الأجنبية في المعاملات والمكاتبات وتمتع الأجانب بالامتيازات المختلفة، كل هذه عوامل جعلت المصريين موضع الاستغلال، وخرجت أراضٍ كثيرة من أيديهم، وإلى جانب المصارف المعروفة كان المقيمون الأجانب يقرضون الفلاحين بفوائد

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 474.

باهظة واشتدت عملية التسليف بعد هبوط أسعار القطن على إثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، كما تشددت حكومة إسماعيل في جباية الضرائب الكثيرة وأحياناً في غير المواعيد الملائمة مما يدفع بالملاك إلى الاقتراض ورهن أملاكهم مقابل ذلك، وكان أول مصرف تأسس على نظام شركات الخاصة هو Bank of Egypt، ثم جاءت حاجة الحكومة في عهد إسماعيل إلى الأموال حافزة على إنشاء كثير من البنوك، وعن طريقها تدفقت ملايين الجنيهات إلى مصر على هيئة قروض الحكومة حيث وصل الدين العام في نهاية الفترة التي نحن بصدددها إلى مائة مليون من الجنيهات، وإلى جانب المصارف تكونت شركات مختلفة للقيام بالخدمات العامة وبعض الأعمال الصناعية⁽¹⁾.

في عام 1877م كانت الأزمة المالية في أشد مراحلها، وامتنعت الحكومة عن الاستدانة، كما أن اهتمامها كان مقصوراً على إيجاد طرق لحل الأزمة، وأدى هذا إلى أن تتوجه البنوك الأجنبية في مصر إلى سياسة جديدة وتحول خطتها التي كانت تعتمد على قروض الحكومة فقط، فالتجّمت إلى أن تنزل ميدان أعمال البنوك البحتة، وتوجه نشاطها إلى السوق الداخلية، وسلكت في الاستغلال وجوهاً مختلفة كالآتي:

(1) راشد البراوي، ومحمد حمزة عlish، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 107.

- 1- **المصارف التجارية:** وهي البنوك التي تقوم بأعمال الخصم والقروض بضمان، والإيداع إلى غير ذلك من أعمال المصارف.
- 2- **مصارف الرهن العقاري:** تكونت شركات غرضها تقدم أموال بفائدة لا تزيد عن 9 % حسب القانون بشرط رهن العقار ضماناً لما تقرضه من مبالغ.
- 3- **المصارف الزراعية:** وهي شركات تكونت للحصول على امتياز إصلاح الأراضي البور القابلة للزراعة، وبعد إصلاحها واستغلالها توزع على الفلاحين المصريين.
- 4- **شركات النقل:** تكونت شركات متنوعة للنقل بعضها يتصل بالنقل داخل القاهرة والإسكندرية مثل: "شركات الترام" وبعضها يتصل بإنشاء السكك الحديدية، وربط البلاد بعضها ببعض الآخر، وبعضها خاص بمد خطوط التلفونات في أنحاء البلاد، وبعضها خاص بإصلاح الموانئ حتى تزداد حركة الملاحة بها، وكل ذلك ساعد على سهولة النقل فنهضت البلاد نهضة سريعة الاتصال.
- 5- **الشركات الصناعية والتجارية:** وهي الشركات التي تكونت لثسهم في النهضة الصناعية في مصر مثل شركات السجائر وعمل البيرة، والملح، والصودا، وتكرير السكر، وإنشاء الفنادق وإدارتها، وحلج وغزل، ونسج القطن، وكذلك الشركات التجارية التي تقوم بالصادرات المصرية والواردات، وتعمل على زيادة العلاقات التجارية بين الدول.

6- شركات البناء: شركات تكونت للنهوض بأحوال المدن، والعمل على إنشاء منازل ضخمة صالحة للسكن تتوافر فيها كل وسائل الراحة⁽¹⁾.

4.3.7 الأجانب وعلاقتهم بالاقتصاد المالي وحال السكان المصريين:

وكان تقدّم الزراعة والعمل على إصلاح الأراضي ونمو التجارة المصرية الخارجية واتساع السوق الداخلية نوعاً ما بسبب تحسن مستوى المعيشة عن ذي قبل من الأسباب التي شجعت الأجانب على استثمار أموالهم في هذه النواحي، وساعد على ذلك الاستقرار السياسي بعد الاحتلال البريطاني، وانتشار الأمن والنظام وسيادة القانون، والواقع كان المجال شبه محترق للأجانب الذين سيطروا على الأعمال العامة، والصناعية، والتجارية وعلى حياة البلاد الاقتصادية بشكل لا نظير له من قبل، لأن رؤوس الأموال الوطنية كانت ضئيلة المقدار، وحين كثرت فضل أربابها استغلالها في شراء الأراضي وإقامة المباني، وهكذا ابتعد المصريون عن الميادين التي تدر الأرباح الكبيرة واستفادت البلاد من رؤوس الأموال الأجنبية؛ لأنها ساهمت بنصيب في تنفيذ المشروعات العمرانية والاقتصادية، غير أن هناك ناحية أخرى لهذه الصورة حيث أقبلت الأموال الأجنبية واشتغلت في أعمال الإقراض والرهن، وتوسع المصريون في الاستدانة ونتج عن ذلك ازدياد عبء الديون على البلاد، وخروج مساحات واسعة من الأراضي إلى أيدي الأجانب من أفراد وشركات، ورهن مساحات

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 475.

أكبر للمُقْرِضِينَ وهنا نشأت مشكلة خطيرة تحملت بها البلاد الكثير من التضحيات، وقد اعتاد الفلاح بسبب فقره أن وليَّ وجهه شطر المرايين من اليونانيين وسواهم للحصول على حاجته من المال، فالفوائد كانت تتراوح أحياناً ما بين 3 و 5% في الرهن، وفي عام 1880م بدأت بنوك الرهن أعمالها في مصر، وساعدها على ذلك استقرار نُظْم حيازة الأرض⁽¹⁾.

وشهدت العشرين سنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى توغُّل رؤوس الأموال الأجنبية في الشؤون المالية المصرية حتى لقد أصبحت أغلب الأعمال الصناعية والتجارية في أيدي رأسماليين من الأجانب هكذا كانت الحالة قبل وقوع الحرب العظمى: الأموال الأجنبية تتدفق إلى البلاد، والمصريون حكومة وشعباً عاجزون عن سداد ما عليهم من ديون، وكان من الصعب على مصر أن تتخلص من هذه الحال إلا بعد سنوات طويلة يصْحَبُها الرخاء والانتعاش⁽²⁾. والأموال الأجنبية التي استغلت في الأعمال الصناعية والخدمات العامة وشركات الأراضي والنقل والمصارف المختلفة كانت قليلة القدر حتى عام 1883م، ولكن بدأ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بنسبة كبيرة منذ عام 1882م، وتزايدت كثيراً وارتفعت قيمتها منذ مستهل القرن العشرين، ويرجع

(1) راشد البراوي، ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 175.

(2) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 488.

تدفق هذه الأموال الأجنبية إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، فمن حيث الأولى نلاحظ أن أغلب بلدان أوروبا أخذت بأسباب الانقلاب الصناعي في أواخر القرن التاسع عشر متأثرة بالرخاء العظيم الذي تمتعت به إنجلترا، ولهذا كانت صناعاتها في حاجة إلى الأموال لتغذيتها، فلما نمت هذه الصناعات واستقرت إلى حد كبير، اتجهت الأموال إلى البلاد التي كان مجال الاستثمار فيها واسعاً وحيث الفائدة المنتظرة أكبر، أما الأسباب الداخلية فكثيرة ففي هذا العصر تزايد عدد السكان في مصر وبدأت نهضة اقتصادية واشتدت الحاجة إلى تنفيذ الكثير من المشروعات العامة التي تتصل بالنقل والمواصلات وإنارة المدن ومدّها بالمياه وغير ذلك، وهذه المشروعات الغرض الأساسي منها خدمة الشعب، وينبغي أن يحصل الشعب على هذه الخدمات بأقل الأثمان، ولهذا تتولاها في العادة الحكومات، أو الهيئات المحلية، ولما كانت الحكومة مقيدة بالاتفاقيات الدولية من الناحية المالية نراها عجزت عن القيام بهذه المشروعات فعملت على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وعهدت إلى الشركات الأجنبية بأعمال مختلفة⁽¹⁾.

وكان من آثار الزيادة في عدد الشركات وفي رأس المال، وفي نجاحها، تشجيع الهجرة إلى مصر، فزاد عدد الأجانب زيادة كبيرة، وكانت نسبة الزيادة بين إحصاء عام 1897م، وإحصاء عام 1907م هي 35 % في المجموع، في

(1) راشد البراوي، ومحمد حمزة عlish، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 174.

عدد اليونانيين 65%، والألمان 44%، والإيطاليين 43%، والسويسريين 35%، والبلجيكيين 33%، وغير هؤلاء من الرعايا الآخرين العثمانيين والسوريين والأرمن، وكان هؤلاء الأجانب فقراء، جاءوا باحثين عن الثروة، فدخلوا الميدان موظفين في الشركات وفي الأعمال التجارية، وسهّلت لهم الشركات - البنوك - الحصول على المال، فاشتروا الأراضي وفتحوا المحال التجارية وضاربوا في الأسهم وجنوا من وراء ذلك أموالاً طائلة وفي تلك الفترة أيضاً نُظِّمَت سوق الأوراق المالية، فبعد أن كانت تؤدي عملها في الشوارع وعلى المقاهي - وبخاصة في مقهى نيوبار بميدان الأوبرا - أصبحت لها هيئة أختار أفرادها لهم مكاناً يجتمعون فيه لينظموا أعمالهم المالية وبذلك تأسست (بورصة الأوراق المالية عام 1903م)، ومنذ ذلك الوقت ازداد الإقبال على الأوراق المالية وتداولها في السوق حتى ارتفعت أسعارها فزادت بذلك القيمة المالية لرأس مال الشركات⁽¹⁾.

4.3.8 إنشاء البنك الأهلي وأهم مهامه:

وتم إنشاء البنك الأهلي في عام 1898م حيث نصت المادة الرابعة من قانون إنشاء البنك على أن يقوم بالمهام الآتية: 1- إصدار أوراق تدفع لحاملها وعند تقديمها. 2- تقديم سلفيات للمزارعين برهن حيازي، أو بدونه، للقيام بنفقات البذور والزراعة اللازمة للمحاصيل السنوية. 3- إقراض الدولة

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 484.

والحكومة السودانية والبلديات والمنشآت العامة⁽¹⁾. وكان تكوين البنك الأهلي في عام 1898م خطوة لها أهميتها، ويلاحظ أن الغرض من إنشاء بنوك الودائع قبل ذلك كان تمويل التجارة الخارجية، وكانت البنوك قبل نهاية القرن التاسع عشر صغيرة تبعاً لقلة مقدار التجارة الخارجية، وتسعى المصارف إلى اجتذاب ودائع الأفراد؛ لكي تستعملها كرأس مال عامل، ولولا أن الحكومة المصرية وحكومة السودان وسكك حديد الحكومة المصرية وبعض الجهات الأخرى أودعت أموالها في هذه المصارف لما تسنى للأخيرة التواجد بسبب فقر الأهالي وتفضيلهم الاحتفاظ بمدخراتهم في بيوتهم⁽²⁾.

لقد كان مجلس إدارة البنك الأهلي المصري من الأجانب، ولم يهتموا بالشؤون المصرية اهتمامهم بأرباح البنك وعنايته بالتجارة الخارجية وتمويل القطن لما فيه رعاية الواردات الأجنبية من المنسوجات القطنية وغيرها، فقد احتاجت الصناعات المصرية إلى المال فلم يمولها البنك الأهلي، وبذلك لم تنل الصناعة المصرية من عناية البنك ولا من تشجيع الحكومة ما يساعدها على النمو والتقدم في عصر عباس حلمي الثاني، ولهذا لم تستفد الصناعات المصرية

(1) راشد البراوي، ومحمد حمزة عlish، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 171 و 172.

(2) راشد البراوي، ومحمد حمزة عlish، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 178.

من التقدم الفني الذي واجه أغلب الدول الأوروبية⁽¹⁾. وتبين لنا أن الصناعة في عهد عباس الثاني أصيبت بالتدهور والاضمحلال، وأنها لم تستفد في الاقتصاد من التقدم الفني الذي أخذت به أغلب أمم العالم المتمدين، إذ هبطت مكانة الصناعة بالنسبة للزراعة، واندثرت الصناعات اليدوية والحرف الفنية التي امتازت بها مصر في العصور الماضية كذلك تضاءل شأن الصانع المصري وانحطت كفايته وأصبح ميّالاً إلى الدعة من بذل الجهود، مستهتر بالذوق الفني الذي طالما أخرج فيها من المعجزات من مفاخر الصناعة⁽²⁾.

وكان نظام البنوك في إنجلترا يعضد الصناعة البريطانية، فكان أولى بالبنك الأهلي، وهو الذي أخذ عن بنك إنجلترا نظامه أن يقتفى أثره، وبالأخص بتقديم القروض القصيرة الأجل التي كانت الصناعة المصرية تفتقر إليها، كذلك كان على البنك الأهلي أن يعمل على تخفيض سعر الفائدة وبذلك يعاون الصناعة المصرية على النمو والتقدم في وقت زادت فيه الأموال وقلت بحاجة الزراعة إليها وبهذا لم يُزكّ البنك الأهلي الحياة الصناعية المصرية ما افتقرت إليه

(1) محمد فهمي لهبطه، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجيه الكامل، مرجع سابق، ص 292.

(2) محمد فهمي لهبطه، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجيه الكامل، مرجع سابق، ص 281.

من أموال شرعية، ولذلك تعرضت الصناعة المصرية إلى الانهيار عن طريق انخفاض الأسعار مع ارتفاع سعر الفائدة للقروض الصناعية الأهلية⁽¹⁾.

وقد نتج عن الحرب العالمية الأولى رواج نقدي لم تشهده البلاد من قبل بسبب الإنفاق الحربي وارتفاع أسعار القطن، وزادت ثروة كبار الملاك والتجار وأرباب الأعمال على نحو ما جرت عليه العادة في فترات التضخم المتزايد، ونتج عن ازدياد عدد تلك الفئة بالإضافة إلى النمو المطرد للمدن، زيادة في الطلب على الخدمات المصرفية، وفي ودائع البنوك التجارية وقد شهدت الحرب زيادة في ودائع الأفراد والشركات لدى البنوك قياساً بودائع الحكومة، كما شهدت إقبالا من أثرياء المصريين على التعامل مع البنوك، وبغض النظر عن الإضافات غير العادية التي قام بها ملاك الأراضي الزراعيون الهائلون خلال الفترات الطويلة من الحرب العظمى الثانية، من الملاحظ دفعهم في شراء المزيد من الأراضي الريفية التي ارتفعت تكاليفها دون زيادة للطاقة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك استخدموا جزءاً كبيراً من هذه الزيادات للوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالأراضي تجاه البنوك غير الخارجية (خاصة البنك العقاري المصري)،

(1) محمد فهمي لهبطه، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجيه الكامل، مرجع سابق، ص 293.

فانخفضت الالتزامات بنسبة 33%، وكانت إحدى عواقب ذلك منع فرصة تحقيق جمع مُناسب من رأس المال العام نحو إنهاء الصراع العالمي الأساسي⁽¹⁾.

4.3.9 خلاصة المظاهر المالية في مصر بعد الحرب العالمية الأولى:

ويمكننا أن نلخص المظاهر المالية في البلاد في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى في تغيرات أهمها:

1- نقص الديون العقارية والتجارية.

2- مساهمة رأس المال المصري في الاقتصاد.

وليس معنى هذا أن البلاد تخلصت نهائياً من الأموال الأجنبية، ولكنها قلت، أو اندمجت مع الأموال المحلية وأول أثرٍ من آثار الحرب هو انقطاع سيل رؤوس الأموال الأجنبية من التدفق في البلاد، وأولى الشركات التي تأثرت بهذه الحرب هي شركات الدول التي هُزمت في تلك الحرب، وتخبرنا الوثائق الرسمية أنه بين سنتي 1914م و1919م أقفلت 17 شركة مساهمة و 62 من بيوت الأعمال الهامة على أنها من ممتلكات الأعداء، وكان معظمها ألمانياً، ونمساوياً، ومن بينها البنك الألماني الشرقي الذي كان من أهم البنوك التجارية في أيام ما قبل الحرب، وتدلُّنا الأرقام الرسمية على أن مجموع أرقام رؤوس الأموال المستغلة في مصر والتي وصلت سنة 1914م كانت 100,102,490 جنيهاً هبطت،

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 16.

فأصبحت 967,924,300 جنيها سنة 1915م، ثم هبطت إلى 85,280,000 عام 1926م واعتبرت هذه الفترة هي سنوات الرواج الاقتصادي⁽¹⁾.

4.4 تطور الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى 1914م - 1920م:

لا شك أن إعلان الحماية أيقظ الشعور الوطني وبث روح الثقة بالمستقبل حيث حشد المصريون جهودهم ومواردهم لتحقيق مطالبهم من الحياة الاقتصادية القومية السليمة⁽²⁾.

كان للحرب عام 1914م تداعيات خطيرة على المجتمع المصري كان أحد هذه التداعيات سياسة بريطانيا الإبقاء على أسعار القطن منخفضة بشكل مصطنع حتى عام 1918م، وحدث للبرجوازية الزراعية مشكلة أخرى سببها الحرب هي تعطل التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي حيث حرمت مصر من العديد من السلع الأساسية مثل الصابون والمنسوجات ومواد البناء

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 490.

(2) محمد فهمي لهبطه، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجيه الكامل، مرجع سابق، ص 115.

بالإضافة إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاستهلاكية التي تمتلكها الطبقات العليا⁽¹⁾.

4.4.1 احتكار البنك الأهلي لإصدار الأوراق النقدية المصرية:

ظلت العملة التي تعرفها مصر هي العملة المعدنية حتى تأسس البنك الأهلي المصري في عام 1898م، فقد أجازت الحكومة المصرية لجماعة من المالىين الإنجليز والأجانب المصرين أن يؤسسوا بنكاً يتمتع باحتكار في إصدار أوراق لحاملها قابلة للتحويل إلى الذهب عند الطلب ولضمان هذا التحويل أوجبت الحكومة على البنك أن يُغطي إصداره مقدار النصف على الأقل ذهباً والباقي بسندات تختارها الحكومة نفسها، وعلى هذا الأساس ظهرت النقود الورقية لأول مرة في مصر⁽²⁾.

ورغم إنشاء البنك المصري في سنة 1898م وإعطائه احتكار إصدار الأوراق النقدية المصرية على أن تكون قابلة لاستبدالها بالذهب فإنَّ عادة استعمال الأوراق النقدية لم تكن قد تأصلت بعد في عقول المصريين.

وكان النظام النقدي في مصر قد أثر تأثيراً سيئاً في حياة المصريين، ولما كان المصريون في عهد عباس حلمي لم يألفوا استعمال الشيكات والبنكنوت،

(1) Eric Davis, op. cit., p. 76

(2) مرسي فؤاد: النقود والبنوك في البلاد العربية، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة 1955، ص 32.

فقد أنشئ البنك الأهلي في 20 يونيه سنة 1898م ولم يُقبل على التداول بأوراقه إلا القليلون من المصريين، وأصبح الذهب هو العملة التي يتعامل على أساسها المصريون مع تمتع البنك الأهلي بميزة إصدار البنكنوت بمصر ولكن سرعان ما قامت الحرب الأوربية في عام 1914م، فاضطرت الحكومة إلى إيقاف صرف البنكنوت بالذهب، فأصبح النقد المصري عملة إلزامية يلتزم الدائن والمدين التعامل بها وعندما زادت الحاجة إلى النقد، زاد البنك الأهلي من المصدر من البنكنوت واحتفظ رصيده من الذهب، وعندما زادت الحاجة إلى الإصدار وإلى الرصيد الذهبي رأى بنك إنجلترا ضرورة مُحاربة البنك الأهلي لكي يحتفظ برصيد البنك من الذهب في إنجلترا بدلا من إرساله إلى مصر، خصوصاً، وأن الحرب أدت إلى استعمال البنكنوت بدلا من الذهب وأصبح ميزان التجارة في صالح مصر وذلك لوجود الجيوش المتحالفة فيها حيث أنفقت أموالاً بالغة دعت إلى زيادة المصدر من البنكنوت والتعامل به بين المصريين والأجانب بمصر ولما زاد النقد المتداول في مصر ولم يقابله الرصيد الذهبي بل لم يستطع المصريون صرف رصيده في الحصول على السلع الأجنبية وذلك نظراً لصعوبات الاستيراد، فقد وُجِدت حالة تضخم في مصر أدت في أول الأمر إلى ارتفاع الأسعار، ثم إلى تسديد الفلاحين ما عليهم من أموال للبنوك⁽¹⁾. وكانت البنوك الأجنبية تعمل على تمويل المرابين ومساعدتهم على انتقال ملكية

(1) محمد فهمي لهبطه، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجيه الكامل، مرجع سابق، ص 96.

الأراضي الزراعية من أربابها إلى دائنين أجنب (1)، سهّلت البنوك عملية الإقراض وإجراءاتها وشروطها، وأخيراً حدثت الأزمة سنة 1907م، واضطر الكثيرون ممن حازوا الأرض عن طريق الاستدانة إلى بيعها متحملين خسائر فادحة حتى يتسنى لهم الوفاء بما عليهم من الالتزامات ويسعى كثيرون أيضاً إلى التخلص من الأزمة، ولهذا امتازت الفترة (1907م و1914م) بكثرة التفاليس والبيوع الجبرية (2). وكان أحد البنوك الهامة التي قدّمت قروضا للبرجوازية الزراعية المصرية هو بنك الشرق الألماني الذي افتتح فرعاً له في مصر عام 1906م ولا ترجع أهمية هذا البنك فقط لأثره على طبقة كبار ملاك الأراضي وإنما تأثيره امتدّ ليشمل تأسيس وتشغيل بنك مصر، كذلك فقد جاء تأسيس بنك الشرق الألماني في مصر انعكاساً لتنامي حدة التنافس بين ألمانيا، وبريطانيا في السوق العالمية خلال الفترة السابقة على اندلاع الحرب العالمية الأولى وحاول هذا البنك اجتذاب العملاء من خلال تقديم قروض ميسرة وتحويل العديد من حسابات القطن— من خلال ممثليها التجاريين الأساسيين في شركة آر دبليو لنديمان وشركاه— من البنوك الأجنبية الأخرى وربما كانت

(1) محمد فهمي لهبطه، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجيه الكامل، مرجع سابق، ص 248.

(2) راشد البراوي، ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 176.

إمكانية الحصول على القروض من بنك الشرق عاملاً هاماً في تأخر تأسيس بنك مصر حتى عام 1920م⁽¹⁾.

فقد مرت فترة ما قبل الحرب على مصر وهي غارقة في ديونها للدول الأجنبية، ولكن ظروف الحرب خففت من حدة هذه الديون ومكنت مصر من أن تنال شيئاً من استقلالها الاقتصادي، وقد تمثلت الحركات المالية في سندات البنك الأهلي (والبنكنوت) إذ أصبحت لها قيمة أعظم، نظراً لاختفاء الذهب، وأصبح اعتماد الناس الكلي عليها، فزاد عددها من 3,5 مليون عام 1914م إلى 17 مليون عام 1919م، وكان من الصعب أن تحصل البنوك على الذهب الكافي لمواجهة هذه الزيادة في أوراق البنكنوت، فاعتمد على سندات الخزنة البريطانية، وكان لتعميم استعمال البنكنوت بدلاً من الذهب أثر في القضاء على عادة التخزين؛ لأن حَزَنَ البنكنوت لم يكن ليؤدي إلى أي فائدة، فبدأ الناس يضعون أموالهم في البنوك وخاصة البنك الأهلي، والبنك الإنجليزي المصري وقد زاد رصديهما في عام 1920م إلى 35 مليون جنيه بعد أن كان مليون جنيه عام 1914م، وبهذه الطريقة دخلت رؤوس الأموال المصرية البنوك

(1) إيريك دافيز، محمد طلعت حرب باشا وتحدي الاستعمار، ص 94.

وأصبحت الحاجة إلى المال الأجنبي قليلة وقد ساعد ذلك على إنشاء بنك مصري كل رأس ماله وطني على يد طلعت حرب⁽¹⁾.

4.4.2 استبدال الذهب بالبنكنوت:

التدفق السريع لرأس المال الأجنبي بعد الاحتلال البريطاني عام 1882م جعل من الصعوبة بمكان على التجار المصريين منافسه الدول الأوروبية في مجال الاستيراد والتصدير لا سيما بالنظر إلى معاهدات الامتيازات الأجنبية، وإنشاء المحاكم المختلطة⁽²⁾، وخلال الحرب العالمية الأولى أدى انخفاض الطلب على القطن إلى انخفاض إنتاج الغذاء الذي بدوره ساهم في معاناة الجماهير الحضرية في شكل تضخم الأسعار⁽³⁾.

في 2 أغسطس 1914م، أبلغت سلطات الإنجليز الجميع عن تعليق تداول العملات الذهبية واستبدالها بالأوراق النقدية. الذي قدمها البنك الأهلي المصري، وضم مخازن الذهب لهذا البنك لمخزن الإيداع الإنجليزي. وخلال الأشهر التالية قامت السلطات الإنجليزية في الدولة بسحب كل واحدة من العملات الذهبية والفضية المتاحة للاستخدام واستبدالها بالأوراق النقدية.

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 489.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 77

(3) M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p. 246

وفي أكتوبر 1916م قامت أيضاً بسحب الغطاء الذهبي وأعلن أنه مكفول من قبل الوديعة الإنجليزية وبقيمة الجنيه الإسترليني، وبالتالي أصبح الجنيه المصري تابعاً للجنيه الإنجليزي، وبهذه الطريقة كان أمام إنجلترا خيار مواجهة نفقات قوتها التكتيكية في مصر بالأوراق النقدية دون إنفاق غرام واحد من الذهب⁽¹⁾.

4.4.3 لجنة التجارة والصناعة وتقرير القدرة التصنيعية في مصر:

أنشأت الحكومة المصرية لجنة في عام 1917م مؤلفة من السياسيين المشهورين ورجال الأعمال المصريين، منهم إسماعيل صدقي، وطلعت حرب، فضلاً عن عدد من الأجانب والتي كانت تعرف باسم لجنة التجارة والصناعة، وتم تكليف اللجنة بمسح القدرة التصنيعية في مصر، واقتراح الطرق التي يمكن من خلالها توسيع إنتاجها الصناعي والسلع الأساسية التي كان نقص المعروض منها نتيجة الحرب، كان أهم استنتاجات تقرير اللجنة أن مصر بحاجة إلى بنك قومي⁽²⁾.

(1) يونان لبيب مرجع سابق، ص 412.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 76

اقترحت لجنة التجارة والصناعة القيام بالأمور الآتية:

- فتح المدارس الصناعية.
- إعفاء الصناعات من الضرائب الداخلية.
- التوسع في خفض أجور النقل بالسكك الحديدية، وفي منح التسهيلات الخاصة لنقل المصنوعات المعدة للإصدار والاستهلاك المحلي في بعض الأحوال.
- منح إعانات مؤقتة، أو امتيازات بشروط سهلة لبعض المشروعات الصناعية، أو الخاصة باستخراج المعادن ما يكون ذو منفعة عامة، أو يؤدي إلى تنمية موارد البلاد.
- تقديم القروض (مكفولة برهن، أو بغيره على سبيل الضمان). بقصد تمكين الأفراد من إحراز المال الكافي لإنشاء بعض الصناعات، أو ترقيتها، أو تحسينها.
- التوسع في منح المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة العامة مادامت مفيدة للصناعات المصرية.
- إنشاء معهد الأبحاث الصناعية يتكفل بالنفقات والأعمال التمهيدية اللازمة لإيضاح الأساليب الجديدة وغيرها مما يعجز عنها الأفراد، ويقدم المعلومات الفنية، أو الصناعية، معمل في التحليل للمواد وإجراء التجارب وعمل الأبحاث العملية.

- إقامة المعارض والمتاحف التجارية والصناعة ما يكفل تنشيط الرقي الصناعي بفضل ما يمنح فيها من الجوائز.
 - المساعدة على إنشاء النقابات والمعاونة في حسن إدارتها.
 - تعيين طائفة من المتخصصين بصفة معلمين ومفتشين متجولين للمساعدة على رأس الصناعات الصغيرة.
 - نشر المعلومات العامة المتعلقة بالمسائل الصناعية والتجارية.
 - إنشاء مصرف، أو فرع في أحد المصارف القائمة بقصد مساعدة الصناعة.
- ومنذ ذلك التاريخ أخذت الحكومات المتعاقبة بكثير من توصيات اللجنة وعملت على تنفيذها⁽¹⁾. كانت المطالب في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى هي التصنيع، وعدم قصر اعتماد الاقتصاد على تصدير سلعة واحدة، مهما كان سعرها العالمي مرتفعاً وبنك مصري يديره المساهمون المصريون⁽²⁾.

(1) راشد البراوي، ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 191.

(2) Robert L. Tignor, op. cit., p. 244

4.4.4 اتجاه المصريين نحو التجارة والصناعة:

أدى انتشار التعلم وكثرة الخريجين إلى البحث عن نواح جديدة من النشاط الاقتصادي تتفق ومستواهم الجديد الأمر الذي لا تُهيئُه لهم البيئة الزراعية في الريف المصري، إن هؤلاء المتعلمين أخذوا ينظرون بغيرة إلى تسليط الأجانب في ميداني الصناعة والتجارة وتحولت نظرة المصريين تدريجاً فأخذوا يدركون أن الصناعة صارت من مصادر الثروة والربح، وتلاشت تدريجياً نظرة الشك القديمة المسيطرة على العقول من جهة أهميتها، ولذا بدأوا يستثمرون أموالهم في المشروعات الصناعية المختلفة ولم يقف الأمر عند حد كبار أصحاب الأموال، بل تعداه إلى صغار الممولين والمدَّخرين بالإضافة إلى الدعاية الواسعة التي قام بها جماعة من الاقتصاديين المصريين أمثال محمد طلعت حرب باشا وإسماعيل صدقي باشا⁽¹⁾.

منذ ثورة عُرابي، أدرك المصريون صعوبة الاستقلال السياسي بدون قوة اقتصادية⁽²⁾، وقد أدت الحرب، وسنوات الرخاء التي تلتها إلى تراكم رؤوس الأموال، فأخذ أربابها يتجهون صوب الصناعة بعد أن انخفضت الأرباح الناتجة من الزراعة نتيجة هبوط أسعار المنتجات الزراعية وازدياد السكان المطَّرد بعث

(1) راشد البراوي، ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 194.

(2) Robert L. Tignor, op. cit., p. 244

على التفكير، إذ أصبح من الواضح أن الزراعة وحدها ستعجز حتماً في المستقبل عن استغراق كافة الأيدي العاملة، فلا بد من تحويل جانب منها إلى ميدان الصناعة، ومن الملاحظ أن مستوى المعيشة في البلدان الصناعية أعلى منه في البلاد الزراعية، وتزايدت حاجات الشعب المتماهية مع انتشار العمران ومواصلة التأثير بالحضارة الأوروبية وأن الاتصال بالغرب كان له أثر آخر؛ ذلك أن الدول الغربية وغيرها في مختلف بقاع العالم أخذت بمعالم الصناعة الحديثة واستطاعت أن تتقدم كثيراً⁽¹⁾.

4.5 التجربة العملية لمحمد طلعت حرب باشا من الناحية الاقتصادية:

بعد انهيار نظام احتكار الباشا بوقت قصير أنشأت بيوتاً مالية وبدأت في تقديم العديد من القروض لأعضاء الأسرة الحاكمة وكذلك لسكان الريف الذي تسبب في دوامة الديون أجبرت مصر على أن تصبح أكثر وأكثر اعتماداً اقتصادياً على الغرب⁽²⁾.

(1) راشد البراوي، ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 193.

(2) Khaled Fahmy: All the Pasha's Men: Mehmed Ali His Army and the Making of Modern Egypt, op. cit., p.13

4.5.1 قومة المصريين الوطنيين للنهوض بالبلاد:

لقد كانت أحداث القرن العشرين في تباين صورها قوة وضعفاً، وسلباً وحرباً، واستعماراً واستقلالاً، من الدوافع التي دقَّ ناقوسها في آذان المصريين فنهضوا من نومهم العميق، ملهمين وعيا حديثاً، ومتحملين أعباء جديدة، للنهوض بالأعباء الاقتصادية والمالية، ليدعموا طريق استقلالهم، وليقيموا بناءً على عُمْدٍ قوية ودعائم متينة فوضعوا أسس النهضة الاقتصادية لتصبح عضداً للشعور السياسي، وتستكمل بها القومية المصرية ودفعتهم رغبة ملحه وإيمان قوي لمنافسة الأجنبي الذي استغلَّ ماله عهداً طويلاً وجنَّ أرباحاً لا شك أن البلاد أولى بها إن لم تكن في حاجة ماسة إليها⁽¹⁾.

وقد اجتمعت في شخصية محمد طلعت حرب باشا مجموعة من الصفات التي جعلت منه رجلاً من عظماء الرجال، فهو كاتب وخطيب ومؤرخ واقتصادي ووطني من الطراز الأول، وكان عصامياً قبل كل شيء فقد بلغ ما بلغ من نجاح بفضل جِدِّه واجتهاده ونشاطه، وقد مالت نفسه إلى العُلا وصَبَّت نحو التحرُّر من قيودها، كما أنه رفض تولي وزارة المالية المصرية أكثر من مرة، واعتذر عن قبولها مُفضِلاً التفرغ للحياة الاقتصادية والمصرفية⁽²⁾. فلا

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 502.

(2) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 8.

يمكن إغفال محمد طلعت حرب باشا والدور الذي لعبه في الحياة المالية والاقتصادية لمصر حيث ظهر في وقت كان الأجانب يسيطرون فيه على شرايين الحياة الاقتصادية في مصر. دعوة محمد طلعت حرب باشا للتنوع الاقتصادي والصناعة والتجارة.

دعا محمد طلعت حرب باشا وآخرون إلى التنوع الاقتصادي وإنشاء صناعات جديدة على أرض مصر، والتركيز على التصنيع وعدم جعل مصر بلداً زراعياً فقط⁽¹⁾، وفي كتابه (علاج مصر الاقتصادي) شدد على أهمية التنوع الاقتصادي وخطورة غياب الصناعة⁽²⁾. وقد ذكر محمد طلعت حرب باشا في خطبته في افتتاح بنك مصر بالمحلة الكبرى في 14 سبتمبر سنة 1924م، لو أن محمد علي باشا نهض بالبلاد نهضة صناعية عامة ما عاشت حتى ماتت، أو كادت تكون في حكم الأموات، وكان السبب في ذلك هي أن النهضة الصناعية قامت على وسائل يدوية، أو ميكانيكية بقوة دواب الحمل في وقت كان قد أحدث اختراع البخار ثورة اجتماعية واقتصادية هائلة تحولت بها الصناعات في أوروبا وأمريكا من الطرق الميكانيكية الحيوانية إلى الطرق

(1) Aaron G. Jakes, op. cit., p. 222

(2) Aaron G. Jakes, op. cit., p. 237

الميكانيكية البخارية، فلم تستطع صناعات مصر أن تُنافس مصنوعات أوروبا فانهمزمت أمامها⁽¹⁾.

وذكر حرب في نفس الخطاب السابق: "التوازن الاقتصادي في توزيع مجهودات الإنتاج ناموساً جوهرياً في حياة الأمم، ولا توجد لتحقيق هذا التوازن نسب حسابية ثابتة كان يقال مثلاً بأن التوازن يستلزم ثلث المجهود للزراعة، وثلثه للصناعة، وثلثه الأخير للتجارة وأنواع الوظائف الاجتماعية الأخرى من إدارة وتعليم ومهن حرة كلاً؛ لأن البحث عن حدود ونسب هذا التوازن متعلق بطبيعة البلاد وعادات أهلها ومناخ إقليمهم وحاجاتهم الاجتماعية وحاجات الأسواق الخارجية من منتوجاتهم إنما الذي نقول هو أنه كلما تعددت وتنوعت مجهودات الإنتاج وتفاوتت في نسبها بعضها إلى بعض وجد التناسق الذي ينتج أكبر رخاء ممكن في البلاد"⁽²⁾. فمع التوازن في الإنتاج يقل الالتجاء إلى الغير ويتحقق الاستقلال الاقتصادي خذوا مثلاً البلاد الأخرى وقيسوها على حالة بلادنا خذوا مثلاً البلاد الصغيرة التي يبلغ سكانها ثلث، أو سكان القطر المصري ماذا ترون إذا؟ ترون بلجيكا بلاداً صغيرة في حدودها كبيرة في جهودها

(1) محمد فهمي لهيطه، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجيه الكامل، مرجع سابق، ص 363.

(2) خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في يوم 14 سبتمبر سنة 1924، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مرجع سابق، ص 33.

ترونها مثال الأمة النشيطة عملت على التوازن بين الزراعة والصناعة⁽¹⁾. حقاً إن مصر بلاد زراعية، وأنها كانت زراعية منذ الأزل، ألم يكن فيها قديما من فائض الخيرات والغلال ما كانت تمد به البلاد الأخرى عطفا وإحسانا كلما حلت بجارتها ضائقة، أو اجتاحتها جائحة، ثم هي ستبقى زراعية إلى الأبد ما دام النيل يجري في مجراه وما دام المصريون واثقين من السيطرة على منابعه، ألم يقل هيروdot ما قاله كهنة المصريين أن مصر هدية النيل، وإذا كانت مصر هدية النيل حقا فإن المصريين خاضعون لأحكام هذه الهدية مضطرون بحكم الطبيعة وبحكم الوراثة وبحكم الحاجة أن يحولوا أرض النيل في مواعيده من عنبرة سوداء إلى لؤلؤة بيضاء إلى زمردة خضراء، فلا عجب إذا كان العاملون في الزراعة يعدون بالملايين بينما العاملون في الصناعة والتجارة يعدون بالآلاف، ولكن لكل زمن أحكامه"⁽²⁾.

(1) خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في يوم 14 سبتمبر سنة 1924م، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مرجع سابق، ص 34.

(2) خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في يوم 14 سبتمبر سنة 1924م، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مرجع سابق، ص 36.

4.5.2 تأثير النمو السكاني على مصر والحل الاقتصادي الذي وضعه حرب:

مصر تمثل الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في الشرق الأوسط، قبل عام 1952م كانت تتصف بتخلف اقتصادي واضح يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي في المقام الأول⁽¹⁾. ووفقاً لإحصاءات التعداد، ارتفع عدد سكان مصر من 7.9 مليون في عام 1897م إلى 19 مليوناً في عام 1947م، كان متوسط معدل النمو السنوي حوالي 14 % كانت مصر مكتظة بالسكان بالنسبة إلى أراضيها الصالحة للزراعة⁽²⁾.

تأثير النمو السكاني على نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ليس بالطبع سلبية تماماً فالنمو السكاني يؤدي إلى التوسع في القوى العاملة، ويمكن أن يكون لهذا تأثير إيجابي من وجهة نظر نمو الناتج بشرط أن تكون

(1)Rodney Wilson: The Economies of the Middle East, op. cit., p. 20

(2)M. W. Daly, The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, op. cit., p313 .

الإنتاجية الحَدّية للعمل إيجابية⁽¹⁾. وقد ذكر حرب هذا الأمر وأشار إليه في خطبته⁽²⁾.

وكان طلعت حرب يشعر أن عليه رسالة يجب أن يؤديها، وهي أن مصر يجب أن تبني نفسها هذه رسالة طلعت حرب، فهي وإن كانت صغيرة المبنى إلا أنها جليلة المعنى تحمل في طياتها الكرامة والعزة وفي تحقيقها بعث للأمة حتى تأخذ مكانها بين الأمم وهي أعرقها مدنية وأخصبها تربة وموقعها بين قارتين كبيرتين يوحى بمنافستها تجارة وصناعة ولولا كيد المستعمرين ما تخلفت عن الركب ولا نزلت بها الاستكانة وضعفت الهمة إلى حد القعود والرضاء بحظها من الزراعة على أوضاعها الموروثة وقد نظر محمد طلعت حرب باشا ملياً وفكر طويلاً، ثم قدّر وتدبّر وما من رسالة كريمة تشبعها النظرة وبيرونها التفكير وتغذيها الرجاء والأمل وتحوطها الرعاية والتنفيذ إلا أتت أكلها ثمراً طيباً بإذن الله⁽³⁾.

(1) Rodney Wilson: The Economies of the Middle East, op. cit., p. 21

(2) خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في يوم 14 سبتمبر سنة 1924م، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مرجع سابق، ص 37.

(3) عيسى متولي، مرجع سابق، ص 11.

5- الفصل الرابع

معايير التقييم

وفق مفاهيم الاقتصاد الإسلامي؛

5.1 التقييم والمعيار من منظور الاقتصاد الإسلامي:

5.1.1 مفهوم التقييم:

هو عملية تقدير منهجية غير مُتَحِيزَة قدر الإمكان لنشاط، أو مشروع أو برنامج أو دراسة، اعتماداً على معايير مُلائمة لتحديد كفاءته وأثره في تحقيق أهداف واستراتيجيات⁽¹⁾.

5.1.2 مفهوم المعيار:

المعيار في اللغة هو مقياس يقاس به غيره للحكم والتقييم⁽²⁾، ويُستخدم المعيار في المكايل والموازن، وضبطَ الشعر بأن يكون في قافية واحدة لا يتعداها⁽³⁾.

(1) «مجلة البحوث الإسلامية» 67 / 143، ومحمد محمود ربيع: «مناهج البحث في العلوم السياسية»، الناشر: مكتبة الفلاح - الكويت، الطبعة: الثانية 1407هـ - 1987م، ص 175.

(2) د أحمد مختار عبد الحميد عمر، ت 1424هـ بمساعدة فريق عمل، «معجم اللغة العربية المعاصرة»، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429هـ - 2008م، ج 2، ص 1582.

(3) محمد الرازي: «مختار الصحاح» ص 222.

وأما المعيار في الاصطلاح فإنه لا يخرج عن المعنى اللغوي فقد قيل فيه: "عيار الشيء: ما جعل نظاماً له يقاس به ويسوى، ومنه عيار الميزان"⁽¹⁾.

ويمكن تعريف المعيار بأنه: أداة لقياس مؤسسة ما أو برنامج أو منهج أو نشاط، ومدى فاعليته، وهو أداة يقارن به الأداء سواء كان كيفاً أو كمياً؛ للمساعدة في معرفة قدر الانحراف عنه أو الالتزام المطلوب، وذلك من أجل التحسين والتطوير والوصول إلى الهدف.

5.1.3 مفهوم الاقتصاد الإسلامي وقواعده:

تقتضي طبيعة البحث ضرورة توضيح العلاقة بين أدوار طلعت حرب في تطوير الاقتصاد المصري ونُظْم وقواعد الاقتصاد الإسلامي، وهذا لن يتسنى حتى نقوم بسرد مفهوم الاقتصاد الإسلامي وسماته وقواعده وأُسسهِ ومصادره، ونظراً لشمول نظام الاقتصاد الإسلامي فمصدره هو دين الإسلام الحنيف، وهو دين شامل يتناول كل مظاهر الحياة كافة.

فمن منطلق هذه الشمولية نستطيع أن نقول إن تجربة وأدوار محمد طلعت حرب باشا يمكن تقييمها من منظور الاقتصاد الإسلامي.

(1) محمد عميم الإحسان: «التعريفات الفقهية»، الناشر: دار الكتب العلمية إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان 1407هـ - 1986م، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م، ص 155.

ونظراً للواقع المصري في هذه الحقبة الزمنية والتي عاشها حرب باشا، وسيطرة الاحتلال الأجنبي برؤوس أمواله فكان معيار الاستقلال والبعد عن الهيمنة أحد المعايير التي نستند عليها في تقييم تجربة حرب باشا الاقتصادية ومن أهم أهداف الاقتصاد الإسلامي هو الوصول إلى استثمار موارد الدولة الإسلامية وتحقيق القوة والاستقلال بأدوات وآليات الشريعة الغراء.

ومقاومة التبعية الاقتصادية للنظم الغربية سواء رأسمالية أو اشتراكية وتحقيق النموذج المتفرد المتوازن من منظور إسلامي.

وجاء الإسلام بمفهوم الحرية بمنظور راقى سواء في الاقتصاد أو المعاملات وفق ضوابط تعود بالمصلحة على الفرد والمجتمع، وكذلك تجد أثرها في كل المجالات الحياتية، ومنها الجانب الاقتصادي والذي يضمن تطور أدوار الأفراد والمؤسسات والدول، دون الجور على أي مستوى من المستويات أو دائرة من الدوائر الخاصة أو العامة، ومن أجل ذلك كان معيار الحرية الاقتصادية أحد معايير التقييم لأدوار حرب باشا الاقتصادية.

ونظراً لأن أحد مقاصد الشريعة الإسلامية هي حفظ المال، فتنمية هذا الدور البشري وتحقيق احتياجاته الضرورية أحد أهم أهداف نظام الاقتصاد الإسلامي، لذلك كان هذا أحد معايير تقييم تجربة طلعت حرب باشا، وهو معيار التوظيف وتنمية الموارد البشرية، وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، وتحقيق العوائد الربحية التي تضمن الاستدامة للمؤسسات والدول، وتحقيق فوائض في ميزانيات الشركات والدول على حد سواء.

5.1.3.1 مفهوم الاقتصاد الإسلامي:

بخصوص المعنى اللغوي لكلمة الاقتصاد فقد جاء في لسان العرب: القصد استقامة الطريق، والقصد العدل. والقصد في الشيء خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة ألا يُسرف ولا يقتّر.

أما معنى الإسلام: فجاء في لسان العرب: الإسلام من الشريعة إظهار الخضوع وإظهار الشريعة والتزام ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم، يقال فلان مسلم أي مستسلم لأمر الله، ومُخلص لله في العبادة.

المعنى الاصطلاحي للاقتصاد الإسلامي:

أما في الاصطلاح: فالاقتصاد الإسلامي عُرِف بعدة تعريفات منها:

عرفه الدكتور محمد بن عبد الله العربي بأنه: مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي تقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر.

وعرفه د. محمد شوقي الفنجري بأنه الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية.

وبما أن الاقتصاد الإسلامي تتفرع أحكامه من الفقه فيرى الباحث تعريفاً آخر له وهو: "العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال، وإنفاقه، وأوجه تنميته"⁽¹⁾.

يعرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه: مجموعة القواعد والأحكام التي تنظم علاقات الأفراد في إدارتهم للموارد الطبيعية، باستخدام وسائل مباحة لأداء وظائف الاقتصاد؛ لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم غير المحدودة.

5.1.3.2 قواعد الاقتصاد الإسلامي:

فالقواعد: هي قواعد فقهية مستنبطة من أصول الشريعة الإسلامية: (القرآن الكريم، والسنة المطهرة، والإجماع)، أما **الأحكام** فهي: (نتائج القواعد الفقهية من حلال، أو حرام). **والتنظيم:** هو أحد وظائف إدارة النشاط الاقتصادي. **وعلاقات الأفراد:** هي السلوك التي تؤطرها الأحكام الفقهية في (إنتاج وتوزيع واستهلاك واستثمار). الموارد الطبيعية.

وعليه **فالنظام الاقتصادي الإسلامي:** "هو الوسائل والإجراءات التي يتم من خلالها تطبيق المذهب الاقتصادي الإسلامي؛ بما يمنح النظام المرونة والتغير بتغير الزمان والمكان ضمن إطار المذهب الاقتصادي وحدوده وليس

(1) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 18.

خارجه؛ في حين أن المذهب يتصف بثباته؛ فلا يتغير بتغير الزمان والمكان كحرمة الربا مثلاً⁽¹⁾.

وعلم الاقتصاد الإسلامي يبحث في وجوه أنشطة الأفراد والجماعة بما يفيء منفعة معتبرة شرعاً مع مراعاة الحفاظ على الخط التوازني بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بحيث لا تطغى إحدى المصلحتين على الأخرى بما يعود على الأخيرة بالضرر والنقيصة، وكل نشاط اقتصادي استهدف المنفعة المادية من خلال المساس بالعقيدة الإسلامية - أصولها وفروعها - . من نشر مبادئ مناهضة لها سواء في ذلك التأليف، أو الترويج، وبأي وسيلة من وسائل النشر فهو اقتصاد مردود وليس من الاقتصاد الإسلامي في شيء⁽²⁾.

5.1.4 أسس ومصادر الاقتصاد الإسلامي:

يتناول علم الاقتصاد الإسلامي تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها ومعرفة الأسباب التي تتحكم فيها لاكتشاف أسرار الحياة الاقتصادية لمعرفة ما يحدث؛ لذلك هو: علم يهتم بسلوك الأفراد في حصولهم على الموارد الطيبة، واستخدامها، وتنميتها؛ لإشباع حاجاتهم المباحة، وتحقيق عدالة التوزيع بين الناس، ويشمل ذلك:

(1) سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، ص 169، 168.

(2) عبد الله بن سليمان المنيع، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، المكتب الإسلامي بيروت - دمشق - عمان، ط: 1416 هـ - 1996 م، ص 175.

- وظائف الاقتصاد من (تمويل، واستثمار، وإنتاج، واستهلاك، وتوزيع، وتبادل).

- الموارد هي الموارد (الطبيعية، والبشرية، والمادية). ومنها كسب المال، وكل ذلك يكون من الموارد الطبية التزاما بالقواعد والضوابط الشرعية.

- ضبط الأحكام الشرعية لسلوك الأفراد، وتميز بين سلوكين اثنين:

أ- حصولهم على الموارد الطبية بمختلف أشكالها؛ ومنها الموارد المادية سواء بكسب المال بالعمل المباشر، أو بـ (التقليب) كالتجارة، أو تـ (التحويل) كالصناعة.

ب- استهلاك الأفراد للموارد الطبية؛ ومنها إنفاق المال ضمن الأوجه المشروعة؛ لإشباع حاجاتهم، وهي على نوعين:

أ- حاجات استهلاكية مباحة.

ب- حاجات استثمارية الغرض منها تحقيق التنمية، ويكون ذلك بإنتاج الطيبات فقط دون الخبائث.

- تحقيق العدالة الاجتماعية؛ بتحقيق عدالة التوزيع بين عناصر الإنتاج، وبين الشركاء، وفي البيئة الطبيعية المحيطة، وبأداء المساهمة الاجتماعية على شكل (زكاة وصدقات)⁽¹⁾.

(1) سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، ص 170.

يمكن اعتبار الاقتصاد الإسلامي تخصصاً معنياً بـ: (أ) قواعد السلوك (المؤسسات). المنصوص عليها في الإسلام فيما يتعلق بتخصيص الموارد والإنتاج والتبادل والتوزيع وإعادة التوزيع، (ب) الآثار الاقتصادية لعمليات هذه القواعد، (ج) توصيات لتحقيق الامتثال للقواعد التي من شأنها تسمح بتقارب الاقتصاد الفعلي مع النظام الاقتصادي المثالي تصوره في الإسلام⁽¹⁾.

علم الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس مكون من شقين رئيسيين: شق ثابت: (الأصول الاقتصادية الثابتة التي تتضمنها نصوص القرآن والسنة)، وشق متغير: (ويتضمن المسائل الاقتصادية التطبيقية) مثل الأساليب والحلول الاقتصادية التي يستخرجها ويكشف عنها العلماء من خلال الاستعانة بالأصول الاقتصادية الإسلامية (الشق الثابت)⁽²⁾.

أساس الاقتصاد الإسلامي هو الشريعة الإسلامية، وهي القاعدة التي يؤمن بها المسلمون والتي يجب تنفيذها حسب معتقداتهم الدينية واعتقادهم بأن الإسلام دين نزل من السماء على خاتم المرسلين والأنبياء، لا يقتصر الأمر على مجرد العبادة والإرشاد الروحي، بل هو في الأساس أسلوب حياة وتنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للمجتمع. ومما لا شك فيه أن الارتباط بين

(1)Askari, Hossein; Mirakhor, Abbas: Ideal Islamic Economy, op. cit., p. 143

(2) زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، ص 261.

الاقتصاد الإسلامي والمعتقدات الدينية قد خلق المناخ والأجواء له لقبول أحكامه وضمنان تنفيذها⁽¹⁾.

إن الاختلاف بين علم الاقتصاد التقليدي وعلم الاقتصاد الإسلامي؛ أن التقليدي لا يعترف بأي علاقة لعلم الاقتصاد بـ (العقائد والأخلاق واتجاهات الدولة الاقتصادية)؛ بينما علم الاقتصاد الإسلامي يلتزم بثوابت تخصه ولا يحدد عنها (وهو ما عبرنا عنه بالمذهب الاقتصادي)، مما حدا ببعض الاقتصاديين وصفه بأنه ليس علمًا؛ بل مذهباً اقتصادياً، وهذا غير صحيح؛ لأن القضية تعتمد على أسس الدراسة والبحث؛ فمثلاً: أن تطوير معيار لقياس أداء المعاملات المالية الإسلامية (مقام) كبديل عن مؤشر الفائدة الربوية. يثبت فعالية الاقتصاد الإسلامي كعلم؛ فالمؤشران كلاهما ينتميان لعلم الاقتصاد؛ لأنهما مقياس وحسب؛ إلا أن أسس الأول أكثر تناسباً مع الثوابت الإسلامية، والثاني لا يتناسب معها مع إمكان استخدامه بجيادية، والاستئناس به في مجلس العقد دون ربط التسعير به بشكل متغير خارج مجلس العقد. ويثير علم الاقتصاد أسئلة مثل: ما نتائج السوق الحرة؟ وكيف يتم ربط السعر بالطلب؟ وهكذا⁽²⁾. فالخطوط العريضة لتصورنا الكلي للاقتصاد الإسلامي وهو تصور مستمد من النصوص الشرعية. ومن المفاهيم الكلية والعامّة

(1) محمد شوقي الفنجري، السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، ص 76.

(2) سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، ص 171، 172.

لاختيارات علماء المذاهب الفقهية- وإن حصل الاختلاف في الجزئيات- في القضايا الاقتصادية. فإن الفلسفة والأسس الاقتصادية الإسلامية تقوم على مبدأ مواكبة الإسلام لعلاقة الإنسان بالله عز وجل، وبالكون، وبحياة الإنسان في الطاعة لأوامر الله تعالى وبناء الكون المسخر للبشر من أجل هذا التعمير⁽¹⁾.

5.1.5 الاقتصاد في الشريعة الإسلامية وفق مفهوم الشمول:

في الواقع جاءت أحكام الإسلام شاملة لكل جوانب الحياة في العقيدة والعبادة وكافة أوجه المعاملات، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي. الإسلام نهجٌ تكاملي مع تشريعات شاملة في جميع مجالات الحياة، فهو الإيمان والعمل، والعقيدة والقانون، والعبادة ومعالجة الأفكار والعواطف، والأخلاق والبناء. بالنسبة لحياة كل شخص، فإن التمسك بهذه الممارسة هو شكل من أشكال العبادة التي سيتم مكافأتها إذا كانت النية صادقة مع الله.

والحقيقة أن الدين والثقافة هما مفتاح التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في أي مجتمع، وقد أجمعت الدراسات الحديثة على أن الدين والثقافة في المجتمع لا يمكن أن تدرس منفصلة عن اقتصادها ونظمها الاجتماعية⁽²⁾.

(1) جمال الدين عطية: البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، ص 146.

(2) علي حسن عبد القادر، دراسات في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المعاصرة، مطبوعات دار المال الإسلامي، الطبعة الثانية، 1981م، ص 36.

الشريعة الإسلامية تحتوي على مجموعة من الأحكام التي أمر الله سبحانه وتعالى بها ورسوله الإنسانية لتسيير شؤونها من خلال الامتثال لهذه القواعد يُمكن الإنسانية أن تخلق مجتمعات ذات نظام أخلاقي رفيع⁽¹⁾.

ومصطلح الشريعة موجود في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]⁽²⁾. والامتثال للقواعد المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية من شأنه أن يوجد مجتمعات عادلة ومزدهرة ذات أداء اقتصادي متفوق⁽³⁾، وتعطي الشريعة مرونة كبيرة للتعامل مع المشاكل في مختلف المواقف والعادات والمجتمعات⁽⁴⁾.

(1) مناع بن خليل القطان (ت 1920هـ)، «تاريخ التشريع الإسلامي»، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الخامسة 1422هـ-2001م، ص21.

(2) محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (1325هـ - 1393هـ)، منهج التشريع الإسلامي وحكمته، المحقق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، 1441هـ - 2019م (الأولى لدار ابن حزم)، ص51.

(3) ديبان بن محمد الديبان: «المعاملات المالية أصالة ومعاصرة»، (بدون ناشر)، الطبعة: الثانية، 1432هـ (19/ 191).

(4) Adama Dieye: An Islamic Model for Stabilization and Growth, Publisher: Palgrave Macmillan, 2020, P. 100

الشريعة تشكل أسلوب حياة كامل إنها تحتضن الطرق الصحيحة لعبادة الله، والتفاعل مع إخواننا من بني البشر، والتحكم في الحياة الشخصية للفرد⁽¹⁾.

5.1.5.1 مصادر التشريع الإسلامي وشموليته:

الشريعة الإسلامية تستمد أحكامها وتشريعاتها من القرآن، ومن السنة النبوية، ومن الإجماع التام، ومن القياس والاجتهاد في إثباته حكم فرعى قياساً على حكم الشريعة هي القانون الإلهي المستمد من كل هذه المصادر⁽²⁾.

القرآن هو كلام الله الذي أنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم من قبل أمين الوحي جبريل على مدى ثلاثٍ وعشرين سنة⁽³⁾، والسنة هي مصدر من مصادر التشريع المتعلقة بأعمال النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وهو ثاني أكثر المصادر موثوقية للشريعة الإسلامية. السنة النبوية تجسد قول

(1)Askari, Hossein; Mirakhor, Abbas: Ideal Islamic Economy, op. cit., p.12

(2) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505هـ): «المستصفى»، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م، ص 328.

(3) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت 444هـ): «التيسير في القراءات السبع»، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، الناشر: دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1436هـ - 2015م، ص 17.

الرسول صلى الله عليه وسلم تم الاتفاق عليه خلال حياته، وبالتالي فإن السنة النبوية تنقسم إلى ثلاثة عناصر رئيسية: منقول: أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وأعماله، ورضاه على أعمال الآخرين والتي تسمى بالتقرير، وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم تحتل كمصدر المرتبة الثانية بعد القرآن في التشريع الإسلامي، لأن القرآن يأمر بطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

لا شك أن السنة تحمل وزناً كبيراً كسلوك مثالي، وفي الواقع القرآن نفسه يأمر الله المؤمنين بشكل صريح ومتكرر بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم والافتداء بأفعاله، السنة جزء من الوحي وهي جزء أساسي لا يمكن إنكاره من الإسلام وهي ملزمة لجميع المسلمين في كل العصور⁽²⁾. فالشريعة شاملة لجميع مجالات الحياة⁽³⁾، والشمولية سمة بارزة من سماتها، فهي وافية كاملة، إذ حررت الإنسان من رقّ العبودية، والخضوع لغير الله، وجعلته يرتبط بخالقه ورازقه، لا يخضع إلا له، ولا يعبد إلا إياه فقد عالج الإسلام جميع أحوال

(1) مصطفى بن حسني السباعي: «السنة ومكانتها»، (ت 1384هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1402هـ - 1982م (بيروت) (1/ 47).

(2) محمود محمد مزروعة: «شبهات القرآنيين حول السنة النبوية»، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بدون تاريخ، ص 14.

(3)Maxime Rodinson: Islam and capitalism, op. cit., p. 142

الإنسان ووضع لكل حال ما يُصلحها ويقوم أمرها باعتبار أن الإنسان من صنع الله، والله أعلم بما صنع فقرر من الأحكام⁽¹⁾.

كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم كقائد وحاكم يهتم بشكل خاص بالعدالة الاقتصادية والحقوق فقد كان لديه معرفة عملية من خلال التجارة، ومن ثم فإن القرآن واضح للغاية في تعليمه الاقتصادي كما في الحديث وأقوال النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله كما هو مسجل في كتابات السنة النبوية المطهرة⁽²⁾، وقد أعطت مكانة السنة النبوية كأساس للشرعية الإسلامية أهمية كبيرة لتفاصيل حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك لا بد من أخذ الأحكام الشرعية كلها ولا يجوز الانتقاء⁽³⁾.

الشمولية في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:162]، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ

(1) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، الحقوق محفوظة للمؤلف، ط 11، 1430 هـ 2009 م، ص 13.

(2) Rodney Wilson: Economics, Ethics and Religion: Jewish, Christian and Muslim Economic Thought, Publisher: Palgrave Macmillan UK, 1997, P. 117

(3) عبد الله بن جار الله بن إبراهيم آل جار الله: «كمال الدين الإسلامي وحقيقته ومزاياه»، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1418 هـ (1/6).

تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهْدَى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾ [النحل: 89]، وقال سبحانه: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٨٥﴾ [البقرة: 85]⁽¹⁾. ونصوص القرآن كثيرة والتي شملت جميع مناهج الحياة منها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ﴿١٧٨﴾ [البقرة: 178]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ﴿١٨٣﴾ [البقرة: 183]، وقال سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿١٨٠﴾ [البقرة: 180]، وقال سبحانه: ﴿* يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: 189]، وقال عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّيِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ﴿٢٢٢﴾ [البقرة: 222]، وقال الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾

(1) منظمة المؤتمر الاسلامي «مجلة مجمع الفقه الاسلامي»، وقد صدرت في 13 عدداً،

وكل عدد يتكون من مجموعة من المجلدات (3/ 866).

[البقرة:217]... إلخ. فنرى نصوص القرآن الكريم الكثيرة لم تفرق بين فرضية الصيام والوصية، أو القصاص، أو المواقيت، أو الحيض، أو الجهاد... وهذا نموذج مصغر عن شمولية الإسلام في القرآن الكريم.

5.1.6 توازن الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بعمارة الأرض:

الإسلام يهتم بالتنمية البشرية والاستفادة من الموارد الاقتصادية، والعيش في حياة كريمة، مليئة بالإنجازات والأعمال الصالحة، ويؤتي ثمارها: مرة في الحياة الدنيوية، ومرة في الحياة الآخرة، وهي الحياة التي ترفع المسلمين من حدِّ الأخذ إلى حدِّ الاكتفاء الذاتي والرفاهية. فالإسلام نهج متكامل لحياة الإنسان⁽¹⁾، فهي تشمل الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية⁽²⁾، ووفق هذه القاعدة فإن الاقتصاد جزء لا يتجزأ من الإسلام، بمعنى أن المنهاج الإصلاحي للاقتصاد من وجهة نظر المسلم يجب أن يتحرر من عمليات الترقيع والخلط في الوسائل التي توصله إلى رضوان الله فمثلا المسلم الذي اختار النظام الرأسمالي فإنه يصطدم ببعض الأصول الطبيعية لهذا النظام مثل الربا "سعر الفائدة"⁽³⁾. وقد نص القرآن على قواعد السلوك للمؤسسات والأفراد والمجتمعات التي

(1)Maxime Rodinson: Islam and capitalism, op. cit., p. 142

(2)Tugrul Keskin Editor: The Sociology of Islam: Secularism, Economy and Politics, P. 11

(3) فرهاد محمد علي، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة د. ن.، ص 83.

تغطي جميع جوانب الحياة بما في ذلك الاقتصاد والمالية على وجه الخصوص⁽¹⁾. حيث إنَّ القرآن يُقدِّم وصفا كاملا لجميع جوانب الحياة، المادية وكذلك الروحية، وواجبات والتزامات المؤمنين وكذلك حقوقهم المالية واستحقاقاتهم⁽²⁾.

يزوِّد الإسلام هذه الأمة بالأفكار، والنظام، والحياة الاجتماعية، والقيم الروحية، والمادية مما يمكن هذه الأمة بهذه الشخصية من مواجهة الحياة وتأسيس حضارة إنسانية أولاً على أساس الدين والدنيا. فالإسلام دين وحضارة قائم على تطبيق التشريعات، ويقوم على مجموعة من القيم والمبادئ، وتطبيق الإسلام لهذه المبادئ والقيم عبر التاريخ من وجهة نظر الحضارة والمجتمع، والإسلام هو كل القوانين والتشريعات التي تتخلل حياة المسلمين كلها، وحرمان المسلم من هذا ينبوع الروحي، أو استبداله بأي شيء آخر يعني وضعه في عدم روعي تام⁽³⁾.

والقرآن لا يهتم فقط بالأمور الروحية، ولكن أيضاً بكيفية تصرف المؤمنين في الحياة اليومية، حيث تناول القرآن صراحة المسائل الاقتصادية مثل توزيع الممتلكات في الميراث والادخار والربا واستغلال الموارد المالية، ويجب

(1)Adama Dieye, op. cit., p. 5

(2)Rodney Wilson: Economics, Ethics and Religion: Jewish, Christian and Muslim Economic Thought, op. cit., p. 117

(3) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 8.

اتباع الشريعة، أو القانون الإسلامي من قبل جميع المؤمنين⁽¹⁾، فالإسلام منشغل برفاهية المجتمع حيث يتصرف كل فرد بإيثار ووفقاً للمعايير الدينية⁽²⁾.

5.1.6.1 مصادر الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بعمارة الأرض:

القوانين المعمول بها في الاقتصاد الإسلامي مستمدة من الشريعة الإسلامية⁽³⁾، ووضع الإسلام للنماء والبناء حساباً خاصاً، فجعله من الفرائض التي لا ينبغي التفريط بها، وقد فسر علماؤنا قول الله عز وجل: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود:61]. على أنها تُفيد الحتمية والفرضية، فالسين والتاء في "استعمركم" للطلب، والطلب غير المقيد من الله يحمل على الفرض والواجب، وفي تلك الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغرس والتعمير. وقد رسمت الشريعة الطريق المستقيم إلى كسب المال، وحددت مجالاته وحرصت على تحريره من الطرق المعوقة له من أمثال الاكتناز، والتحجير، والاحتكار، والربا، والغرر، والجهالة حتى تتم للاستثمار استقامته وسيولته وحرصاً على الإنفاق الذي هو حق المال وحق الجماعة، ولا يسلم

(1)Rodney Wilson: Banking and Finance in the Arab Middle East, op. cit., p. 70

(2)Ibrahim Warde: Islamic Finance in the Global Economy, op. cit., p. 44

(3) وَهْبَةُ بْنُ مُصْطَفَى الرَّحِيلِيِّ: «الفقه الإسلامي وأدلته»، الناشر: دار الفكر - سوربة - دمشق، الطبعة: الرابعة (10/ 7954).

النشاط الاقتصادي حتى يسلم من بوائق التعطيل والتعجيز، وملكية المال ليست مطلقة، بل هو أمانة استخلف الله فيها الإنسان لينفقها من أجل الجماعة يقول الله تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: 7] ⁽¹⁾.

الاقتصاد الإسلامي يعتمد بشكل أساسي على استثمار الموارد، وليس بشكل أساسي على المدّخرات ⁽²⁾.

ووفق هذا المبدأ واعتماد الاقتصاد الإسلامي على استثمار الموارد وليس على المدّخرات كان لطلعت حرب باشا دوراً واضحاً في ذلك حيث إنه لم يترك مورداً متاحاً له من خلال واقع الاقتصاد المصري إلاّ وسعى لاستثماره سواء كان ذلك المورد بشرياً أو مادياً، وسعى بكل الوسائل لتفعيل مدّخرات المصريين في زيادة مساحات العمل في التصنيع والتجارة حتى تتوازن مع الزراعة.

(1) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 37.

(2) Masudul Alam Choudhury, Uzir Abdul Malik, op. cit., p.

5.2 معيار الحرية الاقتصادية:

يقوم الاقتصاد على ثلاثة أركان:

الركن الأول: الملكية المزدوجة، وهي الملكية الخاصة، والملكية العامة، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في آن واحد كأصل وليس كاستثناء مؤقت، فهو يقر الملكية الفردية ويقر الملكية الجماعية ويجعل لكل منهما المجال الواسع الذي تعمل فيه فمن خصائص الاقتصاد الإسلامي تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما، أو كان التوفيق بينهما ممكناً أما إذا كان هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وتعذر تحقيق التوازن، أو التوفيق بينهما فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد⁽¹⁾.

الركن الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة: الاقتصاد المادي ينظر إلى النشاط الاقتصادي من وجهة فردية أي تخصه وحده دون سواه، فيحاول أن يصل إلى منفعته بشتى الوسائل، وإن أدى ذلك إلى ضرر الآخرين أما المسلم فينظر إلى النشاط الاقتصادي من جهة جماعية تعود على المجتمع كله بالنفع لا بالضرر، فإن كانت تعود على الفرد وحده، أو على آحاد من الناس بالمنفعة التي ينجم عنها إضرار بالمجتمع غلبت مصلحة الجماعة لأنها في نظر الإسلام

(1) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 26.

أولى، وأن ما يَصْلُح للجماعة يَصْلُح للفرد في كثيرٍ من الأحيان في المجتمع المتكافل الذي يحرص على وجوده الإسلام⁽¹⁾.

ولا يعتبر حافز الربح الفردي القوة الدافعة في الإسلام. فجهود التنمية جماعية في أساسها، ويتعاون الأفراد من تلقاء أنفسهم في هذا المجال، وتهدف هذه الجهود إلى تحقيق الحياة الطيبة بكل أبعادها، والتي لا يعدو البُعد الاقتصادي أن يكون أحدها⁽²⁾. ومن أهم النظم التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي هو حرية السعي والكسب والمنافسة، فيلتزم مالك المال أن ينشط بماله إلى استثماره وتنميته، والملكية الخاصة أساس النشاط الاقتصادي، وهي تقوم على الانتفاع والتصرف فيما يملك، للوفاء بحاجاته وإصلاح معاشه على أن يتفق هذا مع صالح المجتمع الذي يعيش فيه، فإذا تعطل هذا الاتجاه المقصود من المال تعطل حق المالك⁽³⁾.

وتتقيد الحرية للفرد بارتباط الاقتصاد الإسلامي بمنهجية التشريع والأخلاق في الإسلام، فأحكام الاقتصاد الإسلامي التي هي الأحكام الثابتة وهي ما كانت من أدلة قطعية، أو راجعة إلى أصل قطعي مما ورد في القرآن الكريم، أو السنة الصحيحة كحرمة الربا، وحل البيع كما في قوله تعالى:

-
- (1) عز العرب فؤاد: الربا بين الاقتصاد والدين، دراسات في الإسلام التي أصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، العدد 13، يناير 1962، ص 47.
 - (2) جمال الدين عطية: البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، ص 147.
 - (3) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 37.

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، وكون للرجل مثل حظ الأنثيين في الميراث كما في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، وكحرمة دم المسلم في قوله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ).

ويمتاز هذا النوع من الأحكام بالميزات التالية:

1- العموم والمرونة، فأحكامها نافذة على جميع الناس دون استثناء

مما رفع معه الحرج، وحقق العدالة بينهم. كما أنها تتناول جميع مستجدات الحياة لما في أحكامها من العموم والمرونة.

2- عدم التغيير والتبديل، حيث لا تقبل ذلك مهما مرت الأعوام.

وطالت الأزمان. فما كان حلالاً فهو حلال أبداً، وما كان حراماً فهو حرام أبداً، وما كان واجباً فهو واجب أبداً⁽¹⁾.

وقد علّم النبي صلى الله عليه وسلم الأمة خلال سنواته العشر في المدينة قواعد عديدة لتوجيه السلوك الاقتصادي والاجتماعي، قواعد الحكم، والشفافية، القواعد المتعلقة بالملكية وحمايتها، القواعد المتعلقة بتكوين وهيكل السوق، القواعد المتعلقة بدور الدولة في الإشراف على السوق، قواعد السلوك من قبل المشاركين في السوق، القواعد المتعلقة بالتوزيع وإعادة التوزيع، القواعد

(1) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 19.

المتعلقة بالتعليم والتقدم التكنولوجي والبنية التحتية للمجتمع، والقواعد المتعلقة بمصادر الدخل الحكومي وإنفاقه⁽¹⁾.

والإنسان كما يقول ابن خلدون - مفتقر بالطبع إلى ما يُقومه-، وقد خلق الله الدنيا للإنسان وامتنَّ بها عليه كما يقول جلَّ وعز: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝﴾ [البقرة: 29]، فيد الإنسان مبسوط على الدنيا وما فيها مما جعل الله من الاستخلاف، والإنسان متى اقتدر على نفسه سعى في اقتناء المكاسب لينفق مما آتاه الله في تحصيل حاجاته وضروراته كما يقول تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝﴾ [العنكبوت: 17]، فالكسب إنما يكون بالسعي والابتغاء والقصد إلى التحصيل، فلا بد من سعي وعمل، ولا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول، يقول صلى الله عليه وسلم: (أفضل الأعمال الكسب الحلال)⁽²⁾. ويقول صلى الله عليه وسلم: (التمسوا الرزق في خبايا الأرض)⁽³⁾. والواقع أن المسلمين لم يكونوا في

(1) Hossein Askari, Hossein Mohammadkhan, Liza Mydin, op. cit., p. 24

(2) علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي "كنز العمال" (8/4)، برقم: (9221) - ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (998).

(3) أحمد بن حنبل: "فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل" (1/313)، برقم: (431) - ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (1150).

يوم من الأيام جماعة مغلقة عن الجماعات الأخرى والمجتمعات الأخرى والمجتمعات التي تشاركها الحياة في هذه الأرض الواسعة، يقول تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ۝ وَخَسَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۝ وَعَاتَلَكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ۝﴾ [إبراهيم: 32-34]، وقال سبحانه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝﴾ [الحاثية: 13] ⁽¹⁾.

5.2.1 مقاصد الشريعة ومقصد المال في الاقتصاد الإسلامي والأصل في المعاملات المالية ومبدأ الحرية:

إن أهداف الإسلام (مقاصد الشريعة). خلافا لأهداف الأنظمة التي يغلب عليها الطابع العلماني في العالم اليوم، ليست أهدافاً مادية في أساسها، بل تقوم على مفاهيم الإسلام المتعلقة بخير البشر وفلاحهم، وبالحياة الطيبة، تلك المفاهيم التي تقوم على الأخوة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتقتضي إشباعاً متوازناً لكل من الحاجات المادية والروحية لجميع البشر.

تتضمن مقاصد الشريعة كل ما تدعو إليه الحاجة لتحقيق "الفلاح" و"الحياة الطيبة" ضمن حدود الشريعة.

(1) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 32.

ويرى الغزالي وغيره من العلماء أن المقاصد تشمل كل ما يعتبر لازماً لحماية الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وقد كان الغزالي حكيماً حين جعل الدين في طليعة المقاصد، لأن الدين في المنظور الإسلامي أهم عنصر لسعادة البشر وخيرهم⁽¹⁾.

ويهتم علماء الاقتصاد الحديث بالأموال والأعمال كدعامتين للاقتصاد، ولم يكن هذا جديداً بالنسبة للفقهاء الإسلامي الذي يقوم على هاتين الدعامتين في المعاملات، فهناك نجد في باب الشركة شركة الأموال، وشركة الأعمال وهما يقومان على المال والعمل، فدعامة الاقتصاد الإسلامي تقوم على عنصر المال والعمل، وتتجاوز ذلك إلى باب آخر لا يقوم على المال والعمل، وهو يسمى شركة الوجوه، وهو باب اقتصادي متميز، حيث لا مال ولا عمل، ولكن الجهد والثقة، على أساس مكانة الشريك ووجهه أمام المجتمع وشخصه الموثوق به، فالنظرية الإسلامية تقوم على المال، والعمل، وعنصر الثقة، والشخصية⁽²⁾.

(1) محمد عمر شابر، محمد أنس الزرقاء، محمد زهير السمهوري، محمد سعيد النابلسي، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ص 35.

(2) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 32.

المعاملات كما قرر العلماء أن أصلها الإباحة بخلاف العبادات فإن الأصل فيها المنع والحرم⁽¹⁾.

ومما يدل على هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجمانية: 13]، وقال سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: 145].

ودلت السنة على هذا الأصل فقد جاء في أحاديث عدة تقرر الإباحة:

أ- (وما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو العفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينس شيئاً، وتلا: ﴿مَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (٦٤))⁽²⁾.

(1) محمد الأشقر: "أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالاتها على الأحكام الشرعية"، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: السادسة، 1424هـ - 2003م (1/ 384).

(2) «صحيح البخاري» (1/ 154 ط السلطانية)، برقم: «774».

ب- وعن سلمان الفارسي قال، قال صلى الله عليه وسلم: (الحلال ما أحله الله في كتابه والحرام ما حرمه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه)⁽¹⁾.

ج- أخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة مرفوعاً وحسنه النووي: (إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء - رحمة بكم غير نسيان - فلا تبحثوا عنها)⁽²⁾.

ويتفرع عن هذه القاعدة أن الأصل في المعاملات المالية الإباحة:

أ- أننا لسنا بحاجة - لكي نبيح معاملة ما - أن نبحث عن سندها الشرعي، فالأصل هو الإباحة وليس الحرمة.

ب- أنَّ ما وردت به نصوص في الكتاب والسنة من عقود للمعاملات لم يرد على سبيل الحصر بحيث يلزم عدم استحداث معاملات أخرى غير واردة بها.

ج- أنَّ استحداث معاملة جديدة لا يُشترط لإباحته قياسه على ما وردت به النصوص، إذ دليل الشرعية هو الإباحة الأصلية ذاتها⁽³⁾.

(1) الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله (ت 243هـ)، «المكاسب والورع والشبهة»،

المحقق: نور سعيد

الناشر: دار الفكر اللبناني - بيروت، الطبعة: الأولى، 1992 (ص 83).

(2) «سنن الدارقطني» (5/ 325)، برقم: «4396».

(3) جمال الدين عطية: البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، ص 133.

5.2.2 مبدأ الحرية الاقتصادية في الإسلام:

الحرية الاقتصادية هي أحد أركان الاقتصاد الإسلامي والمراد بها باختصار أن كل مالك حر التصرف بماله، وكل أحد حر في التعامل مع من شاء قال صلى الله عليه وسلم: (دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)⁽¹⁾، فكما أن للفرد التملك والحق في زيادة الثروة والنماء، فله كذلك الحرية الاقتصادية والاستثمارية، ولكن تلك الحرية مقيدة بقيود الشرع، كما أن التملك مقيد بقيود الشرع فلا يجوز التملك بالغصب والظلم، كما أنه لا يجوز إطلاق الحرية الاقتصادية، فلا يجوز الغش، ولا الاحتكار، ولا الربا، ولا الإضرار بالغير، فالحرية الاقتصادية في الإسلام إتاحة الفرصة للتنافس الشريف والالتزام بأحكام الإسلام وعدم الإضرار بالغير في التعاملات المالية⁽²⁾.

5.3 معيار الاستقلالية والبعد عن الهيمنة والتبعية:

5.3.1 موقف الشريعة الإسلامية من التبعية في القرآن والسنة:

موقف الشريعة الإسلامية من هذه التبعية التي تجلت أبرز صورها في التبعية التجارية والتبعية الصناعية والتبعية المالية، إذ أن الإسلام لا يرضى لمن

(1) أخرجه أصحاب السنن إلا البخاري عن جابر بن عبد الله، ينظر: منتقى الأخبار مع نيل الأوطار (5 / 164). المطبعة العثمانية المصرية.

(2) الزحيلي: «الفقه الإسلامي وأدلته» (7 / 4985).

وجه إليهم الخطاب من قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: آية 110]، أن يكونوا مستضعفين تابعين لغيرهم من الأمم غير الإسلامية، حيث إن هذا لا ينبغي للأمة الإسلامية التي أراد منها الإسلام أن تكون ولايتها لله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وللمؤمنين، كما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: 55]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51]⁽¹⁾. وكما جاء في صحيح البخاري قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ سَلَكَوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكَتُمُوهُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟)⁽²⁾.

هناك حقيقة لا تقبل الجدل ولا النقاش وهي أن العالم الغربي لا يرجو للمسلمين تحقيق الخير والفلاح، بل ويهدفون إلى تحقيق التبعية لهم، والارتباط الكامل بهم، قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ

(1) عمر بن فيحان المرزوقي، مرجع سابق، ص 231.

(2) صحيح البخاري حديث رقم 3456.

قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنَّ آتِّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ [البقرة الآية 120].

ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم عندما أراد الاستقلال من تبعية اليهود في بئر رومة وهي بئر يرد إليها الناس ويستغلها اليهود، فقال صلى الله عليه وسلم: (مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةَ، فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كَدَلَاءَ الْمُسْلِمِينَ) فاشتراها عثمان رضي الله عنه⁽¹⁾.

5.3.1.1 معالم الحد من التبعية في البلدان الإسلامية:

وبهذه الطريقة تبرز لنا أهمية تقليص الاعتماد على الدول غير الإسلامية وتوسيع الاختلاط بين دول العالم الإسلامي. من بين مظاهر هذا التأسيس ما يلي:

1- يتم إعطاء الأولوية للتبادل التجاري وللبضائع والمواد الحديثة والزراعية بين دول العالم الإسلامي وعمل سوق إسلامي مشترك تلغى فيه الجمارك والقيود.

2- تقليل الصعوبات المالية التي تواجه الدول الإسلامية من خلال الإقراض والأوقاف.

(1) محمد البخاري: "صحيح البخاري" (3/ 109 ط السلطانية).

- 3- عمل مشاريع مشتركة لتلبية المتطلبات الأساسية من المواد الغذائية والدوائية والدفاعية والصناعية، ومما يساعد على ذلك الموارد الطبيعية المتاحة في كل دولة إسلامية، والقدرات المناسبة لإبداعها وعرضها.
- 4- تمكين المشاريع المشتركة وتبادل رأس المال في المشاريع التي تحقق المزيج المالي فيما بينها وتطبيق أكبر جهد يمكن تصوره للمساهمة في الأصول العادية ومكونات الإنشاء التي يمكن الوصول إليها، وتعزيز القدرات البشرية للسيطرة على إدارة تلك المشاريع.

5.4 معيار الملكية الخاصة:

يحث الإسلام على التملك الفردي للأشخاص أو لفئة من الناس على مبدأ الشركات، لما في ذلك من خروج تلك الفئة من الناس من دائرة الفقر إلى دائرة الغنى، ومن دائرة الحاجة إلى دائرة العطاء، ومن دائرة التواكل والكسل إلى دائرة الإنتاجية والتميز، ولذلك من الأمور الهامة في هذا الجانب أن الشريعة جاءت لتملك الفقراء والمساكين أموالاً يستطيعون من خلالها ألا يكونوا فقراء، وليس مجرد دفع مال لهم فقط، بل بإعطائهم مالا يقيمون به

مشاريع تنمية ترفع مستواهم إلى مستوى معيشي مرموق، ومع مرور الوقت يصبحون أغنياء يدفعون الزكوات وهكذا⁽¹⁾.

المالك الحقيقي هو الله سبحانه وتعالى، ووظيفة الإنسان مقصورة على خلافة الله في هذه الحياة الملكية داخل قيود الاستخدام والاستخلاف، وعلى هذا المنوال، فإن علاقة الإنسان بالأشياء ليست مطلقة التصرف، فاستخدام الفرد للملكية لا بد أن تكون داخل هذه الدائرة المقيدة لسد الحاجة⁽²⁾.

على عكس المسيحي واليهودي ينظر المسلم إلى مجرى الشؤون الاقتصادية على أنه جزء لا يتجزأ من الدين⁽³⁾.

تعتبر الإستراتيجية الاقتصادية في الإسلام مُرتبة ترتيباً واسعاً ومنضبطاً يتماشى مع كل زاوية بشرية ويأخذ في الاعتبار كل احتياجات البشرية ويستوعبها بطريقة مناسبة. هذا على أساس أن الإسلام يدرك التناقضات الموجودة في الحياة: مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، كذلك المصالح المادية وضرورات الروح. على الرغم من ذلك، فإن المسألة المركزية للصراع بين الإسلام وكل مجموعة من النظم المهيمنة والأطر التي هي من صنع الإنسان، هي أن

(1) وزارة الأوقاف السعودية: «القيم الإسلامية»، الناشر: الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات وتاريخ، ص 32.

(2) جمال الدين عطية: البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، ص 147.

(3) Rodney Wilson: Economics, Ethics and Religion: Jewish, Christian and Muslim Economic Thought, op. cit., p. 116

هذه التناقضات الاجتماعية تعتبر من منظور الإسلام في مجملها هي ما يحقق التوازن الذي يستهدفه النظام الإسلامي من منظوره الاقتصادي، من أجل التعاون والتكامل، وليس للتنازع، وبخلاف كل الأنظمة الوضعية، فالإسلام يحاول حماية واستيعاب هذه التناقضات، وليس واحداً على حساب الآخر وعلى الرغم من ذلك، في حالات استثنائية قليلة، قد يغلب أحدهما على الآخر، ولكن لفترة وجيزة وحسب الحاجة لإعادة تحقيق الانسجام بين هذه التناقضات (1).

5.2 معيار تنمية الموارد:

التنمية الاقتصادية مصطلح حديث لم يعرفه الفكر الإسلامي، غير أنه تضمن من المصطلحات ما يحوي مضمون التنمية الاقتصادية. وكان أقرب تعبيراً عن التنمية الاقتصادية بمضمونها الشامل ومن هذه المصطلحات العمارة والتمكين، فالعمارة من فكر الاقتصاد الإسلامي تعني تحقيق النهوض في جميع جوانب وقطاعات الحياة بما فيها الجوانب الاقتصادية والمادية، وقد أستمد هذا المصطلح من قوله تعالى في القرآن الكريم: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: 61].

(1) محمد شوقي الفنجري، السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي،

والتنمية هي أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على وسائل اقتصادية للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة؛ بهدف تحسينها مثل الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، أو الانتقال من الاقتصاد التجاري، إلى التجاري المعتمد على التكنولوجيا.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول؛ وذلك بتطبيق العديد من المسارات التطويرية التي تجعلها أكثر تقدماً مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجعة.

ويمكن تعريف التنمية في الفكر الإسلامي بأنها: "نشاط موجه التي يحقق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره المباحة وإلى بناء قوة الأمة في المجالات المطلوبة شرعاً لكي تقوم بدورها في العالم"⁽¹⁾.

5.5.1 حكم الاكتناز في الإسلام:

رأس المال لغة: أساس ومبدأ المال بلا فائدة ولا زيادة قال تعالى في آية الربا: ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة:

(1) د. حنان أحمد - سياسة التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي - مجلة دراسات اقتصادية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات التعليمية - المجلد 21 العدد 01 نوفمبر 2019م.

[279] ويسمى أيضاً "صلب المال" حيث جاء في حديث وقف بئر رومة عند النسائي: "فاشترها من صلب ماله" (1).

الإسلام قد عنى بالنظام الاقتصادي فجعل البيع والشراء حركة للمال واستثمارا له قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]. إذ به يتوفر النشاط المالي وتتحقق به مصالح العباد وتطلعاتهم إلى حياة أفضل (2).

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٣١) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (٣٢) [التوبة: 34 - 35]، فاكتناز المال ليس أقل ضرراً من الإسراف؛ لأنه يوقف سيولة المال وتداوله بين الناس، فاكتناز المال والنقد يحول دون نشاط التداول النقدي الذي هو ضروري لانتعاش النشاط الاقتصادي، ومفهوم الاكتناز يشمل منع الزكاة، وحبس المال (3).

(1) نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ص 218.
 (2) خالد عبد الرحمن المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ص 5.

(3) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 39.

رأس المال النقدي المكتنز هو انعكاس للإهدار الاقتصادي⁽¹⁾، والاكتناز غير مرغوب فيه لأنه يعيق دورة الأموال ويقلل من النشاط الاقتصادي⁽²⁾، وقال صلى الله عليه وسلم: (نعم المال الصالح للرجل الصالح)⁽³⁾. مع تقديره للحوافز المادية التي تدفع الإنسان إلى العمل المثمر البناء، وأن لحركة المال في الإسلام نظامها وانضباطها في إطار الحق والخير بعيدة عن كل تعامل فاسد لا يحقق مصلحة الإنسان وخيره ورفاهيته قال تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 237]، وقال صلى الله عليه وسلم: (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)⁽⁴⁾. والقرآن الكريم والسنة المطهرة يوجهان الإنسان إلى حياة اقتصادية نشطة استثماراً، وإنتاجاً، واستهلاكاً حتى لا يبقى المال راكداً غير ذي فائدة، وليكون منطلقاً لحياة حرة كريمة يحقق فيها الإنسان أمنه وراحته وطمأنينته قال تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ

(1) Masudul Alam Choudhury: The Principles of Islamic Political Economy, op. cit., p.164

(2) Rodney Wilson: Economics, Ethics and Religion: Jewish, Christian and Muslim Economic Thought, op. cit., p. 127

(3) البخاري، "صحيح الأدب المفرد" (ص358)، برقم: (734).

(4) "سنن ابن ماجه" (2/ 817)، برقم: (2443).

فِيهِ فَأَلْذِنَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾ [الحديد: 7]. وقال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]⁽¹⁾.

5.5.2 تداول الثروة الاقتصادية والاستثمار والاستهلاك في الإسلام:

كما عني الإسلام بتداول الثروة في الاقتصاد ولا يشجع تركيزها في أيدي القلة⁽²⁾. فإنَّ الأرض كثيرة الخيرات، ذات تنوع كبير في بواطنها وكنوزها، ومن الموارد الطبيعية لها المعادن، والتربة، والزروع والرياح، والحيوانات ولقد جعل الله تلك الخيرات مصدراً مثمراً للعمل، والإنتاج، إذ ظهرت الزراعة، والرعي، والصناعة، والتجارة، والنقل، ونحو ذلك مما ينتج لخير الإنسان، والذي يفترض عليه أن يستثمر فيما يكون حلالاً شرعاً، ويوظف لصالح البشر وقد حث الإسلام على التنوع في الإنتاج ليكون النفع أكبر⁽³⁾.

الإسلام يأمر بالعمل الجاد، وتنمية الأرض والموارد الطبيعية التي وهبها إياه الخالق الكريم، واستخدام العائدات لتلبية احتياجات جميع البشر، فإنه يحظر تركيز الإنتاج والثروة في يد القلة⁽⁴⁾.

(1) خالد عبد الرحمن المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ص 5.

(2) Adama Dieye, op. cit., p. 136

(3) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 85.

(4) Hossein Askari, Hossein Mohammadkhan, Liza Mydin, op. cit., p. 27

حيث يوضّح الشرع أن الإنسان الذي لديه مالا إنتاجيا (عقارا مثلاً). وقام بتحويل ذلك المال الإنتاجي إلى مال استهلاكي (بيع العقار مثلاً)، فإنه ينبغي على ذلك الإنسان أن يستخدم ما حصل عليه من مال استهلاكي بشكل ينميه ليحصل على مال إنتاجي أفضل من الأصلي (وذلك ببناء عقار أفضل من العقار المباع في مثالنا الحالي). وفي ذلك المعنى يقول الحديث الشريف قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ بَاعَ دَارًا، أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ)⁽¹⁾⁽²⁾.

يُشجع الإسلام الاستثمار بسبل عديدة لعل من أهمها جانب في الإنفاق الاستهلاكي على النفس وعلى منافع المجتمع، كما يمنع الإسلام الاكتناز ويحرم سعر الفائدة على رأس المال ويفرض الزكاة على المال المدخر الذي لا يجد طريقه إلى الاستثمار، وذلك بهدف تساوي الادّخار مع الاستثمار وتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي لتحقيق التوازن العام (بوصفه هدفاً مرحلياً للتنمية الاقتصادية)⁽³⁾.

(1) "مسند أحمد" (25/ 166 ط الرسالة)، برقم: (15842).

(2) زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، ص 269.

(3) فهاد محمد علي، مرجع سابق، ص 90.

5.5.3 ضوابط التنمية البشرية والتعامل مع غير المسلمين:

لم ترد الضوابط الشرعية لتعامل المسلمين مع الذميين في الشريعة على سبيل التحديد والحصر وإنما وردت في ثنايا العقود والعهود والالتزامات، ثم إنها ضوابط عامة يندرج تحتها العديد من الجزئيات ويرد عليها بعض الاستثناءات منها:

الضابط الأول: أن يكون التعامل في المباحات الشرعية:

أن يكون التعامل في حدود ما أباحته الشريعة الإسلامية أيًا كان المتعاملون⁽¹⁾، فتعامل المسلم مع الذمي ومن باب أولى تعامل المسلم مع المسلم يكون في حدود ما أباحته الشريعة الإسلامية سواء في محل العقد وتبادل التزامات، أو في الإجراءات الشكلية لإتمام العقد، فتعاطي العقود الفاسدة حرام أيًا كان من يتعاطاها، ووجه ذلك: أن دار الإسلام يجب أن لا يعلو فيها غير أحكام الإسلام ومن هنا سُميت بدار الإسلام، وسميت الدولة بالدولة الإسلامية، ثم أن أحد أطراف العلاقة في تعامل المسلم مع الذمي مسلم وهو مخاطب بالشريعة ومكلف بأوامرها ونواهيها وعلى ذلك يجب توافر جميع أركان وشروط أي عقد يعقده المسلم مع الغير وإلا كان باطلاً، أو فاسداً تنعدم

(1) "شرح بلوغ المرام لعطية سالم" (50/5) بترقيم الشاملة آليا).

آثاره⁽¹⁾. وذكر ابن حجر: "أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وكان مسلماً، فقد فوض أمية بن خلف بما يتعلق بأموره المالية وكان أمية كافراً، والذي يظهر أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه كان مطلعاً على ذلك ولم ينكره"⁽²⁾، ولا خلاف بين العلماء في جواز مثل هذا قال ابن المنذر: "توكيل المسلم حربياً مستأمناً، وتوكيل الحربي المستأمن مسلماً لا خلاف في جوازه"⁽³⁾.

الضابط الثاني: شروط العامل غير المسلم:

قال زيد بن ثابت: "أمرني رسول الله، فتعلمت له كتاب يهود، وقال: إي والله ما آمن يهود على كتابي، فتعلمته فلم يمر بي إلا نصف شهر حتى حذفته، فكنت أكتب له إذا كتب، وأقرأ له إذا كتب إليه"⁽⁴⁾. وذلك لأن اليهود لا يؤتمنون على شيء⁽⁵⁾، وذكر الماوردي في الأحكام السلطانية أن العمّال قسمان: عمّال تفويض، وعمّال تنفيذ، فأما عمّال التفويض فيشترط

(1) عطية فياض، فقه التعامل مع أهل الذمة دراسة فقهية مقارنة، دار النشر للجامعات، القاهرة 1420هـ - 1999م، ص 35.

(2) سعد الدين محمد الكبي، المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام، المكتب الإسلامي بيروت - دمشق - عمان، ط: 1423هـ - 2002م، ص 672.

(3) "الإحكام شرح أصول الأحكام لابن قاسم" (3/ 243).

(4) "سنن أبي داود" (3/ 356 ط مع عون المعبود)، برقم: (3645).

(5) "عون المعبود وحاشية ابن القيم" (10/ 56).

فيهم بالإضافة إلى الحرية والعدالة⁽¹⁾ الإسلام، لأن هؤلاء يعملون باجتهادهم في الزكاة العامة التي تحتاج إلى تقدير العامل واجتهاده، ولا يجوز في هذه الولاية كونه ذمياً، لأن فيها ولاية، ولا يصح ثبوتها مع الكفر، وأما عمال التنفيذ، فيجوز كونهم ذميين، لأنهم لا يعملون باجتهادهم، وإنما باجتهاد الإمام، كأن يكون مبلغ الزكاة مثلاً قد عرف أصله وقدر زكاته، جاز أن يكون العامل ذمياً؛ لأنه تجرد عن حكم الولاية، وإنما يكون مخصصة بأحكام الرسالة⁽²⁾.

إذا أعطى غير المسلم الذمة بموجب عقد، أو غيره فإنه يصبح من رعايا الدولة الإسلامية ومن مواطنيها يسري عليه ما يسري على المسلم دون تفرقة، أو تميز فيتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها المسلم ويلتزم أيضاً بكافة الواجبات إلا ما تستوجبه أمور العقيدة الإسلامية، أو يحتمه أمن الدولة الإسلامية. ولا إثم ولا جناح على المسلم أن يبرم المعاملات مع الذمي بكل المعاملات المالية بالضوابط التي نص عليها الإسلام واشترطها.

5.5.4 جواز التعامل مع غير المسلمين وتوظيفهم في الأعمال:

ومن أدلة الجواز: ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ

(1) "الأحكام السلطانية للماوردي" (ص 317).

(2) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 673.

وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْلِفِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴿[المائدة: 5]﴾⁽¹⁾.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: "توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعر"⁽²⁾.

وهل يصح عمل غير المسلمين في المؤسسات الإسلامية في الأعمال التي ليس فيها ولاية؟ فقد ذكر البخاري في أحكام الإجارة باباً بعنوان جواز استئجار غير المسلمين، وأخرج فيه حديث عائشة قالت: (استأجر رسول الله وأبو بكر رجلاً من بني الدليل هادياً خريّتاً وهو على دين كفار قريش، فأمناه فدفعنا إليه راحلتهما وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال براحتيهما صبح ثلاث)⁽³⁾، (خريّتاً). الخريت الماهر بالهداية⁽⁴⁾.

يجوز لكل من المسلمين وغير المسلمين الانخراط في العقود على أن ينص على مراعاة أحكام الشريعة⁽⁵⁾، والواقع أن الإسلام لم يحدد للناس أنواعاً معينة من العقود، وأباح لهم أن يبتكروا أنواعاً جديدة حسب ما تقتضيه حياتهم

(1) عطية فياض، مرجع سابق، ص 33.

(2) «صحيح البخاري» (4/ 41 ط السلطانية)، برقم: 2916.

(3) "صحيح البخاري" (3/ 88 ط السلطانية)، برقم: (2263).

(4) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 673.

(5) Ahmed El-Ashker, Rodney Wilson: Islamic Economics., op. cit., p. 144

وعيشهم لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1].
 نطالب بالوفاء بالعقود ولم يحدد عقوداً خاصة، وإنما صرح بهذا في بيان
 الإجمال. والأصل في كل عقد، وشرط الإباحة إلا إن جاء دليل على تحريمه،
 وهو رأي الإمام مالك⁽¹⁾ وعليه تدل نصوص الإمام أحمد⁽²⁾، هو وعدد من
 العلماء⁽³⁾، وهذا ما دلت عليه الأدلة⁽⁴⁾. وهذا القول هو الأقرب إلى الصواب
 من أقوال العلماء⁽⁵⁾.

عامة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند الضرورة وقد أجاز ذلك مالك إذا
 كان يتصرف بحضرة المسلم وقد ذهب أحمد إلى جواز مشاركة اليهودي
 والنصراني بشرط ألا تكون لهما ولاية على المال، ولا يخلو به دون المسلم،
 ويكون المسلم هو الذي يلي المال، لأن اليهودي والنصراني يعملان بالربا⁽⁶⁾.
 على ضوء ما تقدم عمل غير المسلمين في المؤسسات الإسلامية ينقسم
 إلى قسمين: الأول: ما فيه ولاية على مال، أو كاتباً في سجلاتهم ودواوينهم،

(1) "حاشية الدسوقي على مختصر المعاني" (2/ 238).

(2) "الفروع وتصحيح الفروع" لابن مفلح (8/ 268).

(3) "إعلام الموقعين عن رب العالمين" (1/ 259 ط العلمية).

(4) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى" (29/ 346).

(5) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 65.

(6) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 674.

فلا يجوز إعمالهم فيها، لأن فيها ولاية، ولا يصح ثبوتها مع الكفر، وقد قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141].

الثاني: ما ليس فيه ولاية، كالوظائف المحددة التي ليس فيها اجتهاد، ولا تفرد، ولا اطلاع على أمور وشؤون المسلمين، كأعمال البناء، والزراعة، والمساقاة، وما شابه ذلك مما ليس فيه ولاية، ولا اجتهاد، وأما توليتهم البيع والشراء في المحال التجارية، فيجوز بشرط أن يتصرف ضمن ما هو محدد له ما لم يكن فيه ضرر على المسلمين ولأنه لا يؤمن له أن يتصرف بالربا⁽¹⁾.

ويمكن أن يقال أيضاً إن أعمالهم جائزة إن كان فيها صلاحيات التصرف في المال وفق الضوابط الشرعية، ولكن مع وجود رقابة دقيقة عليهم، فالرقابة اليوم غير ما كانت عليه في السابق، فلا يمكن لأحد أن يتفرد في عمل ولا مال مع وجود الضوابط الشرعية والمحاسبية في زمننا المعاصر.

5.5.5 حكم استخدام الهدايا في تيسير الأعمال التجارية:

مما لا خلاف عليه بين أهل الاختصاص أن من أكبر معوقات عملية التنمية انتشار الفساد الإداري؛ وهو ما يعرف بإساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة⁽²⁾.

(1) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 675.

(2) سليمان بن محمد الجريش - الفساد الإداري وجرائم إساءة استخدام السلطة والوظيفة، ص 9.

وهذا الفساد يتجلى في صور عديدة منها ما يتصل بإساءة استعمال السلطة لاكتساب المال. ومن أبرز ذلك ما يتلقاه كثير من منسوبي المؤسسات العامة أو الخاصة من عمال وموظفين على اختلاف طبقاتهم الوظيفية من الأموال والفوائد سواء كانت بمسمى الهدايا، أو الامتيازات، أو العمولات، أو الخدمات، أو غير ذلك من المسميات، ولخطورة الموضوع وكونها قضية عالمية تشغل الدول والمجتمعات فقد عُنيت بها التشريعات والقوانين والأنظمة في الدول، بل تطور إلى سن اتفاقية دولية لمكافحة الفساد عموماً والفساد المتصل بالرشاوى وأخذ المال بسبب الوظائف عام 2003م⁽¹⁾.

وفي مجال الأعمال من الأمور التي ينبغي بيانها والتفريق بينها هي حكم تلك الهدايا في الشريعة الإسلامية والفرق بين الهدية والرشوة:

أولاً: **الرشوة**: وهي ما يقدمه الشخص لغيره من العطايا، أو غيره، ليحكم له، أو يطلب منه شيئاً يقدمه، وتحريم الإسلام كسب المال عن طريق الرشوة ليحامي المجتمع من شيع الفساد، والظلم وأخذ أموال الناس بالباطل، أو الامتناع عن إصدار الحكم وتقديم من لا يستحق على أهل الاستحقاق، ولقد أجمع المسلمون على تحريمها لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ بِالْبَاطِلِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

(1) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الدورة الثامنة والخمسون، البند (108)، ص (7-8).

تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾ [البقرة: 188]، ومن صور أخذها بالباطل وكسب المال عن طريق الرشوة، والنهي يقتضي التحريم فتكون الرشوة محرمة وقد (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي)⁽¹⁾. والرشوة المحرمة⁽²⁾: هذه تشمل كافة أنواع الرشوة المحرمة كالرشوة لإبطال حق، أو إحقاق باطل، وبأي ستار قنعت فيه كأن تلبس في الظاهر لباس الهدية، أو القرض، أو الاستعارة، أو قضاء المصالح، والخدمات، أو المنافع للمرتشي بما يتضمن حقيقة البذل فيه معنى الرشوة، فجميع ما يكسب بذلك هو حرام لا يصح فعله، ويجب مصادرته⁽³⁾.

ثانياً: الهدية: الهدية تسبب المحبة والمودة بين الناس، والهدية عند الفقهاء والعلماء هي تملك عين للغير على غير عوض⁽⁴⁾، وهي مستحبة في القرآن والأحاديث وإجماع المسلمين، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَعَاتَىٰ أَلْمَالِ عَلَىٰ حُبِّهِ دَوَىٰ الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ﴾ [البقرة: 177]. ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: (لَوْ دُعِيَ إِلَى ذِرَاعٍ، أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ

(1) أبو داود: "سنن أبي داود" (3/ 300 ت محيي الدين عبد الحميد)، برقم: (3580).

(2) أحمد بن محمد الخطابي: "معالم السنن" (4/ 161).

(3) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 94.

(4) ابن القاسم: "الإحكام شرح أصول الأحكام لابن قاسم" (3/ 390).

أَهْدِي إِلَى ذِرَاعٍ، أَوْ كُرَاعٍ لَقَبِلْتُ⁽¹⁾. وقوله صلى عليه وسلم: (تَهَادَوْا تَحَابُّوا)⁽²⁾، والأصل في الهدايا ألاّ ترد، بل يستحب قبولها ما لم تكن موصلة إلى مكروه أو محرم، فعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أجيبوا الداعي، ولا تردوا الهدية، ولا تضربوا المسلمين)⁽³⁾.

الفرق بين الهدية والرشوة هو أن الهدية تهدف إلى جلب الحب وجذب القلوب وكسبها. أما الرشوة فهي إبطال الحقوق، أو سوء التصرف، أو الحصول على الحقوق. والدليل على حرمة الرشوة ما في الصحيحين عن أبي حميد الساعدي، قال: استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني أسد، يقال له: ابن اللبابة على صدقة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي لي، فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: (ما بال العامل نبعثه فيأتي فيقول: هذا لكم وهذا لي، فهلا جلس في بيت أبيه وأمه، فينظر أيهدى أم لا؟ والذي نفسي بيده، لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة، أن كان بغيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه: ألا هل بلغت ثلاثاً)⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) البخاري: "صحيح البخاري" (3/ 153 ط السلطانية)، برقم: (2568).

(2) البخاري: "صحيح الأدب المفرد" (ص221)، برقم: (269).

(3) أحمد بن حنبل: "مسند أحمد" (4/ 55 ت أحمد شاكر)، برقم: (3838).

(4) "صحيح البخاري" (8/ 130 ط السلطانية)، برقم: (6636).

(5) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 91.

وهذا الحديث دليل على أن القصد هو المعتبر في الهدية، فلو كانت الوظيفة ليست هي سبب الهدية، فهذه ليست برشوة، وللشخص أن يقبلها، وكذلك لو كانت الهدايا تعطى له قبل عمله. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فوجه الدلالة، أن الهدية هي عطية ينتغي بها وجه المعطي وكرامته، فلم ينظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى ظاهر الإعطاء، قولاً وفعلًا، ولكن نظر إلى قصد المعطين ونياتهم التي تعلم بدلالة الحال، والفرق بين الهدية والرشوة، وإن اشتبهتا في الصورة، فإن الراشي قصده بالرشوة التوصل إلى إبطال حق، أو تحقيق باطل، فهذا الراشي الملعون على لسان رسول الله" (1). وبذل الأموال لغير ضرورة نوع من الهدر وضرب من السفه وقد أرشد الإسلام إلى واجب عدم الهدر، أو الهدم، أو التدمير، أو استخدام الممتلكات لأغراض البذخ، أو الأغراض غير المشروعة المحرمة مثل الرشوة (2).

5.5.6 الصناعات في القرآن الكريم:

وفي القرآن الكريم إشارات واضحة إلى العديد من الصناعات والحرف التي تكتمل بها عناصر الحياة الطيبة ومقومات الدولة العزيزة، من ذلك:

(1) https://www.alukah.net/fatawa_counsels/0/29107/1/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

(2) Hossein Askari, Hossein Mohammadkhan, Liza Mydin, op. cit., p. 25

أولاً- الصناعة النسيجية والحياكة: قال الله تعالى: ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوْءَ تِكُمْ وَرِيْشًا﴾ [الأعراف: 26].

ثانياً- الصناعة الغذائية: قال الله تعالى: ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفَكَهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [الطور: 22] وقال أيضاً: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيْنَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ﴾ [٧١] وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [٧٢] وَلَهُمْ فِيهَا مِنْفَعٌ وَمَشَارِبٌ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [٧٣] [يس: 71-72-73] وقال سبحانه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ﴾ [الأعراف: 157].

ثالثاً- الصناعة المدنية والعسكرية: قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: 25] فقلوه: (فيه بأس شديد). إشارة إلى الصناعات الحربية، وقلوه: (ومنافع للناس). إشارة إلى الصناعات المدنية وأخبر عن داود عليه السلام فقال سبحانه: ﴿وَأَلَّيْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [١] أَنْ أَعْمَلَ سَبِغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ﴾ [سبأ: 10 - 11] وقال أيضاً: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: 80] وقال أيضاً: ﴿وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنْ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [٢] يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِيْبٍ وَتَمَثِيلٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ أَعْمَلُوا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: 12 - 13].

رابعاً- صناعة الصيد: قال الله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: 96]، وقال سبحانه: ﴿إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: 2] وقال أيضاً:

﴿قُلْ أَجَلٌ لَّكُمْ أَطْيَبْتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 4].

وقد ترجمت السُّنَّة النبوية تلك الإشارات القرآنية إلى واقع عملي في حياة الناس، من خلال التوجيهات الواضحة التي دعت إلى تبني النشاط الصناعي كركيزة من مرتكزات الدولة الإسلامية، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحث على تنمية المال والثمار فيما ينفع، فيقول: (مَنْ سَبَقَ إِلَى مَاءٍ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ)⁽¹⁾، فخرج الناس يَتَعَادَوْنَ يَتَخَاطُونَ أي يتسابقون من أجل استثمار ما أذن به رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽²⁾.

فالصناعة والاحتراف من مصادر الملكية الخاصة لذا فقد حث الإسلام عليها ورغب فيها فلقد احترف أنبياء الله ورسله، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (كَانَ زَكَرِيَّا نَجَارًا)⁽³⁾. قال النوري: هذا فيه جواز الصنائع، وأن النجارة لا تسقط المروءة، وأنها صنعة فاضلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَا كَسَبَ الرَّجُلُ كَسْبًا أَطْيَبَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ)، قيل: وكيف ذاك يا رسول الله؟ قال: (لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَا حِرْفَةٍ

(1) "سنن أبي داود" (3/ 177 ت محيي الدين عبد الحميد)، برقم: (3071).

(2) <https://islamstory.com/ar/artical/20481/>

تم الاطلاع عليه في 2020/12/1

(3) "مسند أحمد" (16/ 200 ط الرسالة)، برقم: (10294).

تَعَيَّشَ بِدِينِهِ⁽¹⁾، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "إني لأكره الرجل فارغا لا في عمل دنيا ولا آخرة"⁽²⁾ ⁽³⁾، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُؤْمِنَ الْمُحْتَرَفَ)⁽⁴⁾، وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له)⁽⁵⁾.

فتلك النصوص السابقة حثت على الصناعة، والاحتراف، ورغبت فيهما، قال الماوردي: "أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة"⁽⁶⁾، ولقد روى البخاري "أن أصحاب رسول الله عليه وسلم عمال أنفسهم"⁽⁷⁾ أي أنهم أهل عمل وصناعة، يقول الغزالي: "فإن أصول الصناعات من فروض الكفايات الفلاحة، والحياكة، والسياسة بل الحجامنة، والخياطة، فانه لو خلا البلد من الحجام تسارع الهلاك إليهم، وخرجوا بتعريض أنفسهم للهلاك فإن الذي أنزل

(1) "سنن ابن ماجه" (2/ 723)، برقم: (2138).

(2) "المقاصد الحسنة" (ص 209)، برقم: (246).

(3) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 53.

(4) "المعجم الأوسط" (8/ 380)، برقم: (8934).

(5) "المعجم الأوسط" (7/ 289)، برقم: (7520).

(6) "الحاوي الكبير" (14/ 143).

(7) "صحيح البخاري" (3/ 57 ط السلطانية)، برقم: (2071).

الداء أنزل الدواء، وأرشد إلى استعماله⁽¹⁾. ولا بد من الكفاءة والقدرة في العمل فالكفاءة والمقدرة من أسباب إتقان العمل. قال تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ أَسْتَعَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: 26] والخيرية هنا جاءت بسبب قوته، وأمانته وقد تحدث يوسف عليه السلام عن نفسه عند من يجهلها فقال تعالى حكاية عنه: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: 55]، فوصف نفسه بالحفظ وهو من أقوى الأسباب الممكنة لأداء العمل. ويشترط أن يعلم الموظف والعامل أصول العمل، وواجباته؛ ليستطيع أن يؤديه على أحسن وجه، ولقد أخبر يوسف عليه السلام عن نفسه ووصفها بالعلم في قوله تعالى حكاية عنه: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ وهو من المؤهلات لحفظ الأموال وإتقان العمل⁽²⁾.

فالإقبال على العمل والإخلاص فيه من صفات المؤمن المتبع لهدى الله تعالى، وهدى رسوله صلى الله عليه وسلم فلقد وعد الله تعالى العامل بأحسن الأجر إذا أخلص فيه وروي عن عائشة رضي الله عنها، أَنَّ صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)⁽³⁾، فإتقان العمل جعل العمل مثالياً في الشعور بالدقة والجدية فيه⁽⁴⁾.

(1) "إحياء علوم الدين" (1/ 16).

(2) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 82.

(3) "شعب الإيمان" (4/ 334 ت زغلول)، برقم: (5312).

(4) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 82.

5.6 المعاملات المصرفية:

وتشمل الودائع والقروض:

أما الودائع فقد قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ مِمَّنْ أَمْنَتُهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ عِندَ اللَّهِ قَلْبُهُ ظ> وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾ [البقرة: 283]، وقال صلى الله عليه وسلم: (أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّيَمَّنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ)⁽¹⁾، ولقد أجمع علماء المسلمين على جواز الإيداع والاستيداع وواقع الناس⁽²⁾، وحياتهم تقتضي ذلك إذ يتعذر على جميع الناس حفظ أموالهم بأنفسهم فيحتاجون إلى حفظ الغير لهم، وحكم الوديعة أنها من العقود الجائزة بين الطرفين متى أراد واضع المال أخذ ماله لزم الأمين رده له⁽³⁾.

القرض في اللغة: القطع ومعنى أقرضه أي قطع له قطعة.

والقرض في الاصطلاح الفقهي: هو إعطاء المال لمن يريد الانتفاع به على أن يرد بدله ويطلق بعض العلماء والفقهاء على القرض لفظ "السلف"⁽⁴⁾، وهو من العقود المستحبة في الشريعة لقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي

(1) "سنن أبي داود" (3/ 313 ط مع عون المعبود)، برقم: (3534).

(2) "المغني لابن قدامة ت التركي" (9/ 256).

(3) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 130.

(4) نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ص 360.

يُقْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ وَأُضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾ [البقرة: 245]. وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ" (1) (2).

5.6.1 أعمال البنك المشروعة وغير المشروعة:

ويمكن تلخيص أعمال البنك المشروعة:

- 1- نقل النقود بدءاً من مكان إلى التالي للحصول على مبالغ محدودة من النقود كرسوم لهذه الخطوة.
- 2- تأجير الخزائن الحديدية للأشخاص الذين يحتاجون إلى وضع النقود فيها.
- 3- تصدير الشيكات خفيفة الحمل على المسافرين ومن خلالها يكون التداول سهلاً.

(1) "صحيح مسلم" (4/ 2074 ت عبد الباقي)، برقم: (2699).

(2) علي سَيِّد إِسْمَاعِيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي، 2020، ص 150، وعبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 130.

4- العمل بالأموال بين الدول المختلفة⁽¹⁾.

المعاملات غير المشروعة التي يقوم بها البنك:

● الربا فقد حرمت الشرعية الإسلامية الربا وحذرت من يعاون على فعله، وسواء في ذلك الكاتب أو الشاهد أو غيرهم؛ ففي صحيح مسلم وغيره من حديث جابر رضي الله عنه: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: هُم سَوَاءٌ)⁽²⁾، ويقول الدكتور محمد يحيى عويس: "تلخص الوظيفة الرئيسية للبنوك في المجتمعات الحديثة في الجملة التقليدية: "أن البنوك تُقرض لكي تُقرض"⁽³⁾، ويقول الدكتور محمد عبد العزيز عجمية: "يعرف البنك التجاري، أو بنك الودائع عموماً بأنه المنشأة التي تتعامل في الائتمان، أو الدين"⁽⁴⁾، ومن المعلوم أن الائتمان، والدين مظهران لشيء واحد وهو:

(1) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 253.

(2) "صحيح مسلم" (5/ 50 ط التركية)، برقم: (1597).

(3) محاضرات في النقود والبنوك، ص 233.

(4) في كتابه مبادئ علم الاقتصاد ص 271.

الدين: هو الالتزام بتسديد مبلغ معين من النقود، والائتمان: هو واجب التسلم⁽¹⁾.

فمن المعاملات البنكية غير المشروعة في الإسلام: الحصول على فوائد (ربا) مقابل الإقراض والدين، مع زيادة تلك الفوائد عند الإعسار العجز عن التسديد⁽²⁾.

هذه الودائع كلها محرمة شرعاً، لدخول عنصر الفائدة فيها، سواء في ذلك الودائع لأجل، أو دفاتر التوفير، أو الحسابات الجارية حين تعطي البنوك فوائد عليها، وكذلك السندات بفائدة ثابتة⁽³⁾.

● أخذ التجار وغيرهم قروضاً وديوناً إلى مدة من الزمن ثم يلزمون بالدفع مع زيادة ربا سنويا⁽⁴⁾.

(1) علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ج1، مرجع سابق، ص 148.

(2) عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق دار الوطن - الرياض، ص 37-39.

(3) جمال الدين عطية: البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، ص 149.

(4) عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق دار الوطن - الرياض، ص 37-39.

- سحب من الحساب الجاري على المكشوف، أو أي تسهيلات مصرفية أخرى⁽¹⁾.
- شراء سندات القروض الآجلة: يتأكد البنك من الفترة التي يتوقع بعدها الالتزام، ويخصم منها مبلغًا محددًا، وهو معدل كل عام، ويدفع الباقي للمقرض المستثمر ثم في هذه المرحلة، يحصل على كل شيء من الحساب مال⁽²⁾.
- الأوراق التجارية: أن شراء، أو بيع الأوراق التجارية بأقل من القيمة المسجلة بها- وهو ما يسمى بالخصم، أو الحسم- هو تعامل ربوي محرم؛ إذ أن الورقة التجارية تمثل دينًا، وهي، وإن كانت سنداً لدفع ثمن بضاعة- والاتجار في حد ذاته حلال شرعاً- إلا أنه بانتهاء عملية البيع والشراء يبقى التعامل في الدين الناتج عن العملية التجارية منقطع الصلة بهذه العملية، ولا حوالة الديون بأقل، أو أكثر من قيمتها ويستوي في التحريم جميع أنواع الأوراق التجارية⁽³⁾. الاعتمادات المستندية غير المغطاة بالكامل: ما تفعله البنوك التجارية والتي تعرف بالتقليدية من التمويلات

(1)Charles Tripp: Islam and the moral economy, Publisher: Cambridge University Press,: 2006, P. 112

(2) عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق دار الوطن- الرياض، ص 37-39.

(3) جمال الدين عطية: البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، ص 150.

الجزئية أو الكلية للاعتمادات المستندية مقابل الفوائد الربوية وتكون محسوبة على فترة التمويل هو من الأمور المحرمة شرعاً.

موقف الشريعة من المعاملات البنكية:

نهي الله تعالى المسلم وحذره من البحث عن المال بوسائل محرمة، وشدد في العقوبات والتهديدات الكبيرة ومن تلك المحرمات الربا قال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِّن رَّبًّا لِّيرْبُوَ فِي أُمُودٍ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: 39] ⁽¹⁾. وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 130]، والآيات في ذلك كثيرة.

يحرم القرآن صراحة الربا ويهدد من يقرض بالربا بالحرب من الله ورسوله، ويأمر المؤمنين بترك الربا قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ ^(٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ ^(٢٧٩) [البقرة: 278 - 279].

(1)M. Kabir Hassan, Mervyn K. Lewis, op. cit., p. 41

وقد نص العلماء على الأضرار التي تحصل بسبب الربا فلا خير فيه لأحد، فهو بيع للوهم وظلم للمحتاج⁽¹⁾، وبذلك نجد أن القرآن استخدم نبرة تهديد غير معتادة عندما يحرم الربا. أعلن النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الربا بعبارات صريحة؛ فعن جابر رضي الله عنه قال: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكِلَ الرَّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ"⁽²⁾.

فموقف الشريعة الإسلامية واضح ولا يقبل بأي جدل أن المسلم لا يجب أن يترك الربا فقط بل إنه كذلك ملزم بمحاربة الربا، العديد من الأحاديث النبوية، والأوامر القرآنية احتوت على تحذيرات من التعامل بالربا.

وقد انعقد المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامي في شهر محرم 1385هـ (إعلان مايو 1965م). كان هذا التجمع لحظة حاسمة بالنسبة لفكرة النقد الإسلامي من حيث المبدأ النظري، حيث صدرت فتوى مجمعة تحرم عائدات البنوك الربوية، واختتم المؤتمر بالاقترح المصاحب: "وهو البحث عن البديل الإسلامي المناسب لما يحصل في البنوك من الوقوع في الربا"⁽³⁾.

(1) عبد الله بن سليمان المنيع، مرجع سابق، ص 258.

(2) مسلم، «صحيح مسلم» (3/ 1218)، برقم: (1597).

(3) علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ج1، مرجع سابق، ص 240.

وقد قرر مجمع البحوث الإسلامية تحريم المعاملات الربوية بأنواعها وأشكالها وقليلها وكثيرها لا فرق بين أي نوع أو شكل أو حجم منها⁽¹⁾، وقرر أن الحسابات ذات الأجل وفتح الاعتماد بفائدة وسائر أنواع الإقراض، نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة⁽²⁾، وأفتى مجمع البحوث الإسلامية بتحريم فوائد البنوك، ولم يكتف بهذا، وإنما دعا أهل الاختصاص إلى البحث عن البديل الإسلامي وقد أصدر المؤتمر قراره بجرمة أخذ الفائدة على جميع أنواع القروض، سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية، ومن المعلوم أن قرار مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية ينطبق على فوائد صندوق التوفير⁽³⁾.

ثم في تلك المرحلة جاء التغيير بهذا المسار وفقاً لمنظور علمي دعا إليه المؤتمر بظهور البنوك الإسلامية، وظهر التطبيق الفعلي، وأظهر الخيار الإسلامي فرصة إنشاء بنوك بدون ممارسة للفوائد الربوية، وبذلك تم اختراع البديل الإسلامي نظرياً، وعملياً واتجهت الجهود كافة إلى تحسينه وتطويره ودعمه وتسهيل العقبات التي تواجهه⁽⁴⁾.

(1) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 51.

(2) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 52.

(3) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 235.

(4) علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ج 1، مرجع سابق، ص 167.

كما قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن حكم التعامل المصرفي بالفوائد وحكم التعامل بالمصارف الإسلامية أنها حرام وأنها سبب كل الخراب الاقتصادي في العالم، وأن تحريم هذه المعاملة جاء في الأدلة العامة والتفصيلية، وجاءت النصوص مشددة عليها بما تشديد.

وخلاصة القرارات التي انبثقت عن المجمع ما يلي:

- 1- كل المعاملات البنكية التي فيها فائدة حرام شرعاً لا يجوز أخذها ولا التعاون على إبرامها.
- 2- لا بد أن يكون التعامل في البنوك الإسلامية وفق الضوابط الشرعية والالتزام بها.
- 3- دعوة جميع الأطراف المؤثرة ومنها الحكومات والدول إلى الاهتمام بالبنوك الإسلامية ودعمها وتيسير الطرق أمامها⁽¹⁾.

5.6.2 اعتبارات تحريم الربا من الناحية الاقتصادية:

وهناك عدة اعتبارات اقتصادية لتحريم الربا:

- 1- إن الفائدة التي يجنيها المرابي ليست نتيجة العمل المنتج، ولكنها تخصم من أموال الفرد أو ثروة الأمة دون أن ينتج عنها أي عائد.

(1) علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ج1، مرجع سابق، ص 247.

- 2- تدفع الأرباح القائمة على الربا جزءاً من الناس إلى أن يصبح كسولاً، والبطالة تمكنهم من زيادة ثرواتهم دون عناء
- 3- ظاهرة التضخم الاقتصادي سببها الربا.
- 4- يتحمل المقترضون عبء حظر مضاعفة أسعار الفائدة ويصبحون غير قادرين على السداد⁽¹⁾. ويؤدي الاقتراض بفائدة إلى ثراء فئة محددة (المرابي) على حساب الآخرين بطريقة غير عادلة⁽²⁾.
- 5- يناقض مبادئ العدالة في تقسيم المكاسب والخسائر بين الأطراف المعنية في العمل⁽³⁾.
- 6- إن وجود سعر الفائدة يجعل العلاقة بين عناصر الإنتاج المختلفة مقامرة مستمرة فإذا قلت الحاجة إلى رأس المال دفعه المرابون على نطاق أوسع وخفضوا من سعر الربا والعكس صحيح مما يؤدي إلى الأزمات الاقتصادية ونوبات الكساد بصفة دورية.

(1) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 87.

(2) Masudul Alam Choudhury: The Universal Paradigm and the Islamic World-System: Economy, Society, Ethics and Science, Publisher, p. 61

(3) Ahmed El-Ashker, Rodney Wilson: Islamic Economics., op. cit., p. 55

7- أن الإنتاج يقوم على عنصرين أساسيين هما: العمل، والمال. والعمل هو الذي يخلق المال ولذا وجب أن يشارك العنصران في الربح والخسارة ولا يتبع أحدهما غيره على الآخر بحصول الربح بفائدة مستمرة للمرابي، والخسارة المستمرة للمقترض ومن خلال الحسابات الرياضية التي تقطع بأن تيار المال يذهب في النهاية إلى الذي يربح دائماً، مما يؤدي إلى تحويل مجرى الثروة إلى فئة واحدة هي أصحاب رؤوس الأموال وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة. والفائدة تحمل كتكلفة على أسعار السلع وبالتالي رفع أسعارها ونقص الاستهلاك ونقص الإشباع لدى المواطنين هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى فإن المنتج لا يجد سوقاً لتصريف الإنتاج مما يضطره إلى تخفيض الأسعار عن طريق تخفيض أجور العمال، أو الاستغناء عن بعضهم⁽¹⁾.

8- وأيضاً فإن القروض قصيرة الأجل التي يفضلها المرابون تحسباً لارتفاع سعر الربا في السوق تجعل المنتجين يقللون من إنتاج السلع بمجرد الإحساس بقلة الطلب على السلع خوفاً من الإفلاس، وفي القروض طويلة الأجل يعمل المنتج على ثبات، أو زيادة الأسعار؛ كي يستطيع

(1) حسام الدين عفانة "فقه التاجر المسلم"، ص42.

أن يؤدي أعباء القرض فإذا حدث وانخفضت أسعار السلع عجز عن الإداء، وكان مُعرّضاً للإفلاس⁽¹⁾.

9- لا يشجع على العمل الجاد والترويج لمساهمة أصحاب رأس المال في الأنشطة الاقتصادية⁽²⁾.

10- إن وجود سعر للفائدة يخرج بالنقد عن وظيفتها الأصلية في المجتمع كوسيلة تبادل إلى الاتجار بها في نفسها، واتخاذها كسلعة وهذا يعطل النقد عن أداء وظائفها في المجتمع، والربا يشجع على سحب الأموال من التداول⁽³⁾. وإذا كان معدل الفائدة صفراً، فسيتم توجيه جميع الموارد في استثمارات مُنتجة والأسهم والسندات والمدخرات لن تكون موجودة وبالتالي فإن الإِدِّخار يتعارض مع تعبئة الموارد⁽⁴⁾.

11- الربا من الناحية الاقتصادية الحديثة يعتبر مصدراً من مصادر الدخل الربعية، وهي الدخل التي تتحقق لأصحاب، أو ملاك عناصر الإنتاج

(1) فرهاد محمد علي، مرجع سابق، ص 101.

(2) Ahmed El-Ashker, Rodney Wilson: Islamic Economics., op. cit., p. 55

(3) Rodney Wilson: Economics, Ethics and Religion: Jewish, Christian and Muslim Economic Thought, op. cit., p. 127

(4) Masudul Alam Choudhury: The Universal Paradigm and the Islamic World-System: Economy, Society, Ethics and Science, Publisher, p. 66

(خاصة عنصري الأرض ورأس المال). دونما جهد حقيقي مبذول منهم لزيادة الناتج، أو الدخل القومي وفي الوقت الذي حرّم الإسلام فيه الفائدة على رأس المال وجعلها من الكبائر (نظراً للمساوئ الخطيرة التي تنتج عنها)⁽¹⁾. يُنظر إلى الربا على أنه أفخم مثال على طرق الإثراء "غير الطبيعية"، تراكم ومضاعفة الثروة بدون العمل⁽²⁾.

قال الله تعالى: ﴿كَفَى لَا يَكُونُ دُولَةً يَبْنَ الْأَغْنِيَاءَ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7] وهذه الآية تذكر أن الثروة لا ينبغي أن تتركز في أيدي الغني، وهذا مبرر إضافي لتحريم الربا لأنه يؤدي إلى تركيز الثروة في أيدي المقرضين. وأيضاً إلغاء الربا يؤدي إلى تعبئة مالية الموارد من خلال ارتباطها بتنمية الموارد الحقيقية ويسبب التوظيف والربحية والإنصاف والكفاءة والاستحقاق، والتمكين والضمان الاجتماعي لتظهر كعناصر من مجموع الرفاهية الاجتماعية⁽³⁾.

(1) فرهاد محمد علي، مرجع سابق، ص 102.

(2) Mohammed Bamyeh, op. cit., p.252

(3) Masudul Alam Choudhury: The Universal Paradigm and the Islamic World-System: Economy, Society, Ethics and Science, Publisher, p. 63

5.6.3 مخاطر الربا من الجانب الاجتماعي:

الربا هو في الحقيقة استغلال حاجة المحتاج، وتراكم للديون المتضاعفة عليه دون اختيار منه، وهو سبب لتوسع دائرة الضغائن والأحقاد بين البشر؛ لعدم قناعة المقترض حيث إن الأموال التي تؤخذ منه فيها ظلم، وفي الجانب الآخر فإن المرابي يطمع في الزيادة دائماً، وهذا كله يسبب الأنانية وحب المال والجشع وقطع باب التعاون والإخاء والتقوى⁽¹⁾.

هناك اتفاق عام على أن الربا يعني استغلالية الفائدة التي يتقاضاها المقرض على المقرض هذه الممارسات الاستغلالية مشكوك فيها أخلاقياً خاصة إذا كان المقرض فرداً ثرياً، أو مؤسسة مثل أحد البنوك، والمقرض فقير وبحاجة إلى أموال. كتب خبير اقتصادي إسلامي أن: "الفائدة تغرس حب المال والرغبة في تجميع الثروة لمصلحة المقرض التي تجعله أناني، بخيل، ضيق الأفق ومتشدد"⁽²⁾. ويؤدي إلى توتر العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان.

هناك معان إنسانية أخرى كانت من أسباب تحريمه، تظهر هذه المعاني بالصفات التي يكون عليها المرابي من الجفاء، والبخل في الإنفاق، وترك

(1) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 88.

(2) Timur Kuran: Islam and Mammon, op. cit., p. 8

الصدقة، قطع الخير، ولذا جاءت آيات الربا مصاحبة للحض على الإنفاق والتصدق ومراعاة الفقراء والمساكين⁽¹⁾.

الله سبحانه حرم الربا لأنه استغلال لحاجات الناس ساعة الضيق أولاً، ثم لأنه كسب دون عمل، فإن المرابي يحل لنفسه أن يدع أمواله تربو في أموال الناس وهو مرتاح وفي عصرنا هذا وهو عصر الربا المدمر الذي أصبحت فيه كل أنواع التبادل التجاري ربا قائمة على إذلال الناس، في عصرنا هذا ملايين يعيشون بهذه الصورة، أي بدون جُهد إنما هي أموالهم تعمل وكل ما عليهم أن ينفقوا ناسين أنهم بذلك يستعبدون الناس ويستغلون جهودهم، أو حاصلاتهم تحت ضغط الحاجة، أو خداعاً لهم⁽²⁾.

الإسلام يعارض الاستغلال بكل أشكاله، ويشجع التعاملات العادلة والمنصفة بين الجميع، المطالبة بفائدة من شخص مُجبر على الاقتراض لتلبية متطلبات الاستهلاك الأساسية الخاصة به هو قمة الاستغلال الاقتصادي⁽³⁾.

(1) عبد الله بن سليمان المنيع، مرجع سابق، ص 258.

(2) حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 60.

(3) Tugrul Keskin Editor: The Sociology of Islam: Secularism, Economy and Politics, P. 37

والقرآن صريح في تحريم الربا، فالبعض يقول إن التجارة مثل الربا إلا أنَّ الله أباح التجارة وحرم الربا، ويجب على الدائن أن يُعَامِلَ برأفة لا استغلال إذا كان المدين في مأزق، مَنَحُهُ الوقت حتى يسهل عليه السداد⁽¹⁾.

تحريم الربا يسير جنباً إلى جنب مع أوامر التخفيف من وطأة الفقراء والمحتاجين والفقراء وشرائع المجتمع الأضعف، تحريم الربا يشمل الأفراد والكيانات الاعتبارية، مثل الشركات، أو البنوك، أو الحكومات⁽²⁾.

ينادي الإسلام ببيئة يتم فيها تشكيل السلوك لدعم أهداف المجتمع الإسلامي: المجتمع القائم على الرفاهية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تَقْدُمُ البشرية، مجتمع يفهم فيه الجميع أن المال هو نعمة يقدمها الخالق لغرض وحيد تقديم الدعم لحياة البشرية جمعاء فالنظرة الإسلامية تحمل أنه لا يمكن أن يكون هناك العديد من الأغنياء والأثرياء الذين يستمرون لتركيز كل جهودهم على تكديس الثروة في وقت يوجد فيه كتلة اقتصادية من المحرومين والمعوزين⁽³⁾.

(1)Rodney Wilson: Economics, Ethics and Religion: Jewish, Christian and Muslim Economic Thought, op. cit., p. 125

(2)M. Kabir Hassan, Mervyn K. Lewis, op. cit., p. 45

(3)Hossein Askari, Hossein Mohammadkhan, Liza Mydin, op. cit., p. 34

5.7 موقف الشريعة الإسلامية من شركة التأمين:

أولاً: تعريف التأمين:

التأمين من الأمن، وهو ضد الخوف. والأمانة: ضد الخيانة. واستأمن: دخل في أمانه والأمن: المستجير ليأمن على نفسه⁽¹⁾.

ثانياً: التعريف القانوني للتأمين:

التأمين هو اتفاقية يلتزم بموجبها طرف بأن يؤدي لطرف آخر، أو المتلقي الذي حدد التأمين لدعم نفسه، أو مبلغاً نقدياً، أو راتباً، أو بعض المكافآت النقدية الأخرى في حالة وقوع حادث مؤسف، مقابل قسط نقدي يتم دفعه من قبل المضمون إلى الملتزم⁽²⁾.

ثالثاً: أركان عقد التأمين:

ويتضح من التعريف السابق للتأمين، أن أركان عقد التأمين هي:

- 1- المؤمن: وهي شركة تجارية في الغالب..
- 2- المؤمن له: وهو الجهة التي تريد التأمين من المخاطر⁽³⁾.

(1) "شرح حدود ابن عرفة"، ص 143.

(2) "المقدمة في فقه العصر" لفضل مراد (2/ 857).

(3) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 206.

3- قسط التأمين: وهو المال الذي يتم دفعه من قبل المؤمن له مقابل أو تعويضاً عما يحصل له من مخاطر وأضرار.

4- مبلغ التأمين: وهو المبلغ الذي تلتزم الشركة المؤمنة بدفعه عند حصول الضرر.

5- الخطر المؤمن ضده.

6- الزمن: وهو الزمن لابتداء وانتهاء عقد التأمين⁽¹⁾.

رابعاً: خصائص عقد التأمين:

ونستطيع أن نُجمل خصائص عقد التأمين بما يلي:

1- هو عقد من عقود المبادلات المالية، وأن الأقساط التي يدفعها المؤمن له هي المقابل للمبلغ الذي تدفعه شركة التأمين، وأحد البدلين حال وهو الأقساط والآخر مؤجل إلى حين وقوع الخطر، وهو مبلغ التأمين.

2- عقد التأمين من العقود الاحتمالية التي يتوقف فيها أحد البدلين على وقوع الخطر، أو عدم وقوعه، وتاريخ وقوعه، ومدى الضرر المترتب عليه⁽²⁾.

(1) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 207.

(2) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 207.

خامساً: أنواع التأمين وخلاف الفقهاء المعاصرين في التأمين التجاري:

ولقد كان التأمين ولا زال مجالاً للبحث والحوار بين الفقهاء المعاصرين بين مُجيز، ومانع له ورأي الفقهاء فيه آراء مختلفة بوجهات نظر مختلفة.

للتأمين أنواع وأقسام هي:

أ - التأمين الاجتماعي، ويتضمن هذا التأمين حماية البطالة، وتغطية الرعاية الصحية، وحماية عدم القدرة، وحماية الأقساط، وعادة ما يتم تنفيذ هذه الحماية من قبل الدولة، أو من قبل المؤسسات النقدية؛ للحصول على ممثلين وعمال؛ وملخصه اقتطاع مبلغ محدد من أجر العامل أو الأخصائي خلال فترة عمله، وتضيف إليه الدولة مبلغاً إضافياً، وعند الانتهاء من العمل لأي سبب من الأسباب، يُمنح استحقاقات شهرية مناسبة، أو بسبب مرض فيدفع له استحقاقه المتفق عليه، بغض النظر عن تكاليف العلاج، وهذا النوع من الحماية مسموح به وفقاً لأقوال الفقهاء والباحثين⁽¹⁾.

ب - التّأمين التعاوني: هو اتفاق بين عدة أناس على أن كل واحد منهم يدفع التزاماً محدداً؛ للتعويض عن الأضرار التي قد تحدث لأحدهم بافتراض وجود خطر معين، ويتم تطبيقه في حده الأدنى في الحياة المعقولة، وهذه الحماية بلا شك مقبولة وفقاً للشريعة. لأنه يدخل في عقود الهدايا،

(1) "مجلة البحوث الإسلامية" (19/ 26).

حيث إن كل متبرع يدفع لعضويته للتخفيف من آثار الأخطار وإصلاح الأضرار التي تلحق بأحدهم، مهما كان نوع الضرر، بغض النظر عما إذا كان من حيث التغطية على الحياة، أو الحوادث الحقيقية، أو الأشياء، وفي كثير من الأحيان يكون بين مالكي تبادل مماثل؛ مثل المتخصصين، أو المصممين، أو المتخصصين في الطب، أو القيادة، أو الأفراد من قبيلة مماثلة؛ للتعاون في إعادة تحديد آثار الكارثة التي تقع على رأس شخص ما⁽¹⁾.

ج - التأمين التجاري؛ هذا ما تفعله وكالة وشركات التأمين التجارية، وهذا يشمل:

- 1- تغطية الحياة.
- 2- حماية الحادثة.
- 3- حماية النقل.
- 4- الحماية من الحريق.
- 5- الحماية من السطو على المنزل ونحوه.

اختلاف العلماء في حكم التأمين التجاري:

انقسم العلماء في العصر الحديث في حكم التأمين إلى أربعة فرق:

(1) "فقه المعاملات" لعبد العزيز محمد عزام (44/2).

1- الفريق الأول: أباح التأمين مطلقاً، ومن أبرزهم الأستاذ مصطفى الزرقاء، ودليلهم: أنه عقد على التعاون بين أناس قد يحصل لبعضهم الضرر⁽¹⁾.

2 - الفريق الثاني: حرم التأمين مطلقاً، ومن أبرزهم الدكتور عيسى عبده، ودليلهم: أن التأمين التجاري إنما هو سيطرة شركات التأمين على مدخرات الأفراد والجماعات وربما الحكومات أيضاً. وأن عقود التأمين التجارية يدخلها القمار، لأن المستأمن يدفع مبلغاً محدداً قد يخسره كله وقد يربح أضعاف أضعافه، وهذا شبيهه بالقمار⁽²⁾.

3- الفريق الثالث: فرق بين التأمين على المركبات وما شابهه، وبين التغطية على الحوادث المؤثرة في الحياة، فمنع الثاني وأجاز الأول، ومن أبرز من تبنى هذا الرأي الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود، ودليلهم: أن التأمين على المركبات هو نوع من الضمان، ولا يمكن أن يقال عنه شيء سيء بصرف النظر عن إغفال الجهالة التي قد تكون غير عادية أو قد لا تحدث، وهذه الجهالة يُعفى عنها هنا كما في الضمانات المختلفة، وقد أشار علماء القانون إلى شرعيته. فحماية السيارة تحتاجها معظم الدول؛ لذلك لا يُسمح للسائق بالحصول على تصريح قيادة لسيارة غير محمية

(1) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 211.

(2) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 212.

ومؤمنة. وأما التأمين على الحياة، فهو باطل، لأن هذا التأمين يأخذ في الاعتبار فقط المبلغ الذي يدفعه المحمي، وهو تسليم مال مقسط على استلامه بعد ذلك بأكثر في وقت متأخر، وقد يقتنيها وقد تفوته، على النقيض من حماية السيارة، لأن مقياس التعويض يأخذ في الاعتبار مقدار الضرر الحاصل لها.

4- الفريق الرابع: فرّق بين التأمين التجاري، والتأمين التعاوني، فحرّم الأول لأنه عقد من عقود المعاوضات المشتملة على الغرر الفاحش⁽¹⁾، وأباح الثاني.

مناقشة الأدلة والآراء:

أولاً: أن هذا العقد مقامرة ورهان والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾ [المائدة: 90 - 91].

الرد: ولكن عقد التأمين يختلف عن المقامرة والرهان، فليس فيه هذه الأوصاف التي جاءت في الآية الكريمة ولا يؤدي إلى العداوة والبغضاء بل على العكس من ذلك يبعث على الأمن والطمأنينة والتعاون بين الناس، والتأمين ليس إلا وسيلة تنظيم هذه المعاني على أسس مستقرة، وهذا بخلاف القمار

(1) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 214.

والرهان وما فيهما من تعريض المال للضياع وراء مطمع من المال موهوم معلق على الحظ والمصادفة، وعقد التأمين عقد لا مقامرة فيه ولا مراهنة بالنسبة للمستأمن⁽¹⁾.

ثانياً: ويقول المانعون لعقد التأمين إن فيه غرراً وجهالة، ولكن عقد التأمين لا يظهر فيه جهالة، أو غرر، لأن طرفي العقد كلاهما يعرف ما سيعطى وما سيأخذ، والجهالة والغرر في العقود إنما هي فيما جهلت غايته وقد قرر العلماء: "أن الغرر هو جهالة العاقبة، فكل عقد جهلت عاقبته فيه غرر"⁽²⁾. وليس ذلك قائماً في التأمين الذي تعرف عاقبته لكل من الطرفين، وفضلاً عن ذلك فإن الفقهاء يقررون أن الضرر القليل لا يضر في العقود، والتأمين ليس فيه ما يؤدي إلى نزاع الغرر، أو جهالة؛ لأنها عقود واضحة مستقرة على قواعد ثابتة لا تؤدي إلى نزاع بين الأطراف، وقد شاعت وتكاثرت إلى حد لا تحتل فيه أن تكون مجهولة، أو فيها احتمال غير واضح في جملتها وتفصيلها، وإذا ما قارنا عقد التأمين بغيره من العقود المجهولة، فإننا نجد فيه أقل مما يوجد في العقود الأخرى المجهولة العاقبة⁽³⁾.

(1) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 67.

(2) "موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي" لمجموعة من العلماء (2/ 572).

(3) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 68.

والذي يترجح عندي، وأرى الأدلة الشرعية تؤيده، تحريم التأمين التجاري، ولا يجوز في دين الله عز وجل للأسباب التالية:

أولاً: اتفاق عقود أجور يدفع فيه المحمي مبلغاً نقدياً ليحصل على أجر معين، ولا تدفع وكالة التأمين مبلغ التأمين إلا إذا دفع أقساط التأمين، وهذا يدل على أن إنها سياسة عقود الدفع التي يصنع فيها المالك شيئاً ما ليحصل على مكانته نتيجة لذلك.

ثانياً: إحدى حالات عقود المكافآت هي معلومية المبلغ الذي يحصل عليه كل طرف متعاقد، ومعلومية المدة التي يحصل فيها عوض الضرر بغض النظر عما إذا كان التبادل مسموحاً به بسبب الحاجة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سمح في بيع السلم أن يكون الزمن والضمن معلوماً.

ثالثاً: أنها من اتفاقيات الغرر المحرمة في الحديث⁽¹⁾. وجوهر الغرر في الحماية أن الحادثة المضمونة قد تكون موجودة في مستقبل الأيام، وقد لا تكون موجودة، ووجودها أو عدم وجودها لا يتوقف على رغبة المتعاقدين.

رابعاً: بوليصة التأمين التجاري هي نوع من الرهانات. نتيجة الرهان المرتبط بالدفع النقدي، ومن الغرامة دون جنائية، أو سببها، ومن الغنم دون مقابل، فقد يدفع المضمون له نفقة التأمين، وبعد ذلك يقع الحادث، ويغرم المؤمن كل المال الموضوع للتأمين، وقد لا يقع الحادث فيحصل المؤمن على

(1) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 218.

أقسط المال الموضوع للتأمين، فهذه جهالة كما يقول الفقهاء جهالة فاحشة، وبهذا يقع تحت الحرمانية العامة من الرهان والقمار.. في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحُمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 90]. وهذا العقد من أكل أموال الناس بالباطل؛ قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29]⁽¹⁾.

5.8 البنوك الإسلامية

5.8.1 تعريف البنوك الإسلامية:

- 1- "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً"⁽²⁾.
- 2- "القيام بالأعمال والخدمات المصرفية على مقتضى الشريعة خالصة من الربا والاستغلال وبما يحل مشكلة التمويل قصير الأجل"⁽³⁾.

(1) سعد الدين محمد الكبي، مرجع سابق، ص 215.

(2) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية اتفاقية التأسيس ص: 10.

(3) أبو المجد حرك: البنوك الإسلامية ما لها وما عليها ص 29 . 30.

3- "البنك الإسلامي هو ذلك البنك الذي لا يتعامل بالفائدة ويقوم على قاعدة المشاركة، ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين"⁽¹⁾.

5.8.2 مبررات وجود البنوك الإسلامية:

المبرر الأول: لوجود المصارف الإسلامية أن تكون البديل الحقيقي والقادر عن البنوك الربوية.

المبرر الثاني: تحقيق المبادئ القرآنية الثلاثة في التعامل مع المال وهي:

أ- أن يكون المال قياماً للناس ولا يكون محلاً لطيش السفهاء ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: 5].

ويتحقق هذا بأن يستخدم المال في وظيفته الطبيعية وهي مواجهة حاجات الإنتاج والتسويق والاستهلاك العاقل وصولاً إلى استقرار الاقتصاد ونموه مأخوذاً في الاعتبار أن أكبر خطر يهدد الاقتصاد المحلي والعالمي في الوقت الحاضر مرضه المزمن الكامن في جذوره وهو عدم الاستقرار.

ب- ألا يكون المال دُولة بين الأغنياء، وكل أحد يعرف أن النظام الائتماني الغربي ينتهي بالمال إلى أن يكون دولة بين الأغنياء وذلك نتيجة لعدة أسباب منها: أن الربا نظام متحيز لناحية الجدارة الائتمانية، وليس لناحية الجدوى الإنتاجية فكلما كانت الجدارة الائتمانية للشخص أكبر

(1) موسوعة البنوك الإسلامية ج 3، ص: 87.

كان معدل الربا الذي يدفعه أقل وفرصته في الحصول على التمويل أعظم.

بمعنى آخر أنّ المنشأة الكبيرة التي هي أقدر على تحمل عبء الربا تحمل عبئاً أقل وبالعكس فإن المنشأة المتوسطة والصغيرة التي قد تكون ذات إنتاجية أعظم بمقياس المساهمة في الإنتاج الوطني تحصل على مال أقل بسعر ربا أعلى وهذا هو أحد الأسباب في النظام الرأسمالي للنمو السرطاني للمنشآت الكبيرة واختناق المنشآت المتوسطة والصغيرة.

ج- عدم الظلم في المعاملة المالية ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 279] وفي العادة يقال إن الربا محرم بسبب ظلم المرابين للفقير باستغلاله حاجته، والواقع أن الربا في ذاته ظلم ولو كانت معاملته بين المرابين والموسر، بل إن المرابي في العادة يتعامل مع صاحب الملاءة ولا يتعامل مع الفقير المدقع، والمرابي أذكى من أن يتعامل مع شخص لا يضمن قدرته على أن يرد إليه رأس المال فضلاً عن الربا.

المبرر الثالث: إيجاد مناخ استثماري ملائم، ويلاحظ أنه في العالم الإسلامي حيث توجد روادع حُلُقِيَّة تَجَاه الربا فإن عدم وجود قنوات استثمارية غير ربوية ملائمة للمدّخرين- ولا سيما صغارهم- لا تشجع الناس على الاستثمار وبدلاً عن ذلك تشجعهم على الاستهلاك الطائش.

ثم إنه لحلق مناخ استثماري إيجابي نشط لابد من المحافظة على العدالة والتوازن بين المدّخرين والمستثمرين.

وفي التعامل بالربا من الطبيعي أن يعاني المدّخرون إذا انخفضت أسعار الفائدة وأن يعاني المستثمرون إذا ارتفعت، وإن الظلم الواقع في توزيع الموارد بين المدّخرين والمستثمرين بسبب معدلات الفائدة المتغيرة والثابتة ليؤدي إلى تشويه جهاز الثمن وإلى سوء تخصيص الموارد ومن ثم إلى تباطؤ التكوين الاستثماري.

المبرر الرابع: تحقيق النمو الاقتصادي: معروف أن من شروط النمو الاقتصادي وجود الاستقرار الاقتصادي وإنّ التقلبات الطائشة في معدل الفائدة تُحدث تحولات لولبية في الموارد المالية بين المستفيدين منها وأن زيادة تقلب معدل الفائدة تحقن السوق المالي بكثير من الشكوك وهذا من شأنه تحويل الممولين ومتلقي التمويل على السواء من الأجل الطويل إلى الأجل القصير في سوق المال⁽¹⁾.

5.8.3 مواصفات البنوك الإسلامية:

1. خضوع المعاملات المصرفية لقاعدة "الغنم بالغرم"، إذ لو تعاقد شخص مع آخر في معاملة ما دون أن يتحمل أية خسارة وأن يكون له الربح فقط، فيكون ذلك العقد باطلاً لأنه يخالف حكم الإسلام ومنطق العدالة، وعليه فإن علماء المصرفية الإسلامية جعلوا من تلك القاعدة

(1) صالح بن عبد الرحمن الحصين - المصارف الإسلامية ما لها وما عليها ص 1-2.

- أساساً لتطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كبديل لسعر الفائدة في النظام المصرفي التقليدي⁽¹⁾.
2. قيام البنك الإسلامي بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنوياً، وذلك بإخراج الزكاة الواجبة شرعاً متى بلغ المال نصاباً، وحال عليه الحال⁽²⁾.
3. الالتزام التام والكامل بقاعدة "الحلال والحرام" عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها، إذ لا تمول إنتاج الكروم إذا كان هذا الإنتاج موجهاً لاستخدام الخمر، فلا يجوز تمويله لتلبسه بالحرام لأن ما يؤدي إلى الحرام يكون حراماً⁽³⁾.
4. عدم تلبس المعاملات المصرفية بالربا.
5. عدم تلبس المعاملات المصرفية بالجهالة والغرر والنجش.
6. خضوع المعاملات المصرفية لعنصر المخاطرة.
7. خلو المعاملات المصرفية من شروط الإذعان والإلزام بما لا يلزم.
8. خلو المعاملات المصرفية من عنصر المقامرة.

(1) إبراهيم عبد الحليم عبادة: مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ص: 36. 39 و59 و78.

(2) أبو المجد حرك: البنوك الإسلامية ما لها وما عليها ص 29.

(3) فليح حسن خلف: البنوك الإسلامية 94.

9. وجود رقابة شرعية مقومة ومصححة لما يحدث من معاملات مصرفية لا تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

5.8.4 نشأة البنوك الإسلامية في العصر الحديث⁽²⁾:

بدأت بتجربة مدينة ميت غمر المصرية سنة 1963م، وذلك بتأسيس بنك ادخار محلي إسلامي ثم يتم إنشاء فروع له في كل قرية أو حي تجمع فيه مدّخرات الناس تحت إشراف بنك ميت غمر، وتوظف هذه المدخرات في خدمة مناطقهم، ويعود الفضل في إنشائه إلى عالم الاقتصاد الإسلامي الأستاذ الدكتور أحمد النجار، غير أن هذه التجربة كان حليفها الفشل والتعطّل بسبب الإشاعات المغرضة التي أثّرت حولها، وفي سنة 1966م قررت جامعة أم درمان تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي منتدبة لذلك ثلة من العلماء المختصين الذين خرجوا في النهاية بمشروع بنك بلا فوائد، وقُدّم هذا المشروع للبنك المركزي السوداني لاعتماده لكن وقعت ظروف حالت دون تنفيذه.

(1) د. نصر سليمان: البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية).

(2) محمد عثمان شبير: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي 256. 262 وقارن به عائشة الشرقاوي المالقي: البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ص 65 - 74.

وفي 1971م صدر قانون بنك ناصر الاجتماعي برقم 66 تحريم التعامل بالربا.

وفي سنة 1975م أنشئ البنك الإسلامي للتنمية بجدة هادفاً إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الإسلامية الأعضاء، وبنك دبي الإسلامي الذي أسس بموجب مرسوم حكومي صادر عن دولة دبي.

وفي عام 1977م تأسس بنك فيصل السوداني وبنك فيصل الإسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي، هذا فضلاً عن إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الذي مقره بمكة المكرمة والذي تم الاعتراف به من قبل الدول الإسلامية في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في داكار بالسنغال سنة 1978م.

وفي عام 1978م تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار بموجب قانون خاص مؤقت رقم 13 إلى أن جاءت سنة 1985م حيث صدر فيه قانون دائم، ثم سجل كشركة مساهمة سنة 1986م.

وفي سنة 1979م أنشئ بنك البحرين الإسلامي طبقاً للمرسوم رقم 2، وباشراً أعماله في نوفمبر من السنة نفسها، وفي سنة 1983م بنك فيصل الإسلامي البحريني، كما عرفت قطر أول بنك إسلامي سنة 1982م وهو مصرف قطر الإسلامي، ثم في سنة 1988م تم تأسيس بنك الراجحي بالملكة العربية السعودية.

5.8.5 أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية:

1. الخدمات المصرفية للأفراد.

- أ- الإيداع (جاري- توفير- وديعة استثمارية لأجل- خزائن الودائع الآمنة).
- ب- تمويل (سكني- سيارات- سيولة شخصية- مشتريات- سفر- زواج- تعليم)
- ج- تكافل (للأمراض الحرجة - على الحياة - للسيارات)

2. الخدمات المصرفية للشركات:

تمويل المشاريع- التمويل لأجل- تمويل رأس المال العامل، الضمانات: ضمانات حسن أداء- ضمان تأمين الاشتراك في مزايمة- ضمان سداد السلف- ضمانات التأمين - ضمان مفتوح، تمويل الإجارة، الحساب الجاري.

3. تحويل النقود مقابل مبلغ يسير من المال، لأن هذا المبلغ الذي يأخذه البنك الإسلامي نظير التحويل يكون أجرة مشروعة.

4. إصدار شيكات السفر إذ المسافر الذي يتنقل بين الدول يحتاج إلى نقد يسهل تداوله في البلاد التي يسافر إليها، فيشتري المسافر مقدارا من ذلك النقد لا يقبضه نقدا وإنما يأخذه في صورة صك له قوة النقد، يصرفه في أي مكان بالمبلغ نفسه الذي عليه، أو بقيمته من عملة أخرى، لأن ذلك أيسر تداولاً وأسلم من حمل النقود نفسها.

5. بيع أسهم الشركات نظير أجره يسيرة يتقاضاها من الشركة باعتباره وكيلا لها في عملية البيع.
6. تسهيل التعامل مع الدول الأخرى، إذ يوفر على المتعاملين كثيراً من العناء والمشقات، لأنه ينوب عنهم في الدفع للثمن والاستلام لوثائق شحن البضاعة⁽¹⁾.

أوجه الاتفاق والتباين بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أوجه الاتفاق

- أ. خضوع كل منهما لرقابة البنك المركزي وتعليماته وقراراته وأنظمته وقوانينه ذات الصلة بأعمال البنوك.
- ب. عدم دفع كل منهما أية فائدة لأصحاب الحسابات الجارية، لأن الهدف من هذه الحسابات القيام بالمعاملات الجارية اليومية وليس الحصول على عائد منها، لأن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة لذا فإنها لا تتيح مشاركة هذه الحسابات في الأرباح لأنها تحسب حين الطلب، وتقل بذلك إمكانية استخدامها من قبل المصارف⁽²⁾.

(1) نور الدين عتر: المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام 38 .
 (2) محمد عثمان شبير: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي 364 . 365،
 وفليح حسن خلف: البنوك الإسلامية 100 . 101.

ج - استبدال العملات الذي يقوم على أساس القبض في مجلس العقد وبسعر يوم العقد.

د - تأجير الخزائن الحديدية.

هـ - التحويلات النقدية.

أوجه الاختلاف

أ - قيام البنوك الإسلامية في تعاملاتها على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة، بينما تقوم البنوك التجارية التقليدية على نظام الفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، أي على أساس القرض بزيادة مشروطة ثابتة منذ وقت الإيداع.

ب - تولي البنوك الإسلامية مجال الاستثمار مساحة كبيرة فهي تقوم على المراجعة للأمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرهما، مما يفضي إلى تعاون رأس المال والعمل، خلافاً للبنوك التجارية التقليدية التي تولي الإقراض الأهمية الكبرى، ولا تقبل على الاستثمار إلا في نطاق ضيق من أعمالها⁽¹⁾.

ج - أخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتيسير الذي تتم فيه مراعاة الجوانب الإنسانية كتأجيل دين المعسر أخذاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ

(1) محمد عثمان شبير: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي 375-379.

فَنَظَرَهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴿البقرة: 280﴾، خلافا للبنوك التجارية التقليدية التي تزيد إعساره إعساراً بتحميله ربا مركبا يتمثل في الفائدة التي يدفعها في حالة عجزه عن تسديد دينه في موعد الاستحقاق، والتي تسمى بالفوائد التأخيرية أو فوائد الفترة التي لم يسدد فيها المقترض مبلغ القرض بعد استحقاقه، بل إن الأمر يصل إلى أدهى من ذلك كالحجز على أمواله ورهنها لصالح البنك، وبيعها بأقل الأسعار في معظم الحالات⁽¹⁾.

5.9 تقييم تجربة طلعت حرب وفق معايير الاقتصاد الإسلامي:

لقد قام محمد طلعت حرب باشا بجهد مشكور وواضح في تطوير الاقتصاد المصرفي من خلال مسارات اقتصادية ووسائل مالية، وتأسيس شركات، وعمل علاقات محلية ودولية متنوعة، وهذا يتضح مما أسلفناه من فصول هذا الكتاب.

وقد قمنا بصياغة ورصد المعايير وفق نظام الاقتصاد الإسلامي للاستناد إليها في تقييم هذه المسارات، والوسائل، والشركات وهل تتناسب مع هذا النظام الاقتصادي أم لا؟

(1) فليح حسن خلف: البنوك الإسلامية 106 . 107.

ويُعد هذا الفصل بمثابة حُلَاصة لتقييم تجربة محمد طلعت حرب باشا ودوره من منظور الاقتصاد الإسلامي وفق المعايير التي حددها الكاتب في الفصل الرابع مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن تقييم التجربة من خلال معايير أخرى ولعل ذلك يكون في طبقات أخرى للكتاب إن شاء الله إن كان في العمر بقية.

وفي سعي طلعت حرب باشا الحثيث لاستغلال أدوات القوة الاقتصادية، فقد قام بتأسيس كثير من الشركات وقد وصلت إلى 24 شركة، وقد جانب الصواب في تأسيس بعض الشركات التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، لذا وجب على الباحث تقييم أهم مؤسسة من تلك المؤسسات وهي بنك مصر، وكذلك وجب التنويه على بعض الشركات وموقف الشريعة الإسلامية منها، وفق منظور الاقتصاد الإسلامي وآلياته.

وفقا لعلم الاقتصاد الإسلامي فإن طلعت حرب باشا وأهدافه التي كان يسعى لتحقيقها وتحقيق نمو اقتصادي لمصر باستخدام موارد الدولة المالية والبشرية والسياسية والاقتصادية لم يخرج عن هذا المفهوم بشكل عام، وإن كان كما أسلفنا لم يحالفه التوفيق في التطبيق كما سنوضح لاحقا.

فنجد طلعت حرب باشا استخدم أدوات الاقتصاد التقليدي خصوصا عند تأسيس بنك مصر، وكذلك اعتمد على السياسة النقدية المنطلقة من سياسات المحتل؛ وهذا من أكبر المآخذ على سياسات طلعت حرب باشا في التعامل مع الحالة الاقتصادية المصرية.

5.9.1 تقييم موقف طلعت حرب من الحرية الاقتصادية:

كان الاقتصاد في مصر تابعا للنظام الخارجي البريطاني كما مر، وكانت الحريات الوطنية مقيدة بقيود المحتل، واستطاع البريطانيون الاستفادة من الثروات والقوى العاملة والمنتجات المصرية كل الاستفادة، حتى جاء محمد طلعت حرب باشا بروح الحرية الاقتصادية والتنافسية في الأعمال الاقتصادية الوطنية، وكانت أعماله غير خارجة عن النظام العام للأخلاق الاقتصادية⁽¹⁾، إلا أن هناك بعض القيود الشرعية لم تكن في نطاق ولا بنود المعاملات البنكية التي كان يقودها، وذلك لتأثر بنك مصر بالنظم الداخلية بالأنظمة الغربية وأعمالها وأنشطتها.

ويمكن القول إن محمد طلعت حرب باشا بذل جهداً لإخراج مصر من التبعية إلى الحرية الاقتصادية والتنافسية والعمل بجد من دون احتكار مما يضر بالبلاد والعباد، بل التزم الأخلاق الاقتصادية العامة وثابر للوصول إلى حرية اقتصادية وطنية.

وبالنظر إلى ما أسلفنا من نصوص شرعية ومقاصد الشريعة وقواعدها في الفصل الرابع بأن الأصل في الأعمال الإباحة نجد أن محمد طلعت حرب باشا ما قام به من أعمال متنوعة تتناغم في معظمها مع روح الاقتصاد

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 15.

الإسلامي والشرعية الإسلامية الغراء وفق معيار الحرية الاقتصادية إلا أنه لم ينضبط في تأسيس البنك وبعض الشركات بنظم الاقتصاد الإسلامي.

حيث قام بدور يخلص الإنسان وتنميته وتنوع مصادر دخله، فمع الاهتمام بالزراعة ساعد بدوره في اشتراك نسبة ليست قليلة من العمالة في القطاع الصناعي بتأسيس كثير من الشركات الصناعية وكذلك الشركات التجارية، وقطاع الخدمات ما أدى إلى زيادة مهارات العمالة المصرية، وهذا من روح الإسلام، حيث استطاع أن يوفر مصادر دخل متعددة مع رفعه المهارات المكتسبة، وقام أيضاً باستحداث بعض المسارات الاقتصادية والتي لم تكن في المجتمع المصري، وهي فكرة اكتساب المصريين ودخولهم كشركاء في المصانع والمتاجرة والشركات.

5.9.2 تقييم موقف طلعت حرب باشا من التبعية الاقتصادية:

كان من الواضح لدى محمد طلعت حرب باشا أن الاستعمار استطاع السيطرة على مصر عن طريق النظم الاقتصادية التي ربطت مصر بالاقتصاد البريطاني، وأن الكفاح ضد الاستعمار لا بد أن يبدأ أيضاً بالأجهزة الاقتصادية، وكانت خطة بنك مصر للقضاء على هذه السيطرة ذات شقين: الشق الأول، يتمثل في العمل على تقوية مراكز الاقتصاد الوطني وتدعيمها حتى يمكن منافسة الشركات الأجنبية والتجارية الأجنبية، وقد قطع البنك في هذا السبيل شوطاً كبيراً، في الوقت الذي كان يتعرض فيه للمحاربة من جانب الاستعمار والعناصر الغير وطنية المتعاونة معه، وأما الشق الثاني، فكان

يتركز على سعيه للاستحواذ على الشركات الأجنبية المسيطرة على الاقتصاد الوطني لتمصيرها عن طريق شراء أسهمها، وطالب البنك بضرورة انفصال النظام النقدي المصري عن النظام النقدي البريطاني، وتحرره من التبعية للجنيه الإسترليني، والحد من استيراد الكماليات لإصلاح خلل الميزان التجاري، إلى غير ذلك من الإصلاحات الاقتصادية التي رأى القائمون على البنك ضرورتها لتحقيق التحرر الاقتصادي باعتباره دعامة التحرر السياسي⁽¹⁾.

وإذا نظرنا لهذا المعيار نظرة تحليلية موضوعية نجد أن طلعت حرب باشا على ما قام به من بعض أدوار لا تستند إلى رؤية شرعية في بعض الأحيان، لكن في المجمل وفق هذا المعيار كان له دور مؤثر استراتيجياً في إضعاف التبعية في هذه الحقبة الزمنية وما بعدها، وذلك لأنه أنشأ أسواقاً جديدة لم يكن يعرفها الاقتصاد المصري، إلا من خلال الأجانب وهو العمل المصرفي، وكذلك الأعمال الخدمية المتقدمة كشركات الطيران ومحلات التجزئة كسلاسل وفروع يمتلكها المصريون؛ كشركة بيع المصنوعات المصرية، وكذلك صناعة السينما كمسار صناعي خدمي مؤثر مع التحفظ الشرعي على بعض المحتوى الفني الذي تم إنتاجه، لكنه يُعدّ مساراً جديداً على الاقتصاد المصري.

ومن الأدوار الفعالة التي قام بها محمد طلعت حرب باشا ويجب النظر إليها في الإطار الشرعي هي وحدة المسلمين ونشر ثقافة العمل الاقتصادي

(1) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 19.

بينهم، وقد قام بذلك محمد طلعت حرب باشا عندما فتح فروعاً لبنك مصر في بعض البلدان العربية، وفتح مسارات التعاون بين مصر وبعض الدول العربية والأجنبية.

ومن ضمن معايير التقييم المطلوب التركيز عليها أيضاً في تجربة طلعت حرب هي فتح مجالات التدريب والتأهيل للشباب المصري والعمالة المصرية غير المدربة، وهذا أيضاً يكسر قيداً من قيود التبعية حيث إنه مجال الصيرفة كان محصوراً للأجانب عموماً ولليهود خصوصاً، وقد كان لطلعت حرب الفضل في دخول المصريين في هذا القطاع الهام.

ويجب النظر إليه عند التقييم بعين الاعتبار في أدوار محمد طلعت حرب باشا في الحد من التبعية، إذ كان ينطلق من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها فهو أحق بها)⁽¹⁾، فقام بزيارة أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى لاستنساخ النظام المصرفي والاستفادة منه في مصر، وهذا مما يحسب له من منظور الاقتصاد الإسلامي.

5.9.3 تقييم دوره في التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على وسائل اقتصادية للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة؛ بهدف تحسينها

(1) سنن ابن ماجه (2/ 1395)، برقم: 4169.

مثل الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى التجاري المعتمد على التكنولوجيا.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول؛ وذلك بتطبيق العديد من المسارات التطويرية التي تجعلها أكثر تقدماً مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجعة.

ووفق هذا المفهوم والتعريف فإن محمد طلعت حرب باشا قد ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر حيث إنه كما أسلفنا استحدث بعض المسارات في الجانب الاقتصادي، ومن أبرز الأمور التي كانت لطلعت حرب باشا تأثير فيها في هذا المجال:

1. تحفيز رجال الأعمال المصريين من المسلمين وغير المسلمين للاستثمار بأموالهم وعدم اكتنازها.
2. فتح مجالات المشاركة لرؤوس الأموال الكبيرة والصغيرة في شركات كبرى من أجل المساعدة على تداول الثروة.
3. فتح مجالات للعمالة المصرية ونقلها من الجانب الزراعي إلى الصناعي والتجاري، وتأهيلهم لذلك.

5.9.4 تقييم دوره في توسيع الملكية الخاصة:

عندما قام طلعت حرب باشا بالدعوة للمساهمة من رجال الأعمال من كافة الطوائف وكافة المستويات للمساهمة في بنك مصر كان هذا بمثابة قناعة كبيرة في أهمية الملكية الخاصة والمشاركة.

وكذلك عندما دعا حرب باشا للمساهمة في مصانع الغزل والنسيج وقام الشعب بالمساهمة فيها كان من قبيل توسيع دائرة الملكية وزيادة الانتماء للاقتصاد الوطني من منطلق شرعي؛ حيث كان يثير عواطف الشعب المصري بالآيات والأحاديث التي تجعل منطلقات الناس والمشاركة من منطلق شرعي.

ومع المشاركات في الشركات والمصانع الكثيرة كان يسعى كما أسلفنا في التعامل من خلال البنك مع صغار الصناع والمزارعين لحثهم على التملك ولو بالشيء اليسير، وكذلك المحلات التجارية وتملكها سواء بالملكية الخاصة أو التشاركية، وعلى هذا المعيار وفق ممارسات طلعت حرب باشا نجد أنه حقق حالة من النجاح الكبير في الاقتصاد من خلال هذا المنطلق في التملك.

ومن ذلك التوظيف الذي كان يحصل في كل الشركات والمصانع وغيرها، فإن الهدف من كل ذلك هو إيجاد مال مملوك لكل شرائح المجتمع والخروج من حيز الاتكال إلى حيز العمل والإنتاج والتملك.

5.9.5 تقييم دور طلعت حرب باشا في التوظيف وتنمية الموارد البشرية:

كان لمحمد طلعت حرب باشا والمؤسسات التي كان سبباً في إنشائها وتأسيسها دوراً كبيراً في تنمية الموارد البشرية كما أشرنا سابقاً وتغيرت ثقافة العمالة المصرية من الاقتصار على الزراعة والخروج إلى المجالات الأخرى من الصناعة، والتجارة، وصناعة التمويل والتي لم يعرفها المصريون بشكل عملي إلا بدخول طلعت حرب في هذه المجالات وتركيزه على الاستثمار فيها وقد ساعد على تدريب العمالة المصرية وفق مقتضيات المرحلة ووفق احتياج المشاريع التي تم إنشاؤها وتنوعت العمالة التي استعان بها طلعت حرب من الثرى ومن المدن وكذلك من المصريين ومن الأجانب ومن المسلمين وغير المسلمين.

وبحكم النشأة والتعليم والوظائف التي عمل بها طلعت حرب باشا فقد كان يتعامل مع غير المسلمين من النصارى واليهود، وكان يعمل معهم كموظف أو شريك في بعض الأحيان، ثم استعان بهم في تكوين وتأسيس بنك مصر، وكذلك بعض الشركات، ثم استعان ببعض اليهود والمسيحيين من الأجانب ومن المصريين في بعض الوظائف التي لا يعرفها المسلمون، ولم يكن لهم خبرة فيها من قبيل نقل الخبرة للمسلمين وتعليمهم، ولو نظرنا إلى منطلقات حرب باشا في الاستعانة بغير المسلمين لوجدنا أن هذا واجب في مثل هذه الحالات.

وقد اختار حرب رئيس الطائفة اليهودية يوسف القطاوي باشا نائبا لرئيس بنك مصر عام 1920م، وعلم حرب من العائلات اليهودية التي كان يعمل معها الكثير عن رأس المال الدولي⁽¹⁾. وقد صرّح محمد طلعت حرب باشا بك في خطبة حفلة تأسيس بنك مصر بدار الأوبرا في مساء الجمعة 7 مايو سنة 1920م على أنه لا ينكر وجود الأجانب في البنوك المصرية القديمة قبل بنك مصر وأن هذا الأمر من العقبات والصعوبات التي يجب تجاوزها⁽²⁾. وعلى ما تقدم فإن استعانة محمد طلعت حرب باشا بغير المسلمين في الوظائف التنفيذية ليس فيه أي حرج، ما دام الموظف يلتزم بالضوابط الشرعية والإدارية، أما الجانب الآخر المهم التركيز عليه وهو الاستعانة بهم في الإدارات العليا ومجالس إدارة البنك والشركات الكبرى، فيرى الباحث وفق ما تقدم من ضوابط شرعية أنه جانب الصواب وأنه خالف الشرع حيث أنهم كأعضاء في مجالس الإدارة فلهم بذلك ولاية حيث يتم اتخاذ القرارات بموافقتهم، وبناءً على ذلك نستطيع أن نقول إن محمد طلعت حرب باشا في اختياره لبعض اليهود والنصارى في مجالس إدارات الشركات لو كان الهدف منه الاستفادة المؤقتة من أموالهم وخبراتهم فلا حرج في ذلك، وأما الاستفادة المطلقة مع إعطائهم

(1) Eric Davis, op. cit., p94 .

(2) خطبة محمد طلعت حرب باشا بك في حفلة تأسيس بنك مصر بدار الأوبرا في مساء الجمعة 7 مايو سنة 1920، ص 22.

الولاية المطلقة، فهو من الناحية الشرعية حرام، حيث إن اليهود والنصارى كما أسلفنا ليس لديهم ضوابط تتوافق مع الشرع في كسب المال.

5.9.6 الهدايا التي كان يقدمها طلعت حرب للمسؤولين في الشريعة:

كما سبق ذكرنا أن محمد طلعت حرب باشا كان يعرف كيف يكسب ثقة الملوك والزعماء العرب، فقد كان مثلاً تقاليده أنه كلما زار السعودية أخذ ماء الورد البلغاري ليقدمها هدية للملك عبد العزيز آل سعود الذي كان يتطيب به⁽¹⁾، وقد عمل بنك مصر لتحقيق بعض النفوذ داخل عدد من الوزارات، لا سيما المهمة منها لأنشطته التجارية كوزارات المالية والزراعة، والنقل، ذلك أن هذه الوزارات كانت تسيطر على القرارات المتحكمة في إنشاء أنواع معينة من الشركات المساهمة كما كان الوزراء عادة ما يعرض عليهم مناصب في مجالس إدارات شركات مصر بعد استقالتهم، أو تقاعدهم من مناصبهم في مقابل الحصول على دعمهم السياسي خلال وجودهم في مناصبهم، وهي السياسة التي أضحى يعول عليها كثيراً خلال ثلاثينيات القرن العشرين مع التوسع الكبير الذي شهدته مجموعة شركات مصر وحجم الأرباح الكبير، ونظراً لأن هذه المناصب الإدارية أصبحت ذات عائد كبير، فقد أصبحت محل نظر كل قطاعات الطبقة العليا⁽²⁾.

(1) فتحي رضوان، مرجع سابق، ص 84.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 126

فكانت هذه التوازنات التي يقوم بها حرب باشا سواء كان في هدايا يقدمها للرؤساء والملوك، أو المنح في مجالس الإدارات للمصانع والشركات أو البنك من قبيل تحقيق حالة من الانتشار لمشاريع بنك مصر، وتبني الدولة لهذه المشاريع من خلال أصحاب النفوذ، وقد اعتقد أناس أن ما قام به حرب باشا، حتى لو نظرنا إليه من جانب المصالح المرسله إلا أنه جانبه الصواب والتوفيق وأنه يتحمل إثم إعطاء منح أو هدايا لمن لا يستحق، وهذا خطأ شرعي وفق ما سنقوم بتوضيحه. ولكن إن كانت تصرفاته من باب دفع المفسد والضرر من الحاكم أو الدولة للحفاظ على المشاريع الكبيرة ودفع الضرر بمبالغ وهدايا يسيرة فيدخل في الجواز والضرورة، وإن لم يفعل هذا قد يضع المسؤولين العراقيين أمام المشاريع وتذهب كل النقود كما حصل مع غيره ممن أراد التغيير وتمسك بمبادئ عدم الرشوة والهدية لهؤلاء الناس.

وعلى ما أسلفنا من نصوص شرعية فكل ما فعله حرب من قبيل الهدايا للتحجب من ماله الخاص فهذا جائز وليس فيه حرج، وأما ما استخدمه من أموال المؤسسات أو الشركات فهذا شرعاً حرام، وكذلك أي تغيير في مستوى إداري من قبيل المجاملة فهو كذلك حرام؛ لأنه مَنَح من لا يستحق العطاء في مقابلة مَنَع من يستحقه؛ وهو من قبيل الرشوة حسب النصوص الشرعية.

5.9.7 تقييم دور طلعت حرب باشا في إنشاء بنك مصر:

بنك مصر 1920م: في الثالث من أبريل عام 1920 قامت هذه المؤسسة الوطنية بنك مصر، واتخذت القاهرة المركز الرئيسي لها، وزاولت أعمال البنوك وهي:

- 1- قبول الأمانات والودائع.
 - 2- فتح الحسابات والاعتمادات المالية.
 - 3- خصم الأوراق التجارية.
 - 4- إقراض أموال على بضائع وسندات وأوراق مالية.
 - 5- القيام بالتحاويل النقدية (الكامبيو).
 - 6- بيع وشراء السندات والأوراق المالية لعملائه.
 - 7- القيام بعملية اكتتاب الشركات المختلفة التي تنشأ، قامت هذه المؤسسة بكافة الأعمال التجارية والمالية والمصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية بلا قيد ولا تحديد⁽¹⁾.
- ومن الضروري أن نعيد قراءة مواد عقد تأسيس بنك مصر، فalcراءة هنا لها أهميتها ودلالاتها وتؤكد المادة الأولى أن الموقعين على هذا العقد قد اتفقوا

(1) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 504.

على تأسيس شركة مساهمة مصرية تحت عنوان "بنك مصر" يكون مركزها القاهرة، ويكون الغرض منها، القيام بجميع أعمال البنوك من خصم، وتسليف على بضائع، وسندات، وأوراق مالية، والكامبيو، والعمولة وقبول الأمانات، والودائع، وفتح الحسابات، والاعتمادات، وبيع وشراء السندات، والأوراق المالية، والاشتراك في إصدار السندات والأوراق المالية، وغير ذلك مما يدخل في أعمال البنوك بلا قيد ولا تحديد⁽¹⁾.

وقد ذكر محمد طلعت حرب باشا بك في خطاب حفلة تأسيس تلك الأعمال التي يقوم بها بنك مصر وعددها وذكر سياساته⁽²⁾، وقال أيضاً في أعمال البنك: "كل ما يعمل به بنك تجاري مثله"، وأن يؤدي: "لجميع عملائه كل الخدمات المالية التي يحتاجونها"⁽³⁾. والمثير للدهشة أن كثيراً من المصريين المكتتبين كانوا يرفضون الحصول على الفائدة خوفاً من أن يكونوا آخذين الربا، وكما قام عدد من المصريين بالتطوع من أجل تحريك عملية الاكتتاب، وذلك من أجل خدمة بنك مصر وهو بحد ذاته عمل وطني، ويمكن التنويه على أن الهدف من الملكية لأسهم بنك مصر كان إما لأجل الادخارات للأموال، أو

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 50-51.

(2) Eric Davis, op. cit., p. 3

(3) عيسى متولي، مرجع سابق، ص 29.

من أجل الوازع الوطني والواجب القومي، أو من أجل الاستثمار والربح والبحث عن الفائدة الذي كان يتأكد سنة بعد أخرى⁽¹⁾.

والأصول العامة التي تتوخاها الشريعة هي المحافظة على الأموال وحمايتها من المفسدة، مثل أكل أموال الناس بالباطل والربا والغرر، يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29]⁽²⁾.

المعروف عن البنوك والأعمال المصرفية الحديثة أنها تقوم على الإقراض، والاقتراض، وتنظيم الائتمان، وتلقي الودائع، وفتح الاعتمادات وما إلى ذلك، ويعتمد البنك على أموال المودعين وعلى مال البنك ومساهميته، وعلى الفوائد التي يحملها نظير القروض، وعلى العملات التي يتلقاها في خدماته لعملائه والمصاريف الإدارية.

فهل هذه الفوائد التي تتقضاها البنوك من المقترضين، أو التي تدفعها للمودعين جائزة شرعاً، أو أنها من الربا المحرم؟ وهذه العملات التي يتقضاها البنك في سبيل خدماته هل هي جائزة، أو أنها من الربا؟ وهل يشمل هذا القروض الإنتاجية والقروض الاستهلاكية؟ وهل هذا التحريم مطلق، أو أن له حدوداً تحدّد المعاملات المشروعة التي يقوم بها البنك؟

(1) رشاد كامل، مرجع سابق، ص 65.

(2) علي حسن عبد القادر، مرجع سابق، ص 31.

ومن خلال العرض السابق في الفصل الرابع يرى الباحث أن للبنوك بصفه عامة- ومنها بنك مصر- الذي أسسه محمد طلعت حرب باشا وظيفته باعتبارها مكان يحفظ فيه الناس أموالهم ويستردونها حين يحتاجون إليها، البنوك مؤسسات نظامية أكثر أعمالها الغالب عليها هو الإقراض وتلقى الودائع، يتلقى الودائع بنسبة فائدة قليلة، يقابل ذلك إقراض العملاء بنسبة أكبر، ويأتي ربح البنك- في معظمه- من الاختلاف الذي يحدثه في الاقتراض. بالإضافة إلى الإقراض، فهو الربا الصريح. والأدلة من القرآن والحديث مجمعة مع إجماع العلماء تحرم التعامل بالربا بجميع أشكاله.

وقد بذل المستعمرون قسارى جهدهم لنشر الثقافة المصرفية التقليدية في البلدان الإسلامية مع إظهار أهميتها وحتميتها في النشاط الاقتصادي المعاصر. بالإضافة إلى الاعتماد على النموذج المصرفي التقليدي، والذي أخذه من الحضارة الغربية بكل ما فيه دون النظر إلى الحلال والحرام وفق منظور الشريعة الإسلامية.

وخلاصة ما سبق أن تجربة محمد طلعت حرب باشا في إنشاء بنك مصر لها إيجابيات وخصوصا في إنشاء شركات ومصانع، وتحقيق طفرة اقتصادية بشكل مؤقت في زمن محدد، ولكن بعضها مخالف للشريعة الإسلامية، ووجود الربا في نموذج بنك مصر واستمراره حتى الآن خصوصا بعدما سيطر عليها من تربوا في أحضان الغرب والذين لا يعلمون عن الشرع

الحنيف إلا الاسم فقط، فأصبح بنك مصر مغول هدم للاقتصاد المصري كغيره من البنوك الأجنبية الأخرى؛ لأنه قائم على الربا.

ورغم تقدير الباحث لدور محمد طلعت حرب باشا في تطوير الاقتصاد المصري في حقبة الزمنية إلا أنه قد خالف الشرع الحنيف عندما وافق على التعامل بالربا.

5.9.8 بنك مصر وأعماله وموقف الشريعة منه:

5.9.8.1 موقف الشريعة من شركات بنك مصر:

قام طلعت حرب باشا بإنشاء وتأسيس كثير من الشركات والمصانع والمتاجر عن طريق بنك مصر، وهذا مما حث عليه الإسلام؛ لأنه من وسائل التنمية الاقتصادية والشركات التي تم تأسيسها وتعمل في أمر من الأمور الواضحة من الناحية الشرعية وأنها حلال فهذه ليست محل النقاش، وقد سبق أن ذكر الباحث أهمية تلك الشركات في الفصول السابقة، أما بعض الشركات والتي ينبغي الوقوف عندها وتقييمها من الناحية الشرعية مثل شركات التأمين،

وشركات التبغ والسجائر فهما مثالان واضحان للتقييم، وسوف نعرض للشركات⁽¹⁾. التي هي محل نقاش من الناحية الشرعية:

5.9.8.2 موقف الشريعة من شركة التأمين:

أسس محمد طلعت حرب باشا شركة مصر للتأمين في 14 يناير 1934م، كأول شركة تأمين برأس مال مصري وإدارة مصرية، وكان الهدف من إنشاء الشركة توفير الحماية التأمينية للمشروعات المصرية، دعماً للاستقلال الوطني - في ذلك الحين - فكانت النواة الأولى لنشأة صناعة التأمين الوطني.

(1) في 13 فبراير 1960م، تم تأمين والاستيلاء على بنك مصر والبنك الأهلي في الملكية العامة. كانت الخطوة مهمة لأنها السابقة لتأمين كل الشركات الأجنبية، هذه البنوك كانت مملوكة بشكل رئيسي من قبل المواطنين المصريين، لم يكن بنك مصر أكبر بنك تجاري في القطاع الخاص فقط، ولكن أيضاً من أهم الشركات القابضة، التي تضم 29 شركة تابعة، تمثل الشركات ما يقدر بنحو 20 في المائة من ناتج الصناعة في مصر بما في ذلك نصف إجمالي إنتاج المنسوجات. الأسباب الدقيقة للتأمين غير واضحة، يبدو أن الخلافات بين الحكومة ومجموعة بنك مصر فيما يتعلق بالأهداف المخصصة لشركات مصر ضمن المخطط الصناعي الأول، أرادت مجموعه بنك مصر التركيز بشكل كبير على صناعة النسيج، بينما أرادت الحكومة الاستثمار في قطاعات أخرى. نظراً لأهمية المجموعة قامت الحكومة بالسيطرة مباشرة على مشروعات مصر من خلال التأمين لمزيد من المعلومات راجع: Khalid Ikram, op. cit., p. 6.

وقد تأسست شركة مصر لعموم التأمينات بالاشتراك مع شركتين من أقدم وأمتن شركات التأمين في إنجلترا وإيطاليا وقد ذكر حرب في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر أن هدف تلك الشركة هو: "القيام بعمليات التأمين المختلفة سواء أكانت ضد الحريق، أم الحوادث الطارئة، أم السرقات، أم ضد أخطار النقل في البر والبحر والجو. وغني عن البيان أن تأسيسها كان ضرورياً للتأمين على أعمال البنك وشركاته أيضاً فضلاً عن الخدمات التي تؤديها للأفراد. وليس غريباً أن يختص هذه الشركة كل مصري فيؤمن لديها على كل ما يهمه من الأنفس والثمرات بدل أن تتسرب أموالنا المصرية إلى حيث لا نستطيع الاستفادة بها. ومما يسرنا ذكره أن الشركة قد أصابت حظاً كبيراً من النجاح وهي بعد لم تنزل في مستهل حياتها، ذلك بأنها تسير على هدى من التوفيق بخطى سديدة وعلى أمل عظيم من رعاية الله" (1).

ولقد أوردنا في الفصل الرابع أن التأمين الاجتماعي والتعاوني مسموح به وفقاً لأقوال الفقهاء والباحثين، أما بالنسبة للتأمين التجاري فقد انقسم

(1) خطبة محمد طلعت حرب باشا في الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر، محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك، مصدر سابق، ص 130.

العلماء في العصر الحديث في حُكمه كما أوردنا سلفاً ولكن يترجح لدى الباحث حُرْمَتُهُ.

5.9.8.3 موقف الشريعة من شركة مصر للتبغ والسجائر:

تأسست في عام 1938م، وقد أجمع المعاصرون من العلماء على أن السجائر والتبغ والشيشة، والدخان بأنواعه حرام، وعلى رأس من حرّمها دار الإفتاء المصرية، واللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، وكانت دار الإفتاء المصرية، برئاسة الدكتور نصر فريد واصل، مفتي الجمهورية الأسبق، أصدرت "حكماً شرعياً بالحرمة القطعية للتدخين وذلك في فتاها الصادرة في 25 جمادى الأولى لعام 1420هـ الموافق 5 سبتمبر 1999م، وجاء فيها أن العلم قد قطع في عصرنا الحالي بأضرار استخدامات التبغ على النفس، ولقد حرّم الإسلام على كل مسلم كل ضار، لكي يحفظ على المسلم نفسه ودينه وعقله وماله وعرضه"⁽¹⁾. ونص فضيلة الدكتور نصر فريد واصل مفتي الجمهورية أن التدخين لها أضرار ثبتت علمياً وليس تلك الأضرار خاصة بالمدخن نفسه بل تتعدى لغيره⁽²⁾.

(1) <https://www.almasryalyoum.com/news/details/477514>

(2) حسن شحاتة، من قضايا الثقافة الإسلامية المعاصرة: إشكاليات فقهية ومراجعات نقدية، دار العالم العربي، 2009، ص 151.

وبالنسبة لشراء أسهم شركات التدخين فقد ذكر الدكتور نصر فريد واصل أنه بالنسبة للتعاملات المالية والاقتصادية في أسهم شركات التبغ أنه من المحرمات شرعاً كما هو مبين في النصوص الإسلامية ولا يسمح للمسلم بالمساومة فيها. نظراً لأن هذه الشركات تعتمد على تجميع التبغ والتعامل معه وتبادله والتجارة به، فقد ثبت أن التبغ مؤذٍ للناس قطعاً، وقد تم تأكيد ذلك من قبل جميع المهنيين والمختصين في الطب من المسلمين وغيرهم.

وأضاف أن كل ما يضر هو من المحرمات وغير المشروعة باتفاق علماء الشريعة الإسلامية، وقد ثبت من خلال البحث وكقاعدة عامة أن التبغ أكثر تدميراً للناس من المسكرات والمخدرات التي يحظرها الإسلام، مما يدل على أنه يحظر تبادل التبغ، والإعلان عنه ممنوع، وكل ما له صلة به ممنوعة، وكل ما يتعلق به هو داخل في المحرمات الشرعية⁽¹⁾.

(1) <https://www.albayan.ae/five-senses/2000-03-06-1.1035132> .

اطلع عليه بتاريخ 20/11/2020م.

6- الخاتمة

كان محمد طلعت حرب باشا رجل دولة واقتصادي متميز قدّم لنا تجربة جزئية جيدة يغلب عليها الجانب الإيجابي على ما بها من ملاحظات وتجاوزات أوضحناها من الناحية الشرعية ونخلص من خلال هذا الكتاب إلى مفهوم شرعي اقتصادي ألا وهو لن يتحقق تطور أو نمو في اقتصاد ما إلا بمنظومة اقتصادية كاملة شاملة، ويجب الأخذ بها بالكلية وبشمول فهكذا الشرع الحنيف كمال قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُفُوءًا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: 168]، فبالرغم من أن معظم السياسات والإجراءات والمسائل التي استند إليها وقام بتنفيذها محمد طلعت حرب باشا جيدة لم يتحقق التطور المطلوب في الاقتصاد المصري باستدامة، وذلك للتجاوز في موضوع التعامل بالربا، وليس أدل على ذلك من الوضع الحالي للاقتصاد المصري فقد أصبح أكثر سوءاً من تلك الفترة والحقبة الزمنية التي عاشها محمد حرب باشا، وذلك لأن الرؤشته الاقتصادية التي قدمها حرب عاجلت وضع مؤقت أما الاستدامة في التطور والخروج من الأزمات الاقتصادية لن يكون إلا باستخدام كل وسائل منظومة الاقتصاد الإسلامي، وبالنظر إلى الواقع الحالي لمصر وللدول العربية حتى الغنية منها اقتصاديا ما زالت تعاني من التبعية للاقتصاديات الغربية، وهذا ما يؤكد ما خصلنا إليه وهو التعامل مع منظومة الاقتصاد الإسلامي بشمول وبكل أركانه وقواعده وسياساته ووسائله.

خلاصة ما توصل اليه الكاتب إليه:

- 1- لتحقيق أي تطور أو نمو اقتصادي ما من خلال أدوات الاقتصاد التقليدي ستكون الحلول مؤقتة وغير مستدامة رغم حدوث بعض التطور الملحوظ المؤقت.
- 2- تجربة محمد طلعت حرب باشا وأدواره الكثيرة التي قام بها تؤكد أن شمول منظومة الاقتصاد الإسلامي وأدواته هي العلاج الناجع للاقتصاديات التابعة والتي تريد تحقيق النمو الاقتصادي.
- 3- إجبار محمد طلعت حرب باشا على الاستقالة في عام 1939م من الحكومة دليل قاطع أن الرجل كان يجتهد في عمله لتحقيق استقلال اقتصادي لمصر، ولكن أي جهد مرتبط بشخص وليس بمؤسسة ونظام يحكم عليه بالإخفاق والفشل؛ ولذلك لن يتحقق الاقتصاد الإسلامي ونظامه إلا بدولة تتبناه.
- 4- خروج أي اقتصاد تابع من حالة التبعية إلى القوة والاستقلال لن يكون إلا بإجراءات مستدامة تتوافق مع نظام الاقتصاد الإسلامي.
- 5- الاستعانة بغير المسلمين في بناء أو تطوير منظومة اقتصادية يجب أن يكون وفق ضوابط ومعايير الاقتصاد الإسلامي، وأن يكون ملازماً لهم من الخبراء المسلمين من يستطيعون نقل هذه الخبرات وتطويرها.
- 6- يجب استخدام كل الوسائل الممكنة لتحفيز الناس للمشاركة في إخراج الاقتصاد من أزماته، وتحقيق استقلاليته؛ لأن المنظومة البشرية هي الهدف

الأساس، وكذلك هي القوة الفاعلة بدعمها ووعيتها للوصول إلى تنمية الاقتصاد، وبكل شرائحها ومستوياتها المادية فقراء أو أغنياء، أصحاب أموال أو عمال وموظفين.

7- العمل المصرفي أو الصيرفة الإسلامية هي المحرر الأساسي لخروج أي اقتصاد من حالة الضعف إلى القوة ومن حالة التبعية إلى الاستقلال وبناء كفاءات مصرفية مدربة ومقتنعة بنظام الاقتصاد الإسلامي.

8- يجب على الدولة أن تهتم بصناعة رموز اقتصاديه وطنية تدرك مفاهيم الاقتصاد الإسلامي وأبعاده، من خلال الجامعات والمراكز البحثية ومؤسسات الدولة الاقتصادية.

9- ربط أقسام الاقتصاد بالجامعات بالمراكز البحثية والبنوك الإسلامية والكيانات الاقتصادية الكبيرة في الدولة لبناء اقتصاد وطني قوى ومستقل.

10- يجب تنويع مصادر الدخل القومي بين الاقتصاد الريعي، والصناعي، والتجاري والزراعي حتى يحدث نمو اقتصادي متوازن ومطرّد وقيام البنوك بدور فاعل في هذا الدور.

11- يجب على الرموز الاقتصادية الوطنية والباحثين وأساتذة الجامعات التركيز على ابتكار وسائل جديدة لتفعيل الحركة الاقتصادية الوطنية وزيادة تأثيرها في الجانب السياسي والاجتماعي.

12- يجب اظهار التجربة الاقتصادية الإسلامية ببراعة، وحداثة، وجاذبيه تدفع على القناعة بها في تحقيق حلول ناجعه للاقتصاديات التابعة والنامية من خلال أدوات التمويل الإسلامي.

- 13- لن تتحقق الاستقلالية الاقتصادية الا بالربط بين مقومات الإنتاج المحلي بأدوات محلية وخبرات محلية واستثمار الأدوات الاقتصادية الدولية بمفهوم وطني شرعي.
- 14- يجب سن قوانين وعمل حزمه من القرارات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تحمي الاقتصاد الوطني من خطر التبعية الدائم.
- 15- أهمية الثقافة والفنون في بناء عقول وكفاءات اقتصاديه إسلامية وطنيه تدرك مفهوم الاقتصاد الإسلامي من منطلق عالمي واسع وليس قطري محدود.

7- قائمة المصادر والمراجع:

7.1 قائمة المراجع العربية:

- ابن القاسم: "الإحكام شرح أصول الأحكام لابن قاسم (390/3)
- ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت 273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505هـ): «المستصفى»، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.
- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505هـ)، إحياء علوم الدين، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوَّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام 1422هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.

- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت 444هـ): «التيسير في القراءات السبع»، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، قدم له وأشرف عليه: الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي، والشيخ عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي، الناشر: دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1436هـ - 2015م.
- أحمد بن حنبل: "مسند أحمد" (4/ 55 ت أحمد شاكر)، برقم (3838)
- أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرانی (ت 728هـ)، مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ/1995م
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، فضائل الصحابة المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ - 1983م.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، «معجم اللغة العربية المعاصرة»، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429هـ - 2008م (2/ 1582).
- أخرجه أصحاب السنن إلا البخاري عن جابر بن عبد الله، ينظر: منتقى الأخبار مع نيل الأوطار (5 / 164) المطبعة العثمانية المصرية.

- أشرف محمد دوابه، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة 2006م.
- أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، الطبعة الثالثة، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1954م.
- جاد ليبب: بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة
- جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري وعلاقته بالعالم، من محمد علي إلى مبارك، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012م، القاهرة (ص: 115).
- جمال الدين عطية: البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم - التقويم والاجتهاد - النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1993م.
- الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله (ت 243هـ)، «المكاسب والورع والشبهة»، المحقق: نور سعيد الناشر: دار الفكر اللبناني - بيروت، الطبعة: الأولى، 1992م (ص83).
- حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة، فقه التاجر المسلم، الطبعة: الأولى، بيت المقدس 1426هـ - 2005م، توزيع: المكتبة العلمية ودار الطيب للطباعة والنشر

- حسن شحاتة، من قضايا الثقافة الإسلامية المعاصرة: إشكاليات فقهية ومراجعات نقدية، دار العالم العربي، 2009م.
- حسين مؤنس، الربا وخراب البيوت، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الثالثة، القاهرة 1988م.
- خالد عبد الرحمن المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- دبيان بن محمد الديان: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة تقديم أصحاب المعالي: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ود صالح بن عبد الله بن حميد، والشيخ محمد بن ناصر العبودي، والشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، الناشر: (بدون ناشر)، الطبعة: الثانية، 1432هـ.
- راشد البراوي، ومحمد حمزة عlish، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1948م.
- رشاد كامل، محمد طلعت حرب باشا ضمير وطن، سوزانا للنشر 1993م.
- زياد بن عابد المشوخي: «الاستضعاف وأحكامه في الفقه الإسلامي»، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1434هـ - 2013م.
- زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، الناشر 2007م، Kotobarabia.com.

- سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، ص 169-168.
- سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990م.
- سعد الدين محمد الكبي، المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام، المكتب الإسلامي بيروت - دمشق - عمان، ط: 1423هـ - 2002م مطارق البشري: دراسات في الديمقراطية المصرية، دار الشروق، القاهرة 1987م.
- سلامة عنتر، تطور الأوضاع السياسية في السودان 1969م - 1989م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2015م.
- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.
- سنن الدارقطني» (5/ 325)، برقم: (4396).
- شركات بنك مصر، مطبعة بنك مصر شركة مساهمة مصرية 1942م.
- شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت 902هـ)، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على

- الألسنة، المحقق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1405هـ - 1985م.
- طلعت حرب وتحتدي الاستعمار دور بنك مصر في التصنيع 1920م - 1941م، لإيريك دافيز، ترجمة د. إبراهيم فوزي، الناشر: مكتبة الشروق الدولية، 2009م، الطبعة الأولى، مصر القاهرة .
- طلعت حرب: رجل غير وجه مصر: ليلي الراعي، الناشر: دار البلسم للنشر - 2014م، عبد الرحمن الراجعي، عصر إسماعيل، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1948م، (ص: 19-22).
- طلعت حرب: مؤسس الاقتصاد المصري 1867م - 1941م، لعاصم محروس عبد المطلب، الناشر: دار الشروق، 2016م.
- عبد الرحمن الراجعي، تاريخ مصر القومي من 1914م إلى 1921م، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ص
- عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي (ت 1392هـ)، الإحكام شرح أصول الأحكام، الطبعة: الثانية، 1406.
- عبد العزيز محمد عزام، فقه المعاملات، الناشر: مكتب الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر، الطبعة: 1997م - 1998م.

- عبد الله بن جار الله بن إبراهيم آل جار الله: «كمال الدين الإسلامي وحقيقته ومزاياه»، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1418هـ.
- عبد الله بن سليمان المنيع، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، المكتب الإسلامي بيروت - دمشق - عمان، ط: 1416هـ - 1996م.
- عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، الحقوق محفوظة للمؤلف، ط 11، 1430هـ 2009م.
- عز العرب فؤاد: الربا بين الاقتصاد والدين، دراسات في الإسلام التي أصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، العدد 13، يناير 1962م.
- عطية بن محمد سالم (المتوفى : 1420هـ)، شرح بلوغ المرام، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، www.islamweb.net
- عطية فياض، فقه التعامل مع أهل الذمة دراسة فقهية مقارنة، دار النشر للجامعات، القاهرة 1420 هـ - 1999م.
- علاء الدين وحيد، محمد طلعت حرب.... ما تعنى معركته ضد السفور؟، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2009م، ص68.

- علي محمد سالم، دعم بنك مصر بالقانون رقم 40 لسنة 1941م مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1982م.
- علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ج1، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع والترجمة، دار الثقافة الدوحة، 1418هـ - 1998م.
- علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (ت 975هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال المحقق: بكرى حياني - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الخامسة، 1401هـ - 1981م.
- علي بن سليمان المرداوي، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالح الحنبلي (ت 736هـ)، كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى 1424هـ - 2003م.
- علي بن محمد الآمدي: «الإحكام في أصول الأحكام»، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، (دمشق - بيروت)، الطبعة: الثانية، 1402هـ.
- علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت 450هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح

مختصر المزني، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1999م.

- علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت 450هـ)، الأحكام السلطانية، الناشر: دار الحديث - القاهرة
- علي حسن عبد القادر، دراسات في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المعاصرة، مطبوعات دار المال الإسلامي، الطبعة الثانية، 1981م.
- عمر بن فيحان المرزوقي: التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 2006م.
- عيسى متولي، نخضتنا الاقتصادية، مطابع جريدة الصباح بمصر د س.
- فتحي رضوان، محمد طلعت حرب باشا بحث في العظمة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1970م.
- فرهاد محمد علي، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة د. ن.
- فضل بن عبد الله مراد، المقدمة في فقه العصر، الناشر: الجيل الجديد ناشرون - صنعاء، الطبعة: الثانية، 1437هـ - 2016م.

- كارل بولاني، التحول الكبير الأصول السياسية والاقتصادية لزماننا المعاصر، ترجمه محمد فاضل طباط، مراجعه حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة والنشر، لبنان، 2009م.
- مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
- مجموعة من الباحثين، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1433هـ - 2012م.
- محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (1325هـ - 1393هـ)، منهج التشريع الإسلامي وحكمته، المحقق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، 1441هـ - 2019م (الأولى لدار ابن حزم).
- محمد الرازي: «مختار الصحاح» (ص222).
- محمد الشافعي، محمد طلعت حرب باشا قصيدة في حب الوطن، كتاب يصدره صندوق التنمية الثقافية بمناسبة مرور 140 عام على ميلاد رائد الاقتصاد المصري طلعت حرب.

● محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م.

● محمد بن إدريس الشافعي (150هـ - 204هـ)، الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، (عن أصل بخط الربيع بن سليمان كتبه في حياة الشافعي)، الطبعة: الأولى، 1357هـ - 1938م.

● محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1418هـ - 1997م.

● محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت 792هـ) ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت

● محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي (ت 894هـ)، الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية. (شرح حدود ابن عرفة للرصاع)، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الأولى، 1350هـ.

- محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1951م.
- محمد سليمان الأشقر: أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلائلها على الأحكام الشرعية، (دكتوراة في الشريعة الإسلامية من الجامعة الأزهرية)، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة - كلية الشريعة - جامعة الأزهر، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: السادسة، 1424هـ - 2003م
- محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، د. ن، القاهرة 1993م.
- محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي 1996م.
- محمد طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مكتبة الآداب، القاهرة 2002م.
- محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا بك: نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر وعضو مجلس إدارته المنتدب، مطبعة مصر شركة مساهمه مصرية، 1957م.
- محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين، أو بنك الأمة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، 2002م.

- محمد طلعت حرب، قناة السويس، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، 2006م.
- محمد عبد الرحيم مصطفى (بك). - تاريخ مصر الحديث، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1951م.
- محمد عمر شابر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان 1996م.
- محمد عميم الإحسان: «التعريفات الفقهية»، الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان 1407هـ - 1986م)، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م
- محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1944م، (ص: 240).
- محمد فهمي لهيطة، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في طريق التوجيه الكامل، مطبعة الشبكشي، القاهرة.
- محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، د. ن، الإسكندرية 1998م.
- محمد محمود ربيع: «مناهج البحث في العلوم السياسية»، الناشر: مكتبة الفلاح - الكويت، الطبعة: الثانية 1407هـ - 1987م.

- محمود محمد مزروعة: «شبهات القرآنيين حول السنة النبوية»، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بدون تاريخ.
- مرسي فؤاد: النقود والبنوك في البلاد العربية، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة 1955م. عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، دار نهضة مصر، القاهرة 1974م.
- مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح «صحيح مسلم»، (طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة، المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي - أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، الناشر: دار الطباعة العامرة - تركيا، عام النشر: 1334هـ.
- مصطفى القوي، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1944م.
- مصطفى بن حسني السباعي: «السنة ومكانتها»، (ت ١٣٨٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1402هـ - 1982م (بيروت)
- مصطفى حسن، محمد عفيفي: تمثال في ميدان محمد طلعت حرب، مكتبة الصفا، القاهرة 2001م.

- مناع بن خليل القطان (ت 1420هـ)، «تاريخ التشريع الإسلامي»، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الخامسة 1422هـ-2001م
- منظمة المؤتمر الإسلامي «مجلة مجمع الفقه الإسلامي»، وقد صدرت في 13 عدداً، وكل عدد يتكون من مجموعة من المجلدات.
- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، ط 1، 2008م.
- وزارة الأوقاف السعودية: «القيم الإسلامية»، الناشر: الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات وتاريخ (ص: 32).
- وَهْبَةُ بن مصطفى الزُّحَيْلِي: «الفقه الإسلامي وأدلته»، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كَلْبَةُ الشَّرِيعَةِ، الناشر: دار الفكر - سورِيَّة - دمشق، الطبعة: الرَّابِعَةُ المُنْقَحَةُ المعدَّلَةُ بالنِّسْبَةِ لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة).

7.2 قائمة المصادر بالإنجليزية:

- Aaron G. Jakes: Egypt's Occupation: Colonial Economism and the Crises of Capitalism, Publisher: Stanford University Press, Year: 2020
- Adama Dieye: An Islamic Model for Stabilization and Growth, Publisher: Palgrave Macmillan, 2020
- Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot: A History of Egypt From the Arab Conquest to the Present, Cambridge University Press, 2007 .
- Ahmed El-Ashker, Rodney Wilson: Islamic Economics., op. cit., p. 144
- Andrew McGregor: A Military History of Modern Egypt: From the Ottoman Conquest to the Ramadan War, publisher = {}, London, 2006
- Charles Tripp: Islam and the moral economy, Publisher: Cambridge University Press, 2006 .
- Donald Featherstone, Tel El-Kebir 1882: Wolseley's Conquest of Egypt, Series: Campaign 27, Publisher: Osprey Publishing, Year: 1993. 09. 30
- Donald Malcolm Reid: Cairo University and the Making of Modern Egypt, Series: Cambridge Middle East Library, Publisher: Cambridge University Press, Year: 1990 .
- Elie Kedourie: Modern Egypt Studies in Politics and Society, Taylor & Francis, 1980
- Eric Davis: Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941, Publisher: Princeton University Press, 1983 .
- Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers, 1935, General, The Near East and Africa,

- Foreign Relations of the United States Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1919, Volume II, Editor: Joseph V.
- Goldschmidt Jr., Modern Egypt_ The Formation of a Nation State, Publisher: Westview Press, Year: 2004
- Goldschmidt Jr., Robert Johnston: Historical Dictionary of Egypt, Series: African Historical Dictionaries/Historical Dictionaries of Africa, Publisher: The Scarecrow Press, Inc. , Year: 2003 .
- Goldschmidt Jr: A Brief History of Egypt, Publisher: Facts on File, 2008
- Goldschmidt, Jr.: Biographical Dictionary of Modern Egypt, Lynne Rienner Publishers, 2000 .
- Hossein Askari; Mirakhor, Abbas: Ideal Islamic Economy: An Introduction, Publisher: Palgrave Macmillan US, 2017
- <https://islamstory.com/ar/artical/20481/>
- <https://www.albayan.ae/five-senses/2000-03-06-1.1035132>
- <https://www.almasryalyoum.com/news/details/477514>
- https://www.alukah.net/fatawa_counsels/0/29107/1/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%A9/
- Ibrahim Warde: Islamic Finance in the Global Economy, Edinburgh University Press, 2000
- Khaled Fahmy: All the Pasha's Men: Mehmed Ali His Army and the Making of Modern Egypt, Publisher: American University in Cairo Press, Year: 2002 .
- Khaled Fahmy: Mehmed Ali_ From Ottoman Governor to Ruler of Egypt, Publisher: Oneworld Academic, Year: 2008 .
- Khalid Ikram: The Egyptian Economy: Performance Policies and Issues (Routledge Studies in Middle Eastern Economies)., Publisher: Routledge (December 16, 2005).
- M. Kabir Hassan, Mervyn K. Lewis, op. cit., p. 45

- M. W. Daly - The Cambridge History of Egypt_ Modern Egypt, From 1517 to the end of the twentieth century. Volume 2, Cambridge University Press, (1999).
- Masudul Alam Choudhury: The Principles of Islamic Political Economy: A Methodological Enquiry, Publisher: Palgrave Macmillan UK, 1992
- Masudul Alam Choudhury: The Universal Paradigm and the Islamic World-System: Economy, Society, Ethics and Science, Publisher: World Scientific Publishing Company, 2007.
- Maxime Rodinson: Islam and capitalism, Publisher: Pantheon Books, 1974
- Mine Ener: Managing Egypt's Poor and the Politics of Benevolence, 1800-1952, publisher: Princeton University Press, Year: 2003
- Mohammed Bamyeh: The Social Origins of Islam: Mind, Economy, Discourse, Publisher: Univ Of Minnesota Press, 1999.
- Robert L. Tignor: Egypt: A Short History, Publisher: Princeton University Press, Year: 2011 .
- Rodney Wilson: Banking and Finance in the Arab Middle East, Publisher: Palgrave Macmillan UK, 1983
- Rodney Wilson: Economics, Ethics and Religion: Jewish, Christian and Muslim Economic Thought, Publisher: Palgrave Macmillan UK, 1997
- Rodney Wilson: The Economies of the Middle East, Publisher: Palgrave Macmillan UK, 1979
- Tugrul Keskin (Editor). :The Sociology of Islam: Secularism, Economy and Politics, Publisher: ITHACA Press (an imprint of Garnet Publishing Ltd.). , Year: 2011

نبذة عن المؤلف



- ◀ دكتوراة في الاقتصاد الإسلامي - جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم
- ◀ مؤسس وشريك في مجموعة شركات لإدارة الفرص الاستثمارية والتسويق العقاري في تركيا
- ◀ خبير إدارة الصناديق الاستثمارية وهندسة التمويل
- ◀ مستشار اقتصادي لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني
- ◀ مصرفي سابق بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية
- ◀ مصرفي سابق في بنك البركة - مصر
- ◀ مؤسس ورئيس مجلس أمناء جمعية الطالب الدولية - طلابي
- ◀ صاحب مبادرات في العمل الطلابي والتمكين الاقتصادي مع جامعات وأوقاف ومنظمات مجتمع مدني

